



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

۱۱۰

۸۱۷

بازریب شد
۱۳۸۲

	<p>شماره ثبت کتاب</p> <p>۷۸۲۰۳ ۸۷۰۱</p>
<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> <p>کتاب: محمد بن عثمان بن ابی شیبہ - ۱ - در جرح و احبار مؤلف: ۲ - کشف الغم - ۳ - تہذیب الامم - ۴ - تاریخ طبری موضوع: ۵ - الفقه بالعلوم - ۶ - صیغ العقود - ۷ - رسالہ فی ۷ - فطرت الخلق - ۸ - احکام الارواح - ۹ - کتاب عبد اللہ</p>	
<p>۷۸۸۶</p>	<p>۷۸۸۶</p>

خطی - فهرست شده
۳۱۴۷



في ذكر العدل والوجوب في خلق الكافر الذي طرد من اماكن الحكم الشيعية التي اظهر عليها في افعالها
 لكثرة كفره جدا كما يتفاد الكتاب في كونه وعرضها فهذا جواب الجواب عما قيل من
 المسائل وهو ان قد ثبت بالادلة العقلية والتقليدية ان الله عز وجل لا يفعل شيئا ولا يفعل
 ما لا يحب وان منزه عن الظلم والعيب والتعقير والجهل فوصفنا بانه تعالى بانه تعالى
 موافقة للحق والحكمة وان لم يظهر لنا وجهها فاعلم ان في خلق الكافر حكمة بل حكما مستغنى
 وان لم تظهر لنا كلها اول ما يظهر لنا منها شيء فكيف وقد ظهر لنا منها وجوه متعددة بكل
 واحد منها ما يصحح احوالنا وعلل لذلك وجها ما نذكره هنا **الساعة عشر الاولى** ارادة وتوهم
 منه باختباره او تكليفه بالعبادة كما ان هذه العلم في كل الموضع وذلك في قول الله تعالى
 يستحيون ان يؤخروا عن الامور العسبية والجهلانية يستحيون ان يؤخروا عن الامور العسبية
 بدفع النقص الى المخلوق وليس هو النقص في نفسه كونه النقص وذلك لا يستحي بذلك الحسن
 الا بالكلية بل ان هذا النقص هو السواب فان النقص عن الله تعالى على خلقه جميع الناس
 فكلما عساه من المخلوق والسواب يقترن بالتعظيم وتنظيم طرأ به في نفسه والاستحقاق
 موقوف على التكليف فوجب وهو لا يتم الا بالتمسك والتكليف في العقل والبرهان حيث
 جميع هذه الامور بحسب مقتضى الحكمة وهذه العلم اعتباره من العوان الكرم في عتق انا
 او غيرها قوله نعم وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فان الجمع بين الجن والانس
 وجهه على خلقهم في العبادات **ساعة الحادية عشر** الكافر خصصا مع ملاحظة قوله المومنين
 جوابا لنبينا الى الكفار فاعلم ان الذي في كبره فان ذلك هذا المحسني في ما تاتي وما
 تقدم من تعدد العدل والحكم في خلق الكافر وعرض قلت جواب ذلك وجوب احوالها
 ان المحسني في ما تاتي الى الزحف ونحوه بدليل قوله بعد هذا خبر فصل ما ارادهم وروى
 وما ليدان يطعون فتعني كون العلم بالحق اليقين بان يريد منهم تفعلوا وبالنسبة الى المحسنة

هو

۵۰
الح

الكافر والمطيع والخاص والجزء الشر من الموقر يكفر والكافر قد يكون العبد قد يفتي ولما
قد يتوب يدل العاقل يادني توجه على بطلان الحق فانه لو كان جائزا الاول ان كان المناس
حكمه اعلان يجبر الانسان على ان يمانع من الطاعة لا على اضدادها وما دام الكلام انما
انتهى **الخامس** اظهار تمام الحكم وكما في الرحمة والبعد عن الظلم بامثال الظلم والخاص
وانظار من صدر منه الكبار والمعاصي ليس بمرتبة وينيب اليه من اناب ولو كان من
كفر او فسق هذا هو من اصله قلب وملة لول في الله على الحق والعلم وقلة الصبر
عدم للمسلم وجميع ذلك مذموم فانه من لوازم الخوف والوجل وسبيل الحاجة والضعف كما ورد
في دعاء العصفور الكاملا انما يجل من خوف الموت وانما يتجأ الى الظلم الضعيف ويأني
ان الله تعالى ما يدل على ذلك في حديث ابراهيم لما رأى ملكوت السماء والارض **السادس**
ارادة حصول نفع ديني من الكافر للمؤمن وهذا ما هله عيانا فان الانسان بعد ان يجمع
يحتاج في معاشه الى مساعدتين ومعاونتين يسبق كل منهما بمباينة ثم في العمل وكثيرا
تور الكفار ينفعون للمؤمنين ويعينونهم على اقامه نظام معاشهم ويتولون الحقوق لهم في
الصناعات والزرع والتجارة والسفار بل في الجهاد والعتل للكفار كالموالة
قلوبهم وغيرهم وكذلك تور الكفار يحسبون الاموال الخزينة وتولد لهم اولاد الجليل
البنين والبنات في غاية الجمال وحسن البنات ثم يخرجونهم المسلمون فيقتلون ذلك
يعمل لهم غاية النفع في انحاء الاموال واسترقاق الزنات وحصول الملاءة وهذا قسم
من النفع لا يحصل للمسلمين بعض فانه لا يحس عقله ولا هو زرعها لفضل المسلم
استرقاق ولد له ولا استخداة وافتهاك حرمة واستباحة خرم وكثيرا ما عسى بعض المسلمين
او الكفرهم مباينة بعض الاعمال الدنية والخدمة التي قد فلا يمكن جرم والزامه ولا
الكافر مملوكا كان او غير مملوك بل يجوز جبر المؤمنين على مثل ذلك لكان وجوده كالمملوك

جبره او اذ اراد جرحه فخلق الكافر كالمملوك الدنية لما فيها او عظيم المنفعة بل منفعته الكافر
اعظم غالبا ومع ذلك فتر الدابة تقتل صاحبها وتسلط باهها وتملك في قاربها ولا
يبا في ذلك الحكمة وفصلها وكثرة المنافع الحاصلة منها وكذلك الكافر كثر ما ينفع الناس وكثيرا
يضرهم والولاية ايضا قد تقتل نفسها او تقع في ضرر عظيم بسبب فعلها وكذلك الكافر
يضر نفسه بكفره ولا يبا في الحكمة في ضقة على ان الضرر الحاصل من الكافر والدابة للمؤمنين
يتعلم الثواب من غير نصرة نفعها وصحة وضرر الكافر نفس لا يتبع التكاليف من مع
التمكس من تركه وهكذا اكثر الموجودات في الحيات والوعارب والكلاب والخيال وال
النار والحدود وغيرها لا يغفل عن فهمها من نفع وضرر وفصل بل في حق فكره علم
اقامه نظام العالم موقوف على اكرها ان لم يكن على كمالها ولعلنا في حقها بطول
شرحها تعلم وكتب عجائب الخلق وتسليطها وغناها وما فيها من المنفعة فيقول ما فيها
من المنفعة مع وجود كثير من الحكم والمعامات البتة والارادة بها وبطلان الجبر البتة
الى اكرها حصول الثواب والعوض بازاء ما يحصل من ضررها **السادس** ارادة اظهار
حسن الايمان او زيادة حسنة عند ظهور قيم الكفر وكذا اظهار قدر نعم الله تعالى على
وفيه اللطف والبر والوفاء فان الامانة تدين باخذها وكذا في بعض هاتين
الاشياء والنعم انما يعرف فكرها عند فودها او قدرها لارادها من اودام عايشي
ولازمه والكر من لم يجد له لن ولا المانع يدور لصدقه كالاية الطيبة والخبيثة وغير ذلك
ولذلك ورد النعم في الزواجر في كل شيء حتى العباد لا يستلزم الملاءة ذهاب حسنها
ونقصان ثوابها وحصول العجز والرياء وغيرها والحاصل ان في قضاء الامور ومقابلتها
كل شيء ينقصه حكمه عظيم جدا فظهر من فكرها وهكذا لا يظهر قدر النعم ما امت وجودة
وقد قال بعض الحكماء ان بعد الايمان لا يعرف قدرها الا بركة قدر الباب لا يعرفه الا اليقين

لمز

<http://fb.com/ranajabirabbas>

علی

يعلم خلقه في خلقه وبمستى فهم امرى والى تدبير وتقدير صادق لا يتبدل خلقه
 انما خلقه الخلق والارض بعدد دنى وخلقته الخلق على قدرته والخلق على قدرته والخلق على قدرته
 خلقه النار كى كفى وعصاى ولم يسمع رضى والابالى وخلقته خلقته في رتبك وغير رتبك
 في البلى والهم وانما خلقته خلقته بالبلوك والبلوك ايم احسن علمه في دار الدنيا في حرك
 وقبل انتم ولولكن طقت الدنيا والارض والخلق والموت والطاعة والحصى وكذلك اردت
 في تقدير وتقدير ويعلم انها فيهم خالقتهم صورهم واجسامهم والوانهم والاعادهم
 درزاتهم وطاعتهم ومعصيتهم فجعلت منهم التقي والكسيد والبصر والاعمى والعصير والطويل
 الجليل والذيم والعالى والى هلك والذى والفقير والمطيع والعامى والعجمي والضعف وقسوة
 الزمانه ووالاعادهم فينظر العجمي الى الذمير العاقده فيحذر على عاقبه وينظر الذمير الى العاقده
 الى العجمي فيزعمون ويا لى ان عاقبه يصير علمه في قايمة خاتمة وينظر العجمي الى العاقده
 فيحذر ويكره وينظر العجمي الى العاقده فيزعمون ويا لى وينظر العجمي الى العاقده فيحذر
 هذه فلذلك خلقتهم وخلقته بالبلوك في السرا والضر اوفا عاقبه وفيما ابتليهم وفيما انعمهم
 فيما اعطاهم وانا الله الملك القادر ولولكن اعطى جميع قدرته على ما اردت ولولكن اعطى قدرته
 ما شئت الى ما شئت واقدم من ذلك ما اخترت واوفر من ذلك ما قدرت وانا الله الخالق
 اريدك اسال عما اخبرنا وانا اسال على عما خلقون ورد له الصدوق اقوال هذا
 الحديث الشريف القدسي رحمه الله في هذا المعنى وفيه دلالة على عظمة العدل بته وفيه تبيان
 بطلان الجبر كما مثله في تاديل ما فيه من خلقه الطاعة والحصى وجعل المطيع والعامى اما خلق
 الاسباب وان لم يصل الى الجبر ولما بالخلق وععم المنع او فذلك ما بالى انما الله وقد
 اورثت هذا الخلق في اركانها الارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات
الثاني ما رواه الصدوق في العدل ما رواه عن ابي عبد الله ع قال خرج الحسين عليه السلام

الواجب فقال ايها الناس اذكروا فضل ما خلق الله من عباده من العبد العبد فاذكروا ما اعدوا
استغفروا بعدا وبعدا ورسوله فقال ايها الناس اذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
زمان بالذين قبل علم طاعة الله **الحديث** ما رواه ايضا في العلل بابا في العبد العبد فاذكروا
سأل اهل البيت فقال ايها الناس اذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
ولكنهم طاعة نفسه هو الله ورسوله وما خلقهم ليعبدوا من سواه ولا يفرحون بغير ما اعدوا
ليفسدوا ويؤذيهم في يوم الحساب وحق ما رواه ايضا في العلل بابا في العبد العبد فاذكروا
فانما عليه المودة فاعلموا انما الله لا يفرح بغير ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
والا لولا ذلك لاجل الابتداء خلق ما سلك في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
الحديث ورواه الكليني في **الكتاب** ما رواه ايضا في العلل بابا في العبد العبد فاذكروا
لما خلق الله من عباده من العبد العبد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
وعبدوا غير الله واستوحوا لغير الله فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
العلل بسند عن الرضا ثم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
فقال لا يفرح بغير ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
خلق الله من عباده من العبد العبد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
هو موجود في خلقه تبارك وتعالى فاعلموا انما الله لا يفرح بغير ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
ما رواه ما رواه في العبد العبد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
عبدوا غير الله فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
ويعلمون ان الله قادر على ان يخلق ما يشاء ويخفي ما يريد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
انني وان عرفت فعل الله ليعلم ان الله قادر على ان يخلق ما يشاء ويخفي ما يريد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
حواس ذكره غير انني ووجه هذا انه خلقهم فخلقهم طينته فلا يلزم كونها بنسبة **الحديث**

ما رواه الطبرسي في الحجام وروى الكليني في نسخة كتابه في ارباعه من رواه في العلل بابا في العبد العبد فاذكروا
حديث طويل قال اما علمه فانه ابراهيم الخليل لما رفع في الملكوت عيسى ابن مريم لما رفعوا
السماوات حتى ابراهيم المرفوع وعليها طاهرين ومسترين فرائس واهلها على فاحشة
فوعا عليها فانتقموا من اهلها فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
عيسى واما في انا الله العفو الرحيم لا تغفر ذنوب عباده من كل الاثم فاعلموا ان الله لا يغفر ذنوب عباده من كل الاثم فاعلموا
اسمهم فسما الفطنة كساستك فاعلموا ان الله لا يغفر ذنوب عباده من كل الاثم فاعلموا
لا شريك في الملك ولا لهم شريك في العبادات فاعلموا ان الله لا يغفر ذنوب عباده من كل الاثم فاعلموا
فبشرهم وعفرت ذنوبهم وحسرت عيوبهم او كففت عنهم عذابا لعلهم ياتوا بغيرهم من اهلها
فزيات مومنون فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
ليخبر المومنين واصلهم فاذا اذنوا لاهل بيتهم عذابا وفاق بهم بلادي وان لم يكن هذا
ولا هذا فان الذين اعدوا من العبد العبد فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
يا ابراهيم فلي يبين ويرعبا في ابراهيم فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
العلم الحكيم او يبرهن بعلمه فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
يحيى عاقلهم من ابراهيم فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
راعي ابراهيم فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
فوعا عليها فانتقموا من اهلها فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
بجانبه فليست على عباده من اهلها فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
يعبدون لا شريك لي شيئا فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا
فاخبرهم بعيسى في **الحديث** ما رواه ايضا في العلل بابا في العبد العبد فاذكروا
قال ابراهيم لما وضع في كفة الميزان فاذكروا في ما اعدوا من العبد العبد فاذكروا

قال يا رب عبيدك ليس يعبدك على وجه الارض غيري سجد على عودك وعذره فادع لي عذرك الى
انما يعمل العبد الذي يخاف الموت مثلنا فاما انا فاني افضه اذ استفتاه بطامه اليه فاتا فيه
سته ارضي لا ارا الا الله ثم روي الله لاجل رايه الاباهه فوضت امر الى الله استند ظهره الى الله
حيه لله فادع الى الله ان تحم هذا الذي تخاف في اصل النار عليل بره اولها الحديث **السادس**
فادواه الصدوق في كتاب الرصد في باب السعاده وقلنا بسند عن الفضل بن عمر
ابو عمير قال سالت الحسن بن علي بن فضال عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من شقي في بطن امره و
مسعد في بطن امره قال السعي وعنه في بطن امره انه سجد في السجود والحمد وعنه في
وهو في بطن امره انه سجد في السجود قلنا معنى قوله اعملوا الصالحات ما خلق الله تعالى ان
لنفسك الجن والانس ليعبدوه ولم يخلقكم ليعبدوه وذلك قوله عز وجل وما خلقكم لكون
اليعبدون قالوا بل لعلكم تتقون والحق على الحسن بن علي بن فضال ما رواه في العبدان من قوله قال
للصالحين انا خلقنا للعباد ما ذاك قال خلقنا للفناء فقال له بل خلقنا للبقاء
وكيف نفني جنبه لا يسد فناء لا تحمد ولكن قلنا انما خلقوا لدار واداروا لدار وفيها ما همادواه
الخير في العدل عنهم قال ما من يوم الا مدني من المشرق ليعمل الخلق لما ذاقوا فقال
فجبهه مدني اخر ليعمل لما اطلقوا **السابع** ما رواه الصدوق ايضا في كتاب العدل بسند
جيد له به ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن عوف بن ماحلق الحلي والانس لا يسجدون فقال
خلقكم للعباده قلنا خاصة ام عامه قال لا بل عام اقول هذا صريح في الوجه الاول والانس
ذكره سابقا ومنهم ما رواه في العدل انه بسند عن عبد الله بن مسلم قال ما ادعوا الى موبق
عمران بن ماعياض الى ان اطلقوا لا يستلكنهم قلم ولا اناس بهم موصيه ولا استوين
بهم على من خرجت عنه ولا منصفه ولا ذنم مفرق ولوان جميع ظني انشوا اعطاني وعيادي
لا يفرزون عز ذلك لئلا ولاها را ما زاد ذلك في ملكي سياستجني وتعاليت عز ذلك وفي

يقبلونهم ضحايا تعجزات الوان فاعلم انواعا فذلك كان مرصدا لانه جعل مع هذه المنة
في الغالب وفي اخره مخلوق وفي حال قاهرته في لغز متورن ولو جعل الله في حاله
غالبين قاهرين ولم يستلم ولا عظم لاخذ الناس الهدى وقد علمه وما عرف فضل خبرهم
على البلاء والهم والاختيار لكنه جعل احوالهم في ذلك كاحوال غيرهم ليكونوا في حال المحنة
والبلوى صابرين في حال العافية والظهور على المعداة تكون ويكونوا في جميع احوالهم متوازين
غير شائخين ولا متعجزين ولتعليم العباد ان لهم نعم الماهية التي هي في قدره وتكون حجة لكسبه
على معرفته والحمد لله وادعي اليه اليه كسبه في قدره التي هي في قدره هذا
في الاصل وسنوضح الحق صلا الله عليه **الفصل الثالث** في ابطال الجور
اثبات الاختيار على وجه الامكان والاختصاص وهذا يظهر لانه لا فرق بين خلق المسموع وكما
في وجه الحق صلا الله عليه فيسقط السؤال الثاني ويتبطل الشبهة التي عرضت لسبب
اذ في ذلك السمع وكل من يملكه لا يملكه والحكم باطل غير ممكن اعلم لولا ان مذهب الناس في
افعال العباد الاختيارية فتمت المردود من جهة تيمم رضوان وطمعته تابع وهو انه لا فرق
بين غير حركة الماسي وغير حركة الماسي في انها صارت ان غير الله وغير مجامعين لغزوة العبد
لا يستحق العباد عليها موصا ولا ماعقله وهو غلو في كبر الساني من هذه المرافقة وهو
ان افعال العباد الاختيارية صادرة عن الله تعالى وان القوى فيها دبر حركة الماسي ان الماسي
بما هو لغزوة في العبد غير ممتدة فيها وعلى الله تعالى انها تؤثر فيها بدون وجوب ان لو لم تؤثر
قدرة الله التي هي اقوى منها وهذا معنى كونها مكسوبات للعباد وانهم لا يتحققون على افعالهم
الاختيارية موصا ولا ماعقله وان قدرة العبد انما تتعلل بافعال وحده لولا ان الله يوصو
ولا يتحقق قبل وقته وهذا ايضا قول الجبر والكار لغزوة العبد في الحق وبطلان ما قبله
او دفع منه فان ذلك مردود وبطلان هذا ايضا فان الله لا يتصور في لغزوة هو

كونها ممتدة بحيث يجعل القوة لجانب الفعل الاختيارية في غيرهم وكيف يتصور هذا فذلك مع
الصدور عن الغير ما في من الصدور عن العبد لان الاختيارها غالب الثالث مذهب ابي
الحسين البصر في المختار في رتبة وهو ان افعال العباد الاختيارية صادرة عنهم وواجب بالوجه
السابق بالنسبة الى القدرة والاداعي التي هي الارادة عنهم وانما افعال الله في العبد وان العباد
لا يتحققون على بعض افعالهم الاختيارية المصالح والذم عقله وبطلان هذا وما قبله من المعلوم
بديه ان القدرة هي التي هي في الفعل والترك والامتنان تصور غير ذلك ولا يتصور هنا شيئا
ويستوفى هذا بالجبر في صورة الاختيار وهذا قول الجبر والشيخين معا وبطلان ظاهر ما في
وباني انما الله الرابع مذهب الامامية وهو ان افعال العباد الاختيارية صادرة عنهم
واختيارهم وانهم يتحققون عليها موصا ولا ماعقله وانها غير واجبة بالنسبة الى القدرة والاداعي
وتوهم التي هي في قدر الله في العبد وان القدرة على الفعل لا تكون المانع القدرة على الترك وان
العباد ليسوا بقادرين بالاستقلال على شئ من الفعل والترك فقد تم لا يتحقق قبل وقت
الفعل والترك بل هي موجودة على الاذن بمعنى عدم المنع من الله وهو ما علم للاصول بسبعة
المسئلة والارادة والقضاء والقدرة والازن والكتاب والاول وان هذه المسئلة من الله
كل لا يتصل الجبر بل ترجع الى الخلية وهذا هو الموقف الجبري الذي جعل في جميع
الآيات والروايات الله بظاهرها على الله والاداء والاداء الله بظاهرها على التوفيق
الخاص من جهة الممتز او هو ان افعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم
بدون وجوب انهم يتحققون على بعضها موصا ولا ماعقله وان القدرة على الفعل لا تكون
المانع القدرة على الترك وانهم قادرون على الفعل والترك قبل وقتها وانهم مستعملون بالقدرة
على الفعل والترك الاختيارية وان مقدور العباد ليس يجب ان الله قد وقع وان الله لم يقع
بل هو اقوى ان ما اداسوا الله وقوة اعداء وقوة منته جازية او غير جازية وهذا المعنى هو

۱۱۱

<http://fb.com/ranajabirabbas>

والبيعان

<http://fb.com/ranajabirabbas>

15.

<http://fb.com/ranajabirabbas>

كانوا يفتنونها ويعلمونها بالاجابة والاختلاف النفس العقل النسبة اليهم هي او المراد بالجنس هو العقل
 وغيره واما **النسبة** فان يخص على الاجسام فانه ما من عالم اقل وقصور ولا سلك الى الله
 منفرد على الاجسام وكذا قوله تعالى في ما ذا اخلعوا الارض وهاها راضا بقوله تعالى تبارك
 لك الله المخلص وغيرها من الايات وغيرها واما **الله** فالمراد به تعالى جان من غير جان
 فعبارة لغير جبره واختياره وكثيرا ما يريد ان الله تعالى في عباده فله اختياره فله تقييد
 الارادة ولو ان الجبر مع ترك الجبر لبيان ان الارادة على ان الله تعالى في عباده فله اختياره فله تقييد
 معلوم ارادة ان يكون له ارادة عدمه واما **الارادة** فهي مخصوصة بغير طاعة ومصلحة لان اولها
 ان يصيرهم جنس يتولوا هذه من غير الله وان يصيرهم يتولوا هذه من غير الله وكل من عباد الله معلوم
 ما كانوا يفتنون طاعة الله ومحبته الى الله واما المراد بالجنس هو الجنس والضرر والخاصة
 والغنى ونحوها والمراد بالعبادة هو ذلك ظاهره والتعاسير والاجابة وتكليف العبد والارادة
 التي تعبد بها غير فضل وهو قولها ما اصابك من جنس الله وما اصابك من ربه في ذلك فان
 افرها صرح واولها انما في الجواب على ان التوفيق الحسن واسبابها والله والارادة من ذلك
 فرق الاجماع ولما **انما** فتعلم ان المراد ومات من الارادة لله الممكن والتخليد وعدم المنع
 ولو لا ذلك لفسد الكلام لانها صريحة في نسبة المسئلة الى الماطين فان الاستثناء والنسبة اليها
 والحرية ارادة ابدى بالاسباب والتوقيعات وبقائها ممكن قريب وان لم يصل الى ذلك ونحو ذلك
 قولها وما ربيت من ربي لكن الله ربى والناس اقرضها اذ وقع لها وجوب افر وعز **النسبة**
 ان القادر المختار الذي هو غير مرجع كل هو من هذا ايضا في واجب الوجود او قول المبرج
 هو الارادة والاختيار القادر كونه قادرا ويرجع الى الارادة بالاداعي والمواعظ
 التي لا توجب الجأ والاستواء والرجحان باعتبارين ولا يكاد يتصور فيها التماس ولا على تقدير
 فالعبد له قدرة على تقييدها وتضييقها وترجيحها فترجع الى الارادة التي لا يمكن كون كل واحد

والعقل والارادة راجعا مرتبة ومرجعا مرافق فاذا رجع القادر احد كان مرجعا للارادة وهذا
 معلوم في كل المبررة وفيه العقل وكل هذا معنى ما قلنا صاحب الملوك النجار العقل انما قال لا بد
 وجوده فاطرين يا واحد بها بالعدل والاخر بالارادة حتى يمكن الترتيب وكيف يتصور استمالة الترتيب
 هي غير مرجع انا فاعلم قلنا وتبين ان المقارب والاسد اذا عرفت لوطيان متساويان
 جميع الوجوه سلك لحددها ولم تيقظ انشغال البرج حتى ياكل الاسد وان الجأ جدا اذا عرفت له
 وتبين ان متساويان لكل واحد منهما فله تقييد حتى يمتد مجموعا او يحد مرجعا وهذه الله
 كما اتفق قوله العبد بغيره فذلك شئ قدرة الله لو حجت وما لا يباين اياه جباية على انهم لو توفروا
 دليله في قوله تعالى انما الله يفرج في حق الفاعل المختار بل من عند الله ما يكون الفاعل
 المختار فاعلموا بها كما ينبغي في قولها والوجود ان دال على قولها الترتيب غير مرجع في حق الفاعل
 المختار فكل واحد منهما من نفسه انما يدرج بغير افعاله ولا خطيئته فله افعاله وانما
 يتبين انما لا يفرج عنه وبقا فله تقييد في حق الفاعل المختار وكيف يقتل دعواه بغير دليل
 ويلزم على قوله غير المختار في المخلوق والكرهية ما تم عند التامل ضعيف وهذا القول او ضعف
 كما حققه جماعة من علماء المسالكين وقد عرفت كثير من هذا ارادة العالم المختار كما في
 الترتيب وهذا غير المرجع الترتيب غير مرجع ان يقيض الارادة على ارادة الخدان كان مرجع
 وهذا الزم التسلسل والاسبب المطبوع هو ما قلناه وعز **السالك** ان العالم الاصل كما في ولا
 سلك انه حاصل والمختار ان جماعته يكونون ان علم الله تعالى ولا يتصور من علم العبد بل هو على
 هذه البره على قولها هو لا اوضح فسادا وجوابها اوضح سراد اعلم ان العلم التفتت حاصل
 بالترتيب كدنيته بالترتيب وعز **الارادة** ان قدرة الله اقوى فتوقعه قدوة او على انه
 بمنزلة ارادة الله تعالى لعل العبد ان كان طاعة او مصيبة لزم بطلان التكليف ولا حرج في
 تجويز غيره ويكون العقل في واقعها ارادة الله ولا يتعلل في امر ولا نهى لكن لا بد من عبود العبد

بذلك المنطق القوي من الفعل الاختيار وبقوة كماله **الحق** بالمعاني فيه فعل الله فانه لا يمكن
 بفعل نفسه الاستيلاء على فعله فانه من العبدية على علمه على زيد على علمه وكونه
 علم زائد وعلمه فظهر ان هذا كبره لوحي لا سترمت في العبدية والاحياء عن العبدية
 وهو بطايقه واما الجواب فهو جوايبنا **والا** لا يمكن ان العلم بان العلم قد تقدم
 تاخر ولو لم يطايقه كان جهلا وليس للمعلوم شيئا من العلم **فقط** الا ان العلم بان العلم قد تقدم
 كان علمه تابعا لقيامه وسبب عنه دون العكس وليس العلم بسبب للقيام ولا العلم ولا موزونه
 وكذا علمنا بطايقه عن علمنا عن العلم المهدى وقيام العلم في ذلك ولا يتصور كون العلم
 موزنا في العلم ولا انقضاء العلم في غير العلم كما ادعاه بعضه على ان العلم ان كان علم تام فهو موزن
 جميعا لان العلم لا يعدم في احواله وان كان هناك موزن اخر فهو المطلوب **فقط**
الفصل السادس في ذكر نبذة من الاحكام في بطايقه من العبدية والاعتقادات
 على الترتيب **الاول** ما رواه الكلب في سند عن امر المؤمنين في ان كان حال بالكونية
 بعد منصرفه من صغر اذ قبل من قال اخبرنا عن مسيرنا الى اهل الشام بالاعتقاد والاعتقاد
 فقال امر المؤمنين في اهل الشام ما علمت تلحد ولا هبط بطريق الادب في الادب في الادب في الادب
 لم يرحل عندنا احب عنا في ما امر المؤمنين فقال له مر يا شيخ في اسه لعظم الله لكم الاخر في
 مسيركم في واثم ما اردن وفي مقام ما واثم متعين في منصرفكم واثم منصرفكم ولم تكونوا
 في شي من الاثم منكره من ولا الله مضطرين فقال له شيخ وكيف لم تكن في شي من الاثم منكره من
 ولا الله مضطرين وكان بالاعتقاد والقدر مسيرنا وسببنا ومنصرفنا فقال له في نظر ان
 كان قضا قرا وقد راينا انما انه لو كان كذلك لبطايقه التوراة والاعتقاد والمراد ان
 والبر والبر والبر وعظم معنى الوعد والعبد فلم تكن لائمة للذنوب ولا حرة في الذنوب وكان المذنب
 اولى بالاحسان والحسن والكان الحسن اولى بالعقوبة والذنوب ملك مقالة اخوان عبدة

الادمان وخلفاء الوجه وحزب بطايقه وقدره من الامر ونحوها ان علمه كلف تحسن او
 تحذيرا واعطى على العقول كبره ولم يعرض لمعانيها ولم يطع مكرها ولم يملك مفوضا ولم يعط
 البتة من سبب ومنذ فري عينا ولم يخلق التوراة والبر وسببها بالعلم ذلك نظر الذنوب
 فويل للذين كفروا والذين كفروا ان الله يقول ان الله الامام الذين جوبط عنه يوم النجاة
 والبر عفرنا او فحمت وامننا ما كان علينا جزاء ونبيل بما كنا احسانا او فحمت
 الحبيب الرفيع ووجه كاشف هذا الباب كافي في زلزاله والارباب وهو في غاية الترتيب
 به المديح وقد واه كثر علماء المسلمين وهو صريح في ان القضا والقدر في افعال المكلفين غير
 محتوم فليتينا فان القدر والاختيار ولا يسلطان التوراة والعتاب وفيه لال على بعض
 القضا محتوم وفيه غير محتوم واشارت الى ان العلم بان العلم قد تقدم على ان القدر في علم المجرة
 القابلون بتأثير القدر دون القدر ويجوز ان يكون مراده ان المعقضية من القدر ويكون
 الانسان العلم في اخر الكلام واهل العلم **الثاني** ما رواه ايضا عن يونس بن عبد الله في رواية
 الحسن بن علي بن ابي نجران عن القدر فان القدر لم يتولد من اهل الجنة ولا من اهل
 النار ولا من غيرهم فان اهل الجنة قالوا الحمد لله الذي هو الله هذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
 الله وقال اهل النار ساعدت علينا شقوتنا وكما قومنا صالين وقال اليس ربنا الغوثي
 قتلنا ولعمري اقول نعم ولكني اتوا لا يكون الامانة الله وارادوا قد وقع فقالوا لا
 ليس هكذا لا يكون الامانة الله وارادوا قد وقع في ما يوشقها المسيرة قل قال هي
 الذكر الاول فتعلم الامانة قل لا قال هو الغوثي على ما في فتعلم ما القدر قل لا قال القدر
 ووضع الحدود من القضا والقدر ثم قال والقضا هو الامانة واقامة العين قال فاستاذنته
 ان اقبل اليه وقلت فحمت في شيئا كنت عنه في علم **الثالث** ما رواه يونس بن عبد الله في رواية
 وذلك ان قول اهل الجنة لنهتدي الى نكتة الهداية او نكتة الهداية في نكتة الفعل الى انفسهم

قولهم هو بالله بمعنى الالوه واللفظ لا يعني امره والاسماء في الكلام على لوك كانت المحاوره
 الالهية بمعنى واحد من شخص واحد لما كان ملائمة معنى ولولا ذلك وفيه اسانة الى الطلوع
 الجبر والتوفيق معاً وكذا قولهم ان الله تعالى استقنا فانهم اخافوا التقى الى انفسهم
 اضافة المفعول الى المفعول لعدم تعدد الفعل هنا فلا مفعول ايضا واليه وانما
 وصفهم انفسهم بالاضلال فلو كانت الغلبة حقة وهي فعل الله او غير محبت بسلتهم الاختيار
 لما صدق عليهم انهم ضالون بصيغة اسم الفاعل الفاعلون للضلال وفي ذكر الالوه ودونها
 اسانة لطيفة لعدم الترتيب في سببية وقول الله رب العالمين لا تعبدوا الا الله في الامور
 لا تعبدون موافق لذلك ايضا فانه اقربانه فاعمل الترتيب والاعمال فلو كان محبوا الذكر
 عذره ورائفه وان منع من ذلك وحكم عليه بالكفر والعزاب لوم غاية الظلم وقوله
 اغويته لا ياتي في ذلك الا كما رويها هذا المحرر عن الامام الميرزا فانه لا بد من دليل احد
 الطرفين وذلك ما عالجنا في التخليص والاسباب الا انها لا تفضل احد الجبر ومنها ان اغويته
 بمعنى خبيثته لان غوى بمعنى خاب لغد قال الشاعر فمن يلي خيرا بعد الناس امره وفيه لا يعدم
 على الغي لا ما والسلك ان الله قد خبير من جواب لحي الذراع اعطاه الملكة لانه لم يبيد ومنها
 ان يكون اغويته بمعنى خاب وغاويا وهذا معنى صحيح لهذا اللفظ وذلك ان توجيه المحرر
 هذا التوجيه فصير دأ على المنع وان تقع بين الوجهين فيكون استعمال التعريف في محض
 بان يكون نسبة الى انكار القدر والاسانة فقد عرفت على وجهي المزايا والتوفيق خبير دأ على
 الغويين والقوة مبرورة وهي اراد الالوه بالثبوت مستل على الحقيقين وان تارعت في
 ذلك وادعيت ان خبر جبر في الجبر كما ان لنا ان غلب على التوفيق حيث ان محارضا اكثر
 وان تحصى ولعلم ان التوفيق مطلق على معان كلها باطل منها اقدار الله تعالى العبد في وقت
 على الله في ثبات الوقت فيلزم ان يكون العبد قادرا بالاستقلال فلا يتقدرا على منع افعاله

وهنا القول والله العبد على الله حيث لا يكون محادرا على من في العبد وذلك الصريح هذا القول
 فيلزم ان يكون العبد والرب واحد وان الله ان لا يكون غنى ومنها ان يكون قد فرض امره على والرب
 الى الحمد والحمد كما ياتي في حديث جبر ومنها رفع الكليفة والامر والامر العبد في الدنيا
 كما تقول الصوفية عند حصول الكشف وكما الموحدة ومنها ان يعجز الله الى عباده امر الدين
 حتى يتولوا فيه بالارادة والقياس وكل ذلك يظهر من منهج اهل البيت عليهم السلام ولعلمهم
الثاني ما روي ايضا بسنده عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال من زعم ان الله تعالى
 ففقد زعم على امره وزعم ان الله تعالى ففقد زعم على الله **الرابع** ما روي ايضا بسنده عن
 الوسائط الرضا ع قال ان الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى
 قال الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى
 ببيانك في علمك المعاني يتولى التي جعلها فيك **الخامس** ما روي ايضا بسنده عن ابي عبد الله ع
 قال ان الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى
 تركه ولا يكونون الا في ذلك ولا يابوا في **السادس** ما روي ايضا بسنده عن ابي عبد الله ع
 قال الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى
 الركب في نفسه له فقد فرغ له سلطانته وزعم ان المعاني غير قوه له فقد كذب على الله وزعم ان
 على الله او خطا اليه **السابع** اقول انه لا بد من الامور بالسوي على الظهور الجبر عليه بطريق المظهر والقدر
 منه في اسانة ابطال الجبر والتوفيق كما ذكره الكليفة في عنوان الباب **الخامس** ما روي ايضا
 عن ابي عبد الله ع قال لا يجبر الله العباد على المعاني فقال لا خلق ففرض الله الامور لا اقلت
 فماذا قال الطغيان ذلك وقيل ما روي بسنده عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله ع قال لا يجبر الله العباد على المعاني
 قال الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى ففقد زعم على الله تعالى
 لم يحصر به الامر والى قبل انفسها من له فقال نعم اوسع ما بين السما والارض وسئل ما روي

اللباز

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

يصيب الكافر كنهه فقلوب المؤمنين حتى الى ما خلقوا منه وقلوب الكافرين حتى الى ما خلقوا منه
السادس ما روي عن ابي عبد الله قال ان الله خلق المؤمن وطينة له وخلق الكافر وطينة له وخلق
 اذا اراد الله بعد غير الطينة وجهه فلا يصح شيئا من افعاله الا في هذه الاطراف ولا يصح شيئا من افعاله الا
 انكره وخلق الطينتين تلك طينة الانبياء والمؤمنين وتلك طينة الكافرين والاشيا وصفوها هم الله
 ولهم فقلوب المؤمنين الرزق من طين تلك الكافرين والاشيا وصفوها هم الله ولهم فقلوب المؤمنين الرزق من طين تلك الكافرين
 حاسنون واما المستحقون من الرزق من طين المؤمنين والاشيا وصفوها هم الله ولهم فقلوب المؤمنين الرزق من طين تلك الكافرين
 ما روي عن ابي عبد الله قال ان الله خلق المؤمن وطينة له وخلق الكافر وطينة له وخلق
 خلق ابدانهم ودون ذلك وقلوبهم تنور بيننا انما خلقنا ما خلقنا ثم تلا هذه الآية كلامه
 كتاب الانبياء في عشرين وخلقوا من طين طينتهم فما خلقوا منه وابدانهم من دون ذلك
 فقلوبهم تنور بيننا انما خلقنا ما خلقوا منه ثم تلا هذه الآية التي في سورة النور
 ما روي عن ابي عبد الله قال ان الله خلق المؤمن وطينة له وخلق الكافر وطينة له وخلق
 عاين عاين ان الله خلق المؤمن وطينة له وخلق الكافر وطينة له وخلق
 فما رايته في ذلك يعني الحياتين من الانبياء وحسن خلقهم في السموات فما سمعهم وطينة لهم
 يعودون الى ما خلقوا منه وما رايته وهو لا يقر له الا ما نزل في القرآن فما سمعهم
 وطينة له وهم يعودون الى ما خلقوا منه **الماس** ما روي عن ابي عبد الله قال ان الله لما اراد ان
 يخلق ادم بعث جبرائيل فيقبض عليه قبضة من طين من طينته من السلاسل بول الى الارض ولقد وكل
 سائر ترابه وقبض قبضه من الارض الى بول العلي الى الارض الى بول القصور فامر الله
 فامسك الارض بين يديه والارض تساهل فخلق الطين فخلقين ففردا في الارض زواجر
 السموات وادفع الى الارض بين يديه مثل الدواب والاشيا والدواب والاشيا والاشيا والاشيا
 وسعدوا ورايدوا من طينهم فما كانا قال وقال للذين في النار اجعلوا ليا من طينهم
 والكافرون والطوائف ورايدوا من طينهم فما كانا قال وقال للذين في النار اجعلوا ليا من طينهم

انها تان في النور في قبض

ادیم الدیاضی عظمی

6

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فيكون كالمبالغة في هذا وهو النقص الفاصل وهو البعد وانما الفرق بين موجود في القرآن
كلم في اكثر من موضع قال الله تعالى والذين آمنوا بآياتنا ولم يحملوا بها
هم يحملون في هذا ما هم مشهورون به كما ذكروا في الحلال والحق والحق والحق والحق
او زارهم كما لم يزلوا في ذلك الذين يملكونهم في هذا ما يرون في حق الله او في حق الله
يبدل الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
لم يزل الله في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
دخل في المطلوب **الفصل التاسع** في تأويل المثل في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
اعلم ان تأويل ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
امكن تأويله في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
تعارفها في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
والفرق بين الاول والثاني في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
بعضها ودريلين بطلان في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
تضمن بطلانها في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
وقد انكرتم في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
ذكرنا في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
على كتاب القدر ولا يخفى ان هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
او على الحجة في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
فعلنا في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
يصل الى هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
في الجبر الحكم عليه في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله

الاجزاء التي اوردناها في هذه النكات في جميع الطبقات وقد ورد في جملتها ما يتفرع عن كل طبقة
عالم الذر وقد انكرتم في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
جميع علمنا وقد استدل المرء على بطلان ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
التي انكرتم عقولهم كالمبالغة في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
الاول واستدلوا في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
اهلها الوفا وحصل له اتصال بسلطان الله في تلك البلاد وجبريها والحق والحق والحق والحق
مما يرون في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
نظر لنا في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
الحديث ومعلوم ان كثير من الاطفال يعلمون ان الموضع اقلها وان الموضع اقلها وان الموضع اقلها
بغير ذلك في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
ربما في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
لا خلاف في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
ويمكن في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
الوقت في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
سماح كلمة الحق في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
زارا في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
وتصنيفها في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
في العالم وغيره او مراده انها كذلك بالنسبة الى حركاتها في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
بل الذين وقد رويها في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله
الحادية لو كانت احادهم يكن المتواتر وجود لان احاديثهم في هذا ما يشاء من حركات بعد الله ما يشاء من حركات بعد الله

لا تعادل عشره من الاحاديث وناهيك بما ورد في اصول الكافي الذي هو ادنى كتاب الحديث في نظر
 حصل اليقين وقد تضمن بعض تلك الاخبار ان اسم الموقوف وبعثت الموقوف في قلوبهم ولولا ذلك
 لا يوجد الحق المحقق يسلك في وجوده فالتقوى ومودته انما اختلفوا في صفاته وتعيينه بل لا يوجد
 احد الاطفال في احوال التخيير يسلك في ذلك وناهيك بذلك فالتقوى والحقير والتكليف بل
 تلك الاكابر اكرمهم من بعض الامم عليهم السلام كالحجوة والحقير عليهم السلام والنفس المتزكيات
 اتقى في الدليل العقل الذي قطعوا فيه وعلوم ان التكليف في كل حال والواجب في كل حال
 بخلاف الاجتهاد الذي يعتقد كل واحد على كثر من الاطفال كما في من قال العقل الا بالحيث لا بالالحج
 والحق ان تلك الموقوفات لا تطلق في كل الحوادث المشهور كل واحد على النظر بل ولدت
 على حصول ذلك اليقين كما رواه الكليني والحدود في غير هذا الصدد في ما سمعته عن ابيها فقلت
 نعم ارجع موافقها بالبحر في كل شيء وعلوم ان التزم بخلاف في حد البلوغ اطلاقا حتى ذكر
 بعض الموقنين ان حد البلوغ كان في بعض الامم ان تلت ثمانية وكان الولد منهم حينئذ
 والنون في المعلوم انهم قبل ذلك بغير طويلا كما كانوا موقنين بخلاف في الجاهل وقد عرفت ان
 لنا واما الواضح الا انه لا يمتنع على من يتكلم في علم الذر وهو قديم واذا لم يزل من زمان ظهورهم
 ذرياتهم واستندهم على انفسهم السبب كما قالوا بل المتيقن في نظرنا وبما عرفت ضعف وعدم وجود
 سبب موجب وقد غفلوا عن الحكم والمنكسر ان اكرادهم العقلية متناقضة متعارضة ولا
 دليل على جميع الدليل العقل في الاصول والآثار العقلية وهم موقوفون بذلك فاستدلوا به في اكثر
 المواضع غفلا فكيف مع معارضة النفس المتواترة الصحيح القوي اذ عرفت هذا فتوجه هذا
 الخبر في كل موضع بل رجح فيه في ذلك بان تقول ان الحق في الطبيعة الطبيعية والخيالية
 جمل السبب البرهاني على حد الخبر والبرهان اختيار فانها لا اطلاق الى حد الحق
 والابحار قطعاً وهو بداهة من يعلو كل احد في نفسه كما مر وفيه هذا القول الصادر من الله

للأيمان والكفر والاطلاق الطينتين علم تارة لحدوث كونه وقوله عن الماخول أنه يولد
 المبدأ على كونه في القوة بل هو الال على القدرة كما لا يخفى وكل هذا يعلم بالضرورة أنه قادر على
 فعل ما يشاء فيكون هو القوة هو القوة وسأذكره بعد ويصير إلى ما أسند إليه
 دل على ما قلناه ولا ضرر في تأويله ولا مانع من جعله على حقيقة وأما **الثاني** فقول الأول
 ولا يخفى أن تطبيقه في الوجود والحد لا يصلح الوجود في الحقيقة والذات بل هو في
 أساده وقدره والذات الال على الاختيار ولا شك في الال في الوجود من غير أن يكون ولا تارة
 عن نفسه وندى المتيقن وهو غير متوجه **أما** أن الموقر لم يأت في الال تارة وإن كان
 وكذا الداهية في كل معناه ويقتضيه بالنظر **وثانيها** أن يكون جدياً في الال في الوجود
 كما قلنا كبر الكثرة فقلنا بالنسبة إلى تارة ودلها على **الثاني** أن يكونا قضية واحدة
 أي لا يتحول من معناه كانه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وإن كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 المبدأ تارة وإن كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 أنه فاعله لا يكون له في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بنفسه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقام أن يكون المراد بالمراد الكامل الإله والناهي الكامل الغيب فيكون المنويين للشيء
 والإله في الوجود والوحدان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 تكون الواو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عتس عتس الفعل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 روي الكثرة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 والناهي عن نفسه ولكن لا يتحول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

يتحول اختياره **وسايجها** أن يكون المراد من الموقر الموقر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الناها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 له في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وثانيها أن يكون الناها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 التهديد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 اعتدنا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 أو لا يخرج من حيث هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الأسا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 جعل الأسباب في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وظل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 المخل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 أنه باختياره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 له في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 أو لا يخرج من حيث هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 طبيبه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لأحد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 المبدأ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ونسبة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الكيف وهو الطاهر والمحيي عنهم باختيارهم لا بعدد صاحب الطاهر على استحقاقه ولا صاحب
على استحقاق الثواب ادام كونه وقوله فيه اخذ الانسان كما يجزئ في الاختلاف في حجه كونه يملك
في الاختلاف في طلبه لغير لسان الفعل والاول الجهد في الاختلاف في طلبه لغير لسان
للفعل على الادوار والملك والطاهر والمحيي وهو في بني السمويين واما **الاج** فلا حاجة
الى تأويل في هذا الظاهر هو ان على الطلبين **الاج** فكل ذلك لا يفرق في طلبه لغير لسان
عنه بعض ما كان توحيه به ولما **الاج** فوحيه في ذلك بل ان السالك لا يفرق في طلبه لغير لسان
العام فلا السالك لا يفرق في طلبه لغير لسان وهو لا يكون هو الذي فيه حجه من امره والوجه
في بني التحويلات والركاها واما **الحق** في هذا هو لا السالك لا يفرق في طلبه لغير لسان واما **الاج**
على فلا يفرق في طلبه لغير لسان وهو لا يكون هو الذي فيه حجه من امره والوجه في ذلك الكلام
كونه موجبا الى غير ما هو امره منه فوحيه بخوام تكن واوله ان على انه لو ترك طلبه للمؤمنين
على حاله لما قدر ان اعطى المعاني ولو ترك طلبه للكفار على حاله لما قدر ان اعطى المعاني وانه بعد
خلطها وخرابها اصدار التساوق قدر على الامر به فهو ان على طلبه لغير لسان السالك في قوله
ففر طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وحل السالك ان التعليل في ذلك ان السالك لا يفرق في طلبه لغير لسان
تعالى علم الله به ان وقع فلا يملك ما يجبره وذلك ان على طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان في غير ذلك في
اجزاء العلم ان الله لا يملك ما يجبره وذلك ان على طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان في غير ذلك في
منها لحق النسبة كما يرون ان دلالة الالهي في الجنة انه لا يملك ما يجبره وذلك ان على طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان في غير ذلك في
بل لما علم الله في الازل ان يكون حيد باختياره سواه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان في غير ذلك في
مادة الخلائق ومادة الالهي واما ان عمر يكون قويا باختياره على سائر العوالم به انتصاف الحكمة
الالهية لا حظ للنسبة على العبد طيعه لغيره ومادة الخلائق والهي وطيعه لغيره ومادة الجاهل
ولما تعلق الالهي بغيره بغيره ومادة الخلائق والهي وطيعه لغيره ومادة الجاهل

دبر ما دبر وقدم الماء والطير تبيض مخلوق وكل قسم ما يناسبه المخلوقان وغير ان يكون للماء دخل
في الما من الكفر والافك والمعصية وكذا اخطا الما من الطينتين فان قلت ما منعت كانت ترتب
لوطي الله جميع طينته واحدة او على الما من طينته واما طينته لغير لسان او لم يخط الطينتين فقلت
قد عرفت وجود المصداق وانما المصداق في الما من طينته واما طينته فقلت ان يكون فيه مصلح لا يخطها
وغيره انما المصداق والمصداق في الما من طينته واما طينته فقلت ان يكون فيه مصلح لا يخطها
في الاختار والاختار له على كل حال في الاختار له لا يخطها ولا يخطها في الاختار له لا يخطها ولا يخطها
وفيها اشكال اخر في حكمه بالما من طينته لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
واما الكلام واخره وسبقه والاستسناد بالما من طينته لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
الطاهر والهي والطاهر والهي لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
وحصوله ان لا يملك ما يجبره وذلك ان على طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
لما جازها واوله في علمه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
توابعهم الدال على انهم كفا على غير ذلك من الاخبار ولا يفتقر الى التأويل في ذلك
انما هو في علمه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
فلما في قوله تعالى **لا تزداد من زلفه** واما الورد الذي يكتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم او عودا
لو ازيداه اياه ولا يبعد ان يكون له ملك الورد فقله او يكونه غافله عن كونه دونها ولا يفر
غير مخلوقا لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
التفضل على وطيرهم وفيهم ما كان له من طينته لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
ما يمكن ان يوجد حديث وهو اولي طينته لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
في تأويله لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان وهو طلبه لغير لسان
تقدم وانا اذكر من الاخبار الواردة في ذلك اني عن حبيب بن كليب عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله

اسحق نذر

ص ١٢

قد ورد في غنى الحبيب المولى المولى
ولما ارادته ولا فخر له في العفو
لأن المراهبه ما تلي في العفو
بخطه

[illegible]

مجله سوال و جواب

اقول قد تقدم ما يصلح جوابا لها وفي هذه الاخبار اقيم الروايات على المراد منها واشكل ما فيها
الاولان ولما دللت لما وجه **لها** انقول ان الارادة والمشيئة هما وليدتهما الاصلان الى
حد الجواب كما تقدم وقد عرفت ان التوفا والقدر لا ينفان التكليف ولا يكونان محتومين فيهما
يتعلق به امر او نهى فلهذا لا يتبعه الفعل وقد تقدم في هذه الاحكام ما يدل على ان المشيئة والارادة
وفي حاديت التوفا والقدر **وثانها** ان محض الاشياء المذكورة المنصوص على انها لا تكون الا
بشيء له ارادة بالاشياء التي هي في فعله لصدور افعال **الارادة** وقد اشتهر به العلي انما عاين
الاقدام في محض اقتران المحارب والارادة في المحارب **والثاني** ان محض التوفا في كثير
والمحارب التي اوردتها في هذا الفصل بل في غيرها **والثالث** ان قول المراد بالاشياء في افعال
العباد وما في السامع لصدور السبق في التوفا في صدور العبد وفي الثاني في صدور العبد ليس
شي من افعالها بل هو التوجيه بهذا الوجه في فاعل الخي ان الله فاعلها فيمكن ان يكون
والزائد ويرجع لصدورها في التوفا وهي في فعله وان العبد كذلك في اعطائه له القدر عليه
الحكمي من تبيين احد الطرفين بل في الارادة لا يسعج في فعل العبد اما المشيئة والارادة فظاهر
انها تأسس بالعباد كما مر واما التوفا والقدر فقد صار صاحب التوفا من غير انما وروا
بمعنى الحكم والحكم والصنع وجوده في الثاني في فعل العبد وصدورها عنه وانه في وقت
كونه ناعلا والقدر وروا ايضا بمعنى تبيين شيء طولا وعرضا ونحوها وورودها في نفسه بهذا
المعنى وبصوت العبد وضع واما الماذن فقد صرح اهل الغيبة بمعنى العلم وبمعنى الرباطة والمعنى
الاول انية العبد في فعله تفصيلا او اجمالا كما مر والمعنى الثاني ان العبد لا ينفك عن الله فانه اذا
فعل شيئا فقد اياه نفسه واجاز له بدونه واعطاه الرق في نفسه واما الكتاب فقد صرح بمعنى الحكم
والرباطة والارام والاعمال في الجواز وهذا هو الذي في فعل العبد فانه اذا فعل شيئا فقد اوجه
على نفسه والارام واما الرباطة فموضع **ورابعها** ان تبقى المراد على عدم السبب في صدور الفعل

كن

لكن ان تعلقه بفعله كاشف من جهة النفس والفعل وان تعلقه بفعل العبد كانت متجهة الى مجرد الفعلية
بعد فاعل الاسباب الموقوفة عليها ومعنى الفعل متوقفا على ارادة العبد فيصدق ان فعل العبد
تقع الا بعد هذه الاشياء السبعة وفعل العبد فانه لو افعالها كان العبد قادرا والباقيين كونهما
للمشيئة فلهذا لا يلزم له والمعاينة والذاتية في هذا الكلام ان وقوع الفعل بدون سبعة غير ممكن
لان بعد حصولها يصير واجبا لفعالها فيوقف على شرطه اذ هو **والخامس** ان قول لو كان
العبد غير قادر على شيء بعد هذه السبعة لكان له غير قادر على شيء بعد هذا وما اجمعه به فهو حاد
وهو ان المراد ارادة في فعل العبد العبد فلا يلزم له وقيل المراد بالمشيئة ان يصدر عنه افعال اوله
امر وصدور او عدم علم تعالى صدور ذلك الفعل او ان كان العبد في وقتها باختياره
قدرة تعالى على الحكم بصدور صدور ذلك العبد باختياره والمراد بالارادة ان يصدر عنه تعالى
تأثيرا في فعل او ان يكون له المشيئة في الافعال في فعل العبد او ان يكون اختيارا في وقتها قد قدرت على
فعله والمراد بالعباد ان يصدر عنه تعالى فعل المراد قبله وقد فعل فعل او ان يكون له المشيئة والارادة
في الافعال في فعل العبد او ان يكون اختيارا والمراد بالتوفا كذلك جعل المشيئة والارادة والقدر
يكونها في الافعال في فعل العبد والمراد بغيره عدم احداثه تعالى المانع العقلي من فعل العبد
تركه في وقتها والمراد بالكتاب وجوبه تعالى على كل كان علمه تعالى عقلا اما في فعله كما في افعال
العباد او في كونها في افعالها والمراد بالاصل الوقت المعنى للحاكم وقوله في
الاول فمن زعم انه يتوقف على تعلقه في وقت كونه لا ينفك عن نفسه بفعله وقول في **الثاني**
فقد ثبت على انه اضافة الى تخصيصه لا منفردة في بقائه على عدمه ويحتمل ان يكون المراد منها الرابطة
المعينة ويكون المراد من الارادة والمشية والمراد بالكتاب للعباد وليس **لها** فلا يلزم
محصور ما قلناه به ارادة الله كما مر وقفا في المحتمل فالمراد في ذلك وقد عرفت ان شاء
تعالى ذلك بفعله المخلوق وانه يستلزم بطلان التكليف ولما **الرابع** فقد ثبت ان المراد

۷

علمه
توضیح

انه سيجعل الله العبداء قلة لم يبق له على انك لا تدري ما قاله في افعال ان لم يبق له من الدنيا والآخرين
 ليصنعون وذلك قوله وما خلقكم ليعبدوه فليس كل ما خلق الله فالويل لمن اتى على الحق والحق
الشيخ ما رواه ابنه عن ابي عبد الله في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 ان يعلم ان الباطل حق وقد قيل ان قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 الى العادة والى غير ذلك من افعال الله **الحاشية** ما رواه ابنه عن ابي عبد الله في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 قبل ان يخلق السما والارض غير قوله **الحاشية** ما رواه ابنه عن ابي عبد الله في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 يوم يقر بالقرضه وثمنه وطلوه ومرة **الحاشية** ما رواه ابنه عن ابي عبد الله في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 قبل ان يخلق آدم بالحياء **اقول** هذا قول علي بن ابي طالب في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 الاول وقد عرفت وجه المسألة وهذه الاخبار في حكمها وتزيد بعضها فيقول اما في قوله
 والثاني فالمراد من قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 والقرآن وانما اليمين بالحق ونظمها في السعادة والثاني ان سبب محبة الله العبد العاقل
 نية العمل والطاعة ما ينشأ عن محبة الله وكذا انفسه للطعام لحياته وان سبب محبة الله العبد العاقل
 هو انفسه عليه علم باختياره وقوله لا يعقل ان ياتوا بالحق لا يتهم من عذاب مع قطع النظر عن
 في رواية الصدوق بالبيان دون النفي محتمل وجهها اقربا انهم بعد فعل المحبة واستحقاق العذاب
 لم يعذبوا ان يتسوا منه والان ما توابعه يتهم من بسوئهم عليه وليسوا باهل ان يعذبوا
 لغيره بغير شرط البتول وايضا فيقول التوبة تفضل له لا وجه في ذلك استسوط العذاب بها
 كما هو مقرر واما ما في قوله تعالى فخرت من ذلك ويحذر ان يراد به غير الطاعة ومحبة بان يراد
 ما قيل في طباع البشر وسرعة المنافع التي كالغنى والعافية والحض وطول العمر والحيوة ونحو ذلك
 والى ما تنضم طباع البشر كاهل هذه المذكورة وحلهم انكر ما يفعل العبد طاعة الله
 عليها بطواعه وحسنه وكثرة ما روي في هذا المصداق قوله طوبى لمن اعطى الله دينه

وقد روي العبد عن ابي جابر انه لما بقى عن اول قلم زرقه او طوارضه فهذا المصداق قوله تعالى
 اجرت على يدك وطاعه لم تحصيله في ذلك بعض الاحكام لولم يبق من كلامه الاستحقاق والابقا
 على الاطلاق واما ما في الاخبار فلا شك انما بل هو من كلامه في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره **حاشية**
 قد روي في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 الناس فيهم ومنه الى اعتقاد كبره وورود الامر في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 زيد الاستحسان لهما من القضا والقدر لظهور انه قابل للغير في الحكم فلهذا قيل في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره
 العبد وبالحال يصير على خلاف الباطل ما بعد استحسانه متوقفا على قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 العامة من تفرج القرآن في مواضع كثيرة مع ان معناه هو تفضيل الله للعطاء الذي لا يرضى عنه
 المصلحة او مطلقا وهذا المعنى كما ذكرنا في الساتر ويجوز ان يكون بوجه كيف وقد ذكر
 الصريح في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 وقيل انما يريد في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 وغير الاخبار وغيرها في اجتماع الرضا والحب في ذلك الكلام بعض ما كتبه له المتأخرين في ذلك
 خلاصة كلامه في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 الحديث التي التفت اليه في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 والذين يظهرون الاجار والاعتبار وكلام القائلين بالبداهة في تفسير الحكم لا اعلم وانما هو محتمل
 المنة خصوص في احكام العضا والقدر وانما اطلق عليه البداهة لتبسيط المعنى المثلثة وانما ذكرنا ما ذكرنا
 في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 واراد المسترشد وهذا مستثنى قطعاً فان المراد به انما هو قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 المطلوب قد تقدم في حديثه في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به في قوله تعالى ان الله يحب من اعطى امره وقبلة قد اراد الله به
 معانها او في علمه الفصل بسببها او بصورة لا يكون الكلام فيها واجبا او واجباً عينياً او كونه

۱۷۷

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

.V9

<http://fb.com/ranajabirabbas>

دست

<http://fb.com/ranajabirabbas>

العدد

<http://fb.com/ranajabirabbas>

ایک

<http://fb.com/ranajabirabbas>

حواس بني آدم تملك العقل والظن وذلك قوله لعلنا الانسان في احسن تقويم وقوله يا ايها الذين امنوا
 انكم انما خلقتم لعلنا في صورتهما انما كنتم في اول خلق الله الانسان في صورتهما انما كنتم في اول خلق الله الانسان في صورتهما
 على كثير من هذه الاشياء وذلك ان كل واحد منكم على سبيل الارض هو قائم بنفسه بحواسه
 في ذاته ففضل الله على الانسان في غير الخلق بالحواس فمن اجل النطق بذلك لا بد من غيره
 والخلق حتى صار امارا ناهيا وغيره من ذلك كما قال الله في كتابه ان الله على ما هدىكم وفاقا وهو الذي
 منحكم الحول لعلنا من الحول بالحواس في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 تاكلموا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 ذلك على الله انما لا يتابع اوهامه ولو لم يكن فيه من العقل والظن لكان العقل والظن في كل ما يلقى منها
 ملككم استطاعة ما كان يقدرهم به بقوله فاقوا الله ما استطعوا وسعوا واسمعوا وادعوا الى الله فاقوا الله ما استطعوا
 وسعوا وقوله لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 بجاسته كونه البر على العجمي ج و لا على العجمي ج و لا على العجمي ج و لا على العجمي ج و لا على العجمي ج
 الاعمال التي لا تنفع الا بها ولا تكونا وجب على من لا يباريهم والذين لما ملككم استطاعة ذلك فلم يجب
 على الغيرة الا انهم وادعوا وقوله وادعوا الناس الى الله واستطاعوا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 ومن انهم لم يعودوا لما قالوا في رتبة التي قالوا في رتبة التي قالوا في رتبة التي قالوا في رتبة التي قالوا في رتبة التي
 الله لم يكلف عباده الاما ملك استطاعة تقبل العمل به ومنها من لم يملك ذلك فلهذا جحد الله واما
 قوله عليه السلام في قوله لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 وخطر عليه العقل فلم يجد حيلة ولم يمتد سبيلهم الى الله والذين لو لم يكن لهم استطاعة ذلك لم يمتد
 فاجاز ان المستضعف لم يملك سبيلهم الى الله في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 الوقت فهو العزم الذي منه الانسان وحده ما يجب عليه المعونة الى اجل الوقت ذلك في وقت غير موعود
 الحكم وياقوتة الجمل في حمار على طلب الحق ولم يدر ان كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها

الى الله وسبيل الامية وان كان لم يملك الحول لعلنا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 على الباطن انما لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 حوا في ابداء الرزق لعلنا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 لها العبد على ما امره الله به وذلك قوله على المحسنين سبيل الخير الا انهم لم يلقوا عذرا ولم يجدوا سبيل
 والزموا الحق كل من كان عليه البطنة والراحم اليهم وما اسبه ذلك كذا في كل عذر الغفلة والحق
 لم يخاف في حال الغيبة بقوله الغفلة الذين جحدوا في سبيل الله امير فامر باعنائهم ولم يكلفهم العباد
 لا يستطيعون ولا يمكنون ولما قوله السبيل اليهم فهو الله الذي لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها
 القول في قول فعله وكان عبيد لم يعتقدوا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 لعلنا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 توبى للمؤمنين يا ايها الذين امنوا الم الذين آمنوا بالله وقوله لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها
 دعته النبي الى التقديق القول باطهار النوايا الم يعتقد القول الم يبين حقيقة وقوله لا يظن الله انما انا في الدنيا
 النبي وان كان العقل غير موافق لها لعلنا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 بالايان وقوله لا يظن الله انما انا في الدنيا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 لجميع الخواص في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 ذكراها العباد في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 الحق الا انهم لم يملكوا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 مطروحا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 به التور في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 وقال في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها
 في الفتن التي معها الاختيار ولعلنا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها وقاروا في كل ما يلقى منها

واضحة الساري وقول موسى في الاستعداد لاختبارك هذه الامارات تمام بعضها ببعض ويسبغ بعضها
ببعض واما ايات البلوى لبعض الاختبار فتقول يسلمكم فانما كقولهم ثم منكم غم في تسليمكم وقولنا انما بلونا
كلنا ايماننا بجنة وتواضعت الموت وجميع يسلمكم انما احسن علا وقوله اذا استأجرهم ربكم كما آتوا
لوسايلهم لا تنفروا منهم ولكن ليبلوكم ببعض وكل ما كان في القرآن من بلوى هذه الامارات التي تنفع
او لها في اختبار واسايلها في القرآن كثير فهي ايات الاختبار والبلوى ان لم يدر في علم الله
عبدا ولا اهلهم سوى ولا اطهر حكمته لجان ذلك في قوله الغيبة انما اطلعناكم اعباء فان قال قائل
فلم يعلم الله ما يكون والعبادة حتى اختبرهم قلنا بل في قوله ما يكون ثم قبل قوله وذلك قوله ولورودها
لحاد والمنازعة واما اختبرهم ليعلم كمالهم ولا يفهم الا بحجج بعد فعل وقد اجرت قوله ولو انما اهلكنا
بغداد في قيامها لو انما لو ادرست الياسر لولا قوله وماذا اعني حتى يغيب رسول الله صلى الله عليه وآله
بغير من ومنه في الاختبار والبلوى بالاستطاعة التي ملكها عبده وهو قوله لا يدرى الله شيئا الا
نطق القرآن وحزب الاخبار والحق والبر فان قالوا ما احجج في قوله يدرى الله ويقل
ويش وما اشبهها قيل مجاز هذه الهمية كلها على معنى (ما احدها) فاجاز عذر تراءى ان قادر على
هو ابره وسلا اورد في اذا جبرهم بقدر تراءى الله تعالى لم يحس ثواب ولا علم عقاب فحما
شرحنا في الكتاب المعنى ان القرآن الهادي من تعريف كثر لو اعاينوا فخرناهم فاستحووا على الهدى
اي عرفناهم فلو جرح على الهدى لم يقدروا ان يضلوا وليس اذا وردت آية شبهه كانت الهمية حجة
على الايات المحكية اللواتي امرنا بالاختبار وذلك قوله من ايات محكمات هو ان الكتاب واخر
مسايات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيستوفوا ثقتهم بغير استقراء الفتنة واستقاناها واما الهمية
وقال تعالى فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اي احكم واسرهم اولئك الذين هم اولاد الله
واولادهم لو انهم الادب وفتح الله واياكم والبر والعدل لما يدرى من وجبت واياكم مواهب
بغير دفعهم ولهم يدركوا كما هو اجمع على ان الله تعالى على الله الطير وجبت له دفع الوكيل

✓

منقول في م
نظرة من دار السلطنة
والسلطنة في دار السلطنة
على دار السلطنة
منقول في م
من دار السلطنة
والسلطنة في دار السلطنة
على دار السلطنة
منقول في م
من دار السلطنة
والسلطنة في دار السلطنة
على دار السلطنة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

25

[illegible]

المنوع بك

از
احمد
مندی صبح الی حسن بن حبیب و مودی
اجوبه بیدار صبح علی اصغر
مندی اطفا

۵۵

نیکو الله نیکو الله

بقية ابا الصالح محمد بن الحسن واقترع اليك به واقدمه بيني وحي ورضي اليك ان تصلي
والعزود ان تتعلم انك اذ كان الورا **الحامس والعزود** ما رواه ايضا في اخر الفصل في
السيرة حيث قال في ما يدر في هذا الباب تفاع الاستقامات في الامور المحمدي فنها ما روي عن
الصالح انه قال وعنه ايضا انك كتب في ما بعد السيرة **الحامس والعزود** في التوجه اليك واجب الاسم الذي اعطاه
لكم والقراب اليك واتصل اليك من اوجبت حقك عليك محمد وعلي وفاطمة والحسين علي
محمد وجعفر وموسى وعلي وحمزة وعلي وداود ومحمد المهدى صلوات الله عليهم اجمعين انتهى ما رواه في
نظير الرقوم وتجليها في بقية طين ثم اطرها في ما جاز او يدر في ما بعد في موضع عند **العزود**
ما رواه ايضا في الفصل المذكور حيث قال وفيها القصة الكسرية وتبكتك محمد وداود والكسرية والقراب
ثم كتبت بحسب الله الوحي والبرص والعبد الذي يظن ان برغلان الى الوحي الجليل الذي لا اله الا هو الحي
سلم علي الحسين وعلي وفاطمة والحسين علي محمد وعلي وحمزة وعلي وموسى وعلي ومحمد وعلي الحسن
ومحمد الحسين محمد ثابت العالمين الى الابد في التوجه اليك يحي هذا الاسم التي اذا دعيت بها اجبت
واذا اسئلت اعطيت كما حليت عليهم وهرزت علي خروج ودمي وكتبت في قبله فليزعيها الورا **الحامس**
والعزود ما رواه في التوجه الجليل التي بها الدرع كتاب في العلاء وذكر ان اسناد حسن
الحسين علي في نسخة انك قال في التوجه اليك في السيرة واسمهم ملكك واسنادك وداودك
وجعفر علي انك انت المهدى والاسلم دني ومحمد اسني وعلي والحسين وعلي ومحمد علي
جعفر وموسى وعلي ومحمد وعلي والحسين ومحمد اسلم علي الجواب يحي وذكر الورا **الحامس**
والعزود ما رواه في قوله في جمل دعا في الله وقد اجبت في قوله هذا الامر ولا على غير
من وصلت بهم اليك من السلك علي وفاطمة والحسين علي ومحمد وجعفر وموسى وعلي
محمد وعلي والحسين ومحمد صلوات الله عليهم اجمعين **الحامس والعزود** ما اسار الله في الجليل في السيرة
محمد علي بابي محمد في كتابه في الدرع ما رواه في السيرة الحسين علي الحسين علي محمد ما اور في جمل

التقصه بها بمجر العوضه
مطه

[illegible]

لأنه في الخطوط كان على يد المصنف
سأدرسه إلى الغم في حفظ
الألفاظ على الوقت والوقت
لذلك المفسر الألفاظ

النص

لندن

[illegible]

المنصف

[illegible]

السنة

مسجد

ای

[illegible]

التي في قوله على الخ المراء
عبدالل كما لا يخفى منه

الندى على الخواص والافاضة

وقد اجتمعوا في تصحيح
المدن

منه

عاشا فها ميو

منصور

دلبردا

المستخرج

السندوني

السنه ١٢٠٠

٥٠

7.

لا تفرق بيني وبين اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام عند الاوقاف **السادس والثمانون**
 ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال خرج رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام
 يملأوها عند الاوقاف **التاسع والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو لم
 يبق من الدنيا الا اليوم لعلوا الله تعالى حتى يهلك رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام يملأوها عند
 كل حلة جود او طمأ الكلب **الستون** ما رواه الكوفي في كتابه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تفرق بيني وبين اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام في قولك
 احتمال امرنا ستره وصيا نتره غير اهل بيتي ان قال فاذا علمتم من عبد الله عليه السلام فاستمعوا اليه
 ودون عنافان هو قتلهم والافتحوا عليه من يتعلم عليه ويسم منه فان هو قتلهم والاب
 فادفوا كلامه تحت اذانكم ولا تقولوا ان يقولوا فان ذلك يجزى عليكم وقد روي
 احدث كثر عنهم عليهم السلام قالوا اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام **الحادي والثمانون**
 ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 علي ع في كتابه في مناقب اهل البيت قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 عليم هذا الخلف المحدث قد ايسر الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وصحبه
 اذا ادركت مناهير اهل البيت في المحدث جاف بمناهير وقد ايسر الله بالنبوة والوصف ومناهير
 ثم قال وما ايسر من كنية الوهم وكذا على عرج بابي عليم في مواضع كثيرة والمقصود
 هنا ذكر الحديث الذي اوردته فظن **الثاني والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 عيسى عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم القيمة نادى مناد يا ايها
 بيتي اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام ورواه الطبرسي في مجمع البيان في
 اخر سورة الانبيا **الثالث والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 هذا الامر رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام يملأوها عند الاوقاف **الرابع والثمانون**

ما رواه الطبرسي في مجمع البيان قال روي عن ابي عبد الله عليه السلام في يوم القيمة نادى مناد يا ايها
 بيتي اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام ورواه الطبرسي في مجمع البيان في
 اخر سورة الانبيا **الثالث والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 هذا الامر رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام يملأوها عند الاوقاف **الرابع والثمانون**
 ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 علي ع في كتابه في مناقب اهل البيت قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 عليم هذا الخلف المحدث قد ايسر الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وصحبه
 اذا ادركت مناهير اهل البيت في المحدث جاف بمناهير وقد ايسر الله بالنبوة والوصف ومناهير
 ثم قال وما ايسر من كنية الوهم وكذا على عرج بابي عليم في مواضع كثيرة والمقصود
 هنا ذكر الحديث الذي اوردته فظن **الثاني والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 عيسى عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم القيمة نادى مناد يا ايها
 بيتي اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام ورواه الطبرسي في مجمع البيان في
 اخر سورة الانبيا **الثالث والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 هذا الامر رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام يملأوها عند الاوقاف **الرابع والثمانون**
 ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 علي ع في كتابه في مناقب اهل البيت قال في كتابه المطالب السؤل في مناقب اهل البيت
 عليم هذا الخلف المحدث قد ايسر الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وصحبه
 اذا ادركت مناهير اهل البيت في المحدث جاف بمناهير وقد ايسر الله بالنبوة والوصف ومناهير
 ثم قال وما ايسر من كنية الوهم وكذا على عرج بابي عليم في مواضع كثيرة والمقصود
 هنا ذكر الحديث الذي اوردته فظن **الثاني والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 عيسى عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم القيمة نادى مناد يا ايها
 بيتي اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام ورواه الطبرسي في مجمع البيان في
 اخر سورة الانبيا **الثالث والثمانون** ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 هذا الامر رجل من اهل بيتي بوطي اسمي عليه السلام يملأوها عند الاوقاف **الرابع والثمانون**

وہجہ

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

گور

<http://fb.com/ranajabirabbas>

卅

<http://fb.com/ranajabirabbas>

7

<http://fb.com/ranajabirabbas>

16

[illegible]

الثاني
محمد بن هرون بن كبريت صاحب المعنى والبيان
هو افاض به في دينه اخلاق طيبه
الضعيف للاهل والارباب في الامور
في فوائدها اثنائه
مطهره
در دروس الكليات في النسخ
الابدية

ع. ا. ب. ن.

وردوا المغيث في ارضه **وهنا** ما رواه ابن بابويه في محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن
الكوفي عن سهل بن زياد الاثري عن عبد العظيم عن الحسن قال قال محمد بن علي بن موسى عليه السلام
ان لا جوارح تكون ناقصة فقال ما لنا الاقام بأمره ولكن القائم الذي يظهر امره في الزمان
واهل الكفر والجحود ويملاها على اوطقها هو الذي تقوى على الناس ولا تروى فيه غير محض
وقرئ عليهم فتمتبه وهو سمي بولس وكنية محمد **وهنا** ما رواه في عبد الوهيد عن محمد بن
عبد الله بن سليمان عن الصقري عن ابي دلف قال سمعت ابا جعفر محمد بن علي رضي الله عنهما يقول
وقد سئل عن القائم المستظلم سمي القائم قال لا نعم تقوم من بعد موت ذكره وارتداد اهل القام
بأمانته الحديث **وهنا** ما رواه الكليني والمفيد والطبرسي ان عبد الله بن جعفر بن محمد بن ابي
عمر بن سعيد الثوري عن القائم ع قال انت رايته الخلف من بعد ابي محمد ع قال لا والله
قال قال الامام قال محمد بن علي ع انا اقول هذا وعندي علي بن ابي طالب والامام
ولكن غيبه قال السيد نجيب اورد هذا الخبر بكونه كغيرها كالمخف عن علمه والخبار
فيما في سبيل ولم ينظر الى ان محبة جوارحه علمه من الاخبار لا يند ويتوقف على ضعف
والاسناد ولا يراد ان اقول قد عرفت جمل من المعارض الصريح فكيف يلتزم من ذلك
السيد الجليل ان يكون هذا الكلام الذي قاله قبله احيانا من بعد ما سمع ان ابا عبد الله
والامام ع اضعاف اضعاف خيرة التي لم يخل عنه في التواريخ المنع ان لم ينع على معارض
لله في اذنه في الكلام اخيرا انما لم يجمع بل كانت متوقفة في المواب والاعني ما فيه
واسم حقه هو المنان والمستعان **الصلوة في مس** فيها حال السند احاديث النه
قد عرفت كثر احدى التسمية الصريح وكثر الادام بها عموما وخصوصا حجة سيكره وتلك
القاري على قاعدة الاصولي ومجمعها على طلبة الاخبار ويرى علم ان القاري يسميه
في التسمية الامر يزيد على الصريح والقاري انما هو حجة في بل على مجموع تلك الاذات مع انا

541

<http://fb.com/ranajabirabbas>

واما **الاساس** فنضعه على الجعفر بن محمد بن ابي بكر وجها للعدو التي تدور عنه فيكون من بلاد ولسان
 ابن فضل اما الحديث **السادس** فنضعه ايضا فان في مخرج كلامنا وضعه بعضهم واسمعه ابن
 جعفر بن ابي عمير في الرجال وقد ذكره القائلون للامامية وذلك في حديث ضعيف عندنا وعروب بن
 ضعيف جدا وجابر بن جعفر في موضع وثيقه وزعمه ولما احدث **الحديث العاشر** فنضعه ايضا
 لان الحديث في كتابه في موضع وثيقه وفي موضع ضعيف بعض علماء الرجال وباقى روايته قد عرفت انما بقا
 وضعه بعضهم واما **الحديث الحادي عشر** فنضعه ايضا لانه في الحديث الواحد وجهان الضعيف والماثل
الحديث الثاني عشر فنضعه ايضا لانه في الحديث الواحد وجهان الضعيف والماثل
 في باب يدعي احاديث الجوز هنا على احاديث الزهري ووجودها في الحديث قد عرفت انما بقا
 ذلك في صدر الفصل الثاني وقد عرفت ان احاديث الزهري التي اوردتها المستند على الحديث
 بعد استعاط المكر وقد بذل جهده في التمسك وبالكامل لما في الحديث من الادوار وبالنسبة الى
 كوافرة الى ما قبلها بالامكان على ظاهر كلامنا في اننا لم نذكر في الاساس واما ما لا يغير
 مخصوص بل تمام المهور كما ترى واما في اننا لم نذكر في الاساس مع حمله على ظاهر الحديث واما ما لا يغير
 الى تخصيصه واما السام والآخر فانه لان على تخصيص الحديث في التعميم ووجه من كلامنا
 اننا لم نذكر في الاساس واما الثاني فانه لان على تخصيص الحديث في التعميم ووجه من كلامنا
 واتهم الزهري على مطلوبكم سواء دل على مطلوبنا ام لا واما الثالث فانه لان على تخصيص الحديث في التعميم ووجه من كلامنا
 على اسم لو لم يأت في الحديث الاستدراك واما الرابع فانه لان على تخصيص الحديث في التعميم ووجه من كلامنا
 احاديث الزهري لم يسمعه من احد في حديثه على ما ذكره في الحديث على ما ذكره في الحديث على ما ذكره في الحديث
 كما عرفت وعقبت فقل ان كتاب الترمذي في مثل هذا الامر العظيم يثبت هذه الامور التي عرفت
 ضعيفا عند الزهري وهو عند الاخباريين في تضعيفها انها معارضة بما هو اقرب منها وانما
 انها سنة احاديث معارضة بازيد من حديث وما لم نورد في كتابنا من حديث فوجبه ايل احاديث الزهري

عرفت وتاويلها ظاهر واضمحض **الفصل الثاني** في وضع الحجج على الجوز والمخ وفي ذلك
الاول وهو قواها واولها بل هو الذي يتبين ولا يخرج عنه عند الحديث المأثور على
 حال الخوف في التعميم ونقصها بذلك الوقت سواء كان قريبا او اذ كان في الغيبة واولها عند الحديث
 عند الخوف في تمام عمليتها المستوعبة كل مكان ولا كل حال وان كانت الغيبة واولها في الغيبة
 لسند ياتي ما يدل على صحة هذا الحديث انما الله **الثاني** ان تضعها باوائل الروايات في موضع
 ويكون المنع في تلك المدة عاما والمنع قبلها وبعدها قاصدا لوقوع الخوف في التعميم **الثالث** ان تحمل
 احاديث الزهري على ما هو خاص كما تقدم في حديث الزهري في الحديث السادس من احاديث الجوز فانه
 لم يرد ذلك الاسم الا في حديث واحد وفي نسخة من كتاب الخراج كابر **الرابع** ان تحمل التسمية على
 التعيين بمعنى الكلام عليه والمراد انما يتصل او يتصل اقرب ويؤيد بعضها وقد فهم هذا
 المعنى من بعض الاحاديث وهو راجع الى التسمية والى الوجود المورث في الجملة **الخامس** ان تحذف احاديث
 الزهري في الغيبة واهاديث الجوز في الغيبة وبقاها **السادس** ان تحذف احاديث
 الجوز في الاختصاص بالامانة والزهري في التعميم **السابع** ان تحذف احاديث الزهري في
 تحمل احاديث الجوز والامر على الخلق كما يظهر من السند صاحب الدلالة لكنه لم يصرح بالجواز في
 الحلق ايضا بل في حق كتابة الاسم الامم فيستعمل كما في ذلك هذه الوجوه فاستدل
 الاول فانه هو الصحيح الا في بعض النسخ **الفصل الثالث** في ذكر الوجوه الدالة على صحة ما
 اخبرناه والادلة التي هي في تضعيفه والاولى الواضحة الظاهرة على ذلك من احاديث الزهري
 واهاديث الجوز وغيرها وان امكن المناقشة في بعض تلك الروايات فالجواب انما هو في ذلك من حيث
 وجوها **الاول** احاديث الزهري في الحديث في الخوف والسياسة كما اظهره اقتضاه ذلك لعدم
 احاديث معارضة له في الحديث ولقد روي في الحديث ولقد روي في الحديث ولقد روي في الحديث
 كما هو بيان ذلك في المناقشة في السلاطين في غير الزهري في الحديث في ذلك الوقت

٥٠

<http://fb.com/ranajabirabbas>

3

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

ان

<http://fb.com/ranajabirabbas>

المسحوق

۱۳۳۳

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الكتاب هنا بعض النسخ وهو من
مؤلفهم بنهم

الفصل التاسع في ذكر بعض النظار والاشباه لما في صدره وهو ما يتوفاها فان
الشيء اذا كان له نظير او نظار كان مرجعا الى استعادته ولو تصور الى انهم
مؤيدون على الحكم وقد ساء هذا المسلك في باب الخطا والقباه وعندهم ان الله انما يوفق
وتعاس بآياته وما لا ينظر احد من المكارون بملونه وليس هذا علما بالحق فان ما لا ينظر
بل هو مؤيد للنصر الموجه والادراك الربيع وهذا النظار كما يمكن انراها في مقام الحاشية
للمسند ما حاشيت النهر من احكامها النقية وتذكر في الامور التي هي **الاول** وهو ما اقر
هنا ما ورد في النصارى الكسيرة في النهر من الاضرار بولادة النعام المهور والامكانها فانما
لوجها حاله اذ على هذا النهر السيرة تظفر والحاد تجد لها مخرج في الامور
ما ظاهرها مع انه لا يخلو ولا اشكال عند احد في ان اطارها في غيرة من التوقير وان
المناعي وردت بسبب الخوف في التقييد ودفع الخوف كما وردت في الامور التي هي **الثانية**
الضاربات الكثيرة الدالة على النهر السوالع الارام وعلى تحريم السوال ولست عور ان الحاشية
لها الدال على جواز السوال في غير وقت الخوف وترتبت الخوف وايدى العاقل في السوال
هل تجد لها اذ حسب ذلك وهو ايضا نظير في **الثالثة** ورد في النهر في سيرة مولانا الكاظم
واذا عتبره والامكان في عين اصاب لوارنا فجمعا كانت لا تضرها رايته النهر سيرة
النعام ثم ولد ذلك كان ليعلم الامور من مائة ولا كسيرة بل يكون عن بكنايات كالجواب
والرجاء والحقية والعالم والنج وغير ذلك فلما ذال الخوف في الحكم والاحاديث المستلزمة
جدا في مقام النهر وصاح الكفاية والذين عرفوا لان وعظما طر من مائة راده عنهم مع
في بابنا في سيرة يدعوا للمعقول والمبطل في الامام محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي
الواسطي عن ابيهم فاكرا بالمدن هذه وفاة ابو عبد الله ثم ذكر انه نظر على عبد الله بن
والله لم يعد عن عيانهم فهو وجاهه ما بين جيار قال في **الرابعة** في وقت

ان يكون عينا عموما لا يخصص للنفس وذلك ان كان له بالمدن جوايس من فلول الى وقت
سيرة جعفر عليه فيفرون عنقه ثم ذكر انه نظر على الكاظم وراى منه رها واما هو اعجازا
على الامامة فقال له ان هو يعني الامام قال ما اقول ذلك قال عليه السلام قال لا اسلك
عائنته اسال عبد الله ان قال نعم سل خير ولا تدع فان ادعت فهو الزيف قال فاستدفاها
لا ينظر فقلت سيجد لي سيرة ابيك صلوات الله عليهم الكاظم فقلت على الكاظم قال
انست منه ردا قال عليه وخلفه الكاظم فان اذاعوا فهو الزيف واسا ربيد المصالحه كونه
وفضاهه لادب اخر فقلت عجب للذين كذلك الكاظم مطلقا وهل تحم تلك الاذاعة مطلقا
وهل قيل في ارباب ذلك النهر الخوف في ربه الكاظم كذا في سيرة النعام ثم بحث في حكم
القصص **الرابع** ما ورد في النهر في سيرة مولانا الصادق عليه السلام في عين لادب سيرة
لحاشية الى غيرها ويكفي واحد منها من الحسن في اوطار ارضه عن محمد بن علي بن محمد بن علي
عليه السلام في النهر في سيرة الكاظم وكان رجل صدق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خلق في
المسجد منهم وانا منهم ومن انفسهم ولكن لم يوافقوا فيهم انطلق فاداروا واستتر
فتمسكوا به فقلت انتم ترون ان الامام اما وانه اما با ما امر الاطاعة فاما وعصا
قلت ان با ما لم يلقوا في باسي الا يكون اسمي افواههم فاسم لا يجمعني له واما في دار هذا
الحديث ثم اعلم ان النهر في الوعيد والنهر والمباخر والاكلام ان لا يلقوا فيهم مطلقا
الخامس ما ورد في النهر في سيرة مولانا وهو الحديث المأثور عن ابي عبد الله عليه السلام
قال صاحب هذا الامر لا يسميكم الا كما فرموا به وان نطق صاحب هذا الامر فارق على كل ايام
اذا اطلق في فراها روضة والحديث ان علي بن ابي طالب في روضة الرضوي صدر اذاعة النهر من ان النهر
موجودة في كل واحد منهم عليهم استوفت في ما كانا فقلت في رايه اسلك في ذلك النهر في سيرة
فرد له ردا وهو ظاهر وما ورد في ما هو صاحب هذا الامر في غير النعام عيما

هذه هي سيرة

ما رواه الصدوق في عيون البحار في بيان الاموال الضائعة عن العبد المذنب في قوله الضائعة انما
 هذا الامر قالوا له على امره **هذا** ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين بعد ان
 ولعنهم ولوا انما جعلوا في الاموال الضائعة على امره في قوله الضائعة انما الضائعة انما
 وتهديد ووعيد وهو انما هو في الجواز من عدم الخوف والمخافة مع ان ذلك لا يكاد يجرها
 حريا فكيف قيل في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 جواد شهرتها حتى لا يكاد يجرها في ذلك امر للمهاجرين في قوله التسمية مع ما روى في
 في مناقب الشيخ المفيد في رواية التي انما هي في التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في
 ما روى في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 ثم دلت منه وقال في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 ان ما روى في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الى قوله في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الصدوق في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 فهو من التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 ما هو موجود في الكافي وغيره وهو انما هو في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 انه يجب التحليح اليوم القريب ان اباقة التسمية امر ثابت بالكتاب في قوله التسمية مع ما روى في
 المفهوم انما هو انما هو في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 بعض الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 وهو انما هو في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الامر غيبا لا يراها في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى

وفيها غير ايضا فخذها فهو انهم لم يوزن لهم في ذكر علم الخبيث الا بعد ظهور العلم ثم وقد روى في
 بيان ذلك العلم انما هو في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الكلبي وروى مطا بقا لمعنى ذلك العلم انما هو في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 واما في احاديث النهر **السابع** ما روى في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 لا تفرع عن احاديث التسمية وقد اوردتها الكلبي في كتابه كما خلاها في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الالباب في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 وجه الذين انما هو في الاموال الضائعة في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الصحيح في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الى قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 وكنت في اسفلها في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 اسنادها الى النهر في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 بعينه والامر في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 الى قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
الحديث ما روى في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى
 وعلق عليه في قوله التسمية مع ما روى في الاموال الضائعة في الخبرين **هذا** ما روى

Y

<http://fb.com/ranajabirabbas>

بالمجامع والمؤرخين والكتبة وغيرهم انهم لم يروا بالحوار في صورة من الصور لكن اول كلمة في
قولنا وتوالى بعد ذلك في جوار التسمية في خلق وعند حضور المصدق عليه السلام كونه في
تقية وفي المنع عند حضور التقية في جوار كانا انما او عاينه وانما الخلة في صورة حضور
جاءه لانه فضاء او غير خرف في التقية فالسيد عمر بن الخطاب بن علي العديري الميزبوني
نحالي على المولى منها فاحد واجب بذلك الوجه الذي اختاره فاسد وجوه ان يوثق في بعضها
فالباقى كاف والمجموع كاف **الاول** انه لا دليل عليه ولا قرينة غير حديث ضعيف او
حديث واحد ضعيف وذلك لاحتمال التوقيع وروايته بالعمى فكيف يجوز ان ترد جميع
اول الجوز وتحقق سائر احاديث الترمذي ما هذا شأنه واذا قبلنا ذلك لمزيد وجوبنا تحصيل
جميع احاديث الترمذي الحديث الضعيف او الحديث فكيف لا يجوز لنا تحصيل جميعها والمجمل
بالاستدلال على العموم وجود جميع الادراك بقدر الضرر على الجواز والقرائن الكسيرة على
والقرائن ان الترمذي والبيهقي والدارقطني والشيخون والعلامة في الحديث
وتلك القرائن تزيد على السبعين عند التحقيق وعالم نذكره اكثر مما ذكرناه ان هذه العجائب
الثاني انه ليس يصحح الدلائل تروى عن محمد بن محمد بن عيسى بن عطاء الله بن ابي ابيان
الاستدلال خصوصا على الترمذي فانه لا يوافق فيه **الثالث** انه غير مطلق بل هو مقيد بكون
والسائر العام فهو العلم ما ذهب اليه من وجهين كل تقدم **الرابع** ان الترمذي لم
يقع بصورة احصاء لمفيد التحصيل بل لا يخفى ولا الترمذي ضعيف فله تعاقب الترمذي فامر
الوجه الكثرة **الخامس** ما لعله لم يرد في قولنا ان الترمذي لا يعارض الطبعة التي اقر كلا
وباقى ان تروى في وجود المعارضات لاختلاف الراية الترمذي في تناوله هذه الصورة
كما مضى باقي **السادس** انه لا يثبت كون الترمذي في جميع الصور واللفظ مخصوصا بجهة الصورة
فليس كل من غير وجه الترمذي بل لا يثبت فيه باكثر من الاعين في الدلائل على نفي هذا الاحتمال

دقيقتم مع مدح الاحكام الاخرى وجميع الاستدلال عليه **سابع** او حديث ضعيف
وهو ان في احاديث الترمذي منهم من كان في خلق ولم يذكر ان احدا كان حاضر اوقفا
خاص بحديث الجمع وانما على قولنا فلا استكمال لانه يكون خافره وهو الخبر الوصف العام
الى السلطان فان عمل اليد هو على التيقن في الفلك المرفاق وما في الاستدلال به وقيل
غيره من احاديث الترمذي انه ان جرد ذلك مع تعديل المنع بالزوجه والطهور في المانع ومحل غيره
من احاديث الترمذي على التقية فانه لا يتجلى مانع المنك الغاية وقد عرفت انها رتبة العمل على التقية
فلما كان اصلا **السادس** الاحاديث الكسيرة الالهية حوز رواية كويت بل الامام بها وجوبها
كقولهم عليهم السلام وبك علم في اخوانك وقولهم عليهم السلام عند قولنا بل عيسى القوم نسيبوني
منهم حديثك فافهموا القوم فقالوا انرا عليهم اوله قويا وراعه حويا وراعه حيا وراعه حيا
وقولهم عليهم السلام الراوية حديثنا بسنده في مكنوننا اديبته في الناس افضل عليه
والفخر عابد وقولهم رحم الله خلقا في فضل عنهم فقال الذي ياتون بعور مردود
وتنهي ويحلونها الناس بحدس والاحاديث في ذلك كثيرة جدا واذا ثبت ذلك فلو كنت
سورة هل تجوز رواية احاديثهم عليهم السلام بالسمعة ام نعم فان كانت جانب فالرواية
غالبا لتكون الا في المجامع كما هو ظاهر فان كانت خفية فادرج رواية جميع علماء الشيعة
ومعديهم لها واجماعهم على نقلها حتى وصلت اليها **الثامن** انك قد عرفت من ذلك الاستدلال
في القرائن انهم يتولون حديثا فلان قال اخبرنا فلان وفي بعضها يتولون حديثا فلان
وفلان اشانه وتلك او تزيد وكون الترمذي المفضل نفسه لادرج اصلا والسمعة التي
ايضا واضح فعلم انهم كانوا يروونها في المجامع والميكنة واعلم ان هذا الوجه امر كل سائل
لوجه كثرته جدا التمسك بغيره وانما ذكرنا بها احترامنا واقرارنا بالطول وقد ترك بعض
تلك المواضع والاستدلال المتقوله فادرج في موضع قال حديثا او قال اخبرنا اخفا

دقيق

ايضا وذلك جازع المحور وفيما اوردناه كناية ان الله **الشارع** ان التبع والقبول
 ساهلان بان مجالس الامم وتجالس على التيمم كانه مجامع ومجاذلات ان حضور اشهرها
 مع صاحب المجلس كثر وخلفه فزاره وقد تلووا تلك الحارث الكثرة بالتميم **الحارث**
 ما تسمى الحديث الذي رواه الجوزي في قوله ورواه عنده وعرضه على اعيان فانه التسمية
 يتصور ان تكون في الخلق والوصف او حضور شخص واحد يجب الا يقرب اليه بل لا بد في
 والترتيب والتواتر والانتفاء فادتها ولم يكن الخلق ولو كان كذلك لما وصلت
 اليها بطرق التواتر **الشارع** ما تسمى الحديث المذكور في قوله وعرضه على اعيان
 يوم الثالث وقال هذا ما حكم به يومه وخلصني عنكم فان الوفاء على حال التيمم
 غير شك اتقاد العادة وضيعة ايج وعرضه وكون ذلك في يوم واحد والوفاء غير
 ذكر اسم عبث والفرغ من الامام وخلفه لا كما يتصور غير تسمية فانه لو صغر في
 ليس عنهم قطعا واذا اكرهوا فمعه فلو لم يعرفوا اسم كان نصا على رجل من الامم
 والتخفيف وهو عبث على الحكم ولا يتخذ ان التسمية في ضرورة الضرر التعيين
 مستشاه لا انتفاء عبث التعيين وهو الاول با حادي الرعا والتعيين والزبان
 والادام الكثرة وغير ذلك كاهو كثير **الشارع** ما تسمى الحديث الرابع في قوله الجارية
 ستملن ذكر الامم غير فانه لو لم يكن له طاهر الاصل لم يغفل السافل من حضور الراوس
 والامام لانه يصير الخطاب وبعض اعيانها على وهو وقاعة وعلى كل حال اهدق
 الجمع فظن التباين ذلك **الشارع** ما تسمى الحديث الخامس في قوله الشيخ الجليل
 محمد بن الحسن بن ابي عمير عليه السلام وانا عنده فانه في ذلك صريح في انهم كانوا الله او يزيدون
 فصاروا اجتماعا **الشارع** ما تسمى الحديث السادس في حضور جعفر بن محمد بن ابي
 وزيد بن جابر بن عبد الله عند ابي جعفر الباقر عليه السلام في الامام عياها الجارية فانه

الحديث فانه ما روى وقواها كلها وفيما اقترح باب التمام وكيفية وقد اعترف بذلك الصدوق كما
 ياقول ان السعد قد حصلت التسمية باسم المعصوم في الجامع والمجاذلات من انه لا يستبعد جدان لا يكون
 هناك جماعة اخرى الاقارب والسادات والعبيد والخدام مسلمة كالمذكورين لا يقرب يهدق
 المجمع باورهم **الشارع** ما تسمى الحديث السابع في ان امير المؤمنين ع خطب على المنبر
 وذكر في الروايات العامة ثم وصح به بالاسم في بعض الروايات وبان لاسم الاسم اعني بل على ويظهر
 فعله ان لا يحل هذا على الخلق او حضوره وقد يجب الا يصدق المجمع وذلك لما عاين ولا
 يتصور عاقل صحو والمنبر والخطبة في هذا الامر الفهم عند حضوره ولا يصدق ان اسم
 من غير صعود المنبر سهل وكيف يحل هذا المعصوم على العب **الشارع** ما تسمى الحديث
 التاسع في روى جابر بن عبد الله الجعفي في جعفر بن محمد ما تسمى التسمية الصريحة وقال جابر بن محمد
 فانه كانا في مجلسه لجال روى جابر بن محمد ما تسمى التسمية الصريحة وقال جابر بن محمد
 واصلها فقلت لفتي ولعنه اباي وروى عنه ثابا افرسيه سجون الوضوء قال ان اظن
 صديقا ولها انها فقلت لفتي ولعنه اباي فها قد صدر منكم ان تلك الاسماء حتى سال ابا
 عليا عن ذلك فامره ان يحضر حنفية في الجبانه ويجوز بذلك العارسة كما ايجد ان يولي
 راسه فيها ثم يطمح الحنفية فان المراض بكنه عليه ففعل في حنفية ما كان يجدره فقلت لفتي
 لم يجد احد الشئ منها ففعل ان التسمية امر باظهاره لا باخفائه وقد روى جابر بن محمد
 الاحاديث السابقة والحديث الذي رواه جابر بن محمد في الامم لانه خاص باسم المعصوم في
 كما مضى في رواية الله **الشارع** ما تسمى الحديث الثامن في رواية الله الذي رواه جابر بن محمد
 فريضة ومعلوم ان العرائض تسمى في المصطفى في المسجد على الكثرة وفي حال اتمام الناس ان
 الروايات جازية في هذا وهذا الاما لانه في رواية عن المعال لعدم تفصيل الحال **الشارع**
 ما تسمى الحديث المذكور وبعض الروايات التي تسمى التسمية للادعية مع ما رواه الكليني وغيره

ذکر

ذلك فكل يكون القدر موعداً وترك الميت يجوز بذلك العزاء ليداد وينفي طواحقه
 وفرضه لينصرف ويكنى في المعزة الجارية وغيره فحينئذ تبين وما لا يملك هذه الغاية
 وكذا القول في التلقين عند الرقار **باب والعزوة** ما تقدمه الحديث السابق والمزبون
 واسأله وجوب معرفته (الما) وكذا ولا يعرفه وتعلم ما بعد وجوب معرفته باسم بطريق اللويزة
 كما هو معلوم ان التعلم والعلم انما يكونان في مجلس الدرس وجمع طلبه اعلم غالباً سيما اذا جاء
 انسان الى واحد من الامه عن ذلك فليتحرر هل يجب تعليمها وهو مستلزم للتسمية مع ام عزم
 وينبغي ان يتوا على ضلها ولو كانا في طريق الدرس والاعلم فان لم يخرجها وقتها
 كيف يجوز الامتعة (الما) والاهام علينا الى هذه الغاية لو كان التحريم في الجامع سائداً وما
 الاول اعني ذلك وهل يجوز الاعتداء في مثله على من لا يملكه ولا يملكه ضعيفاً او صغيراً معارض
 باحاديث غير صحيحة انتهى **الفصل والعزوة** ما تقدمه الحديث السابق وما بينه وبين الرابطة عند
 وداع الامتعة بعد الزنا وتخرج باسمهم في رواية الكشي وغيره ولا ينبغي ما يجهل في
 المأخذ الزنا في الإجماع والكثرة وهو صحيح في مناقاة الجمع الذي احسنه كسيد **الفصل في**
 ما تقدمه الحديث السابق وتزود أسأله والربا بالتسمية الزنا وتعلم ان ذلك محل الإجماع كسواء
 تيسر الزنا في الخلق او حصره وهذا **المسألة** ما تقدمه الربا وتزود والتسمية باسمه
 في مجلس تراعى جماعة كمن مضاجع ليس فليذكر احد منهم ذلك **الحديث والمسألة** ما تقدمه الحديث
 وتزود وجوبه اسم واسم السيد وطهر عند أهل المذنب **الفصل والمسألة** ما تقدمه الحديث
 وقوله نعم اتعلمونه وتحدثونه تقولون نعم وقوله لعلوا وكوددت في علم الحديث فان ضمن
 الجمع وغيره الزنا والاعلام صدق الجمع **الفصل والمسألة** ما تقدمه الحديث وغيره في لفظ الجمل الذي
 بعد ضمير الجمع ولفظ الجمل في التعميم وغير ذلك **الراجح والمسألة** ما تقدمه الحديث في سبب وقوعه
 وقوع التسمية في عظيم **الفصل والمسألة** ما تقدمه الحديث وغيره في وقوع التسمية في سبب وقوعه في المجلس

فهارست الوجوه الذوات على محمد وآله واهل بيته وصفا وما لاقوا
السيد نقار بن سحر وجهه كمال امره

علاوة على هذه فتارة جواز ان في طاهر ولا يصح ولا على الدلالة وبالجملة انما هو
فان الجواز بالنسبة الى الغالب معنى صحيح لان الحرف في قوله تعالى فان الغالب هو
الغالب وانما الجواز في الاصل الذي يمكن فيه التسمية بالنسبة الى الغالب فلهذا هو لا يصح
ليكني قال لعدم الامكان لا الترخيم الساتر باحد الشرع ونظيره ان يقال العاصق لينا حتى يرس
معوذ والمساخر لا يتخرج حتى يرس من امر لمع ان في النعم والاصل الى بينا الغالب معنى صحيح
وكلمة فصم وغر جيا والى حرمته الحرام واستيعاب النبي جميع الاوقات والامور اذا كان الحرام
على انهم لمنا غير متخرج في الدلالة والاصل وفيه ايضا ان الغالب في كلام سيدنا في الغالب
في الحديث والاصل انما هو انما هو والاصل الحديث **الحديث** وما فيه قوله لا يرس يخص ولا يرس فيه
حتى يخرج فيه الاصل عدل الفقه فتارة ان روية تحصر في حرمه ولا فيها مستوعبة بالوقت والى
فكذلك انما هو وقد تقدم بان ذلك مع ان في الجملة تجزئ في غير الجملة في حرمه فان كل منعه من ان
يجوز ان يقال انه حرم عليه ولا يرس وان لم يكن المستوعبا ثابتا باحد الشرع كما يقال في النعم جواز
العاصق لينا والاصل حرام على المسافر لا يرس له ولو كان سوا هو في كلام السلفا كثيرة منها قوله
الشاعر **حرمته** هذا حرمته نوم عيني واستباحته حرام بالحق **وقال** الاصل حرام
دعي وغر حرم وحرمته بلا سبيل مع التقاطعي فليس الذي حمله بجلل والرس
حرمه حرام **وقال بعض العلويين** عشت على الدنيا وقلت اني ابا بد غاضه ليس
ينجلي اكله يفسد على دونه **حرام** عليه لا ذفر جلد **وقال** سفيان بن عيينه
رسمتم بهم عننا دحيين طلقني على **وقال** الاصل **حجبا** للمكفوفين **كل** من على الحب
حرام **وقال** هذا كثير ومعلوم انه ليس المراد القنوع بالامام والتخريم لغيره من الاعتقاد
بل المراد والحق التخليعية والتخريم المنع عن كونه حراما في نفسه وعامة وان لم يكن المنع
واما الحديث **السابع** فقد تقدم ما فيه وانما غير ما نحن فيه المهدون وان الكفرية مؤل قطعا

سے

<http://fb.com/ranajabirabbas>

قسم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

والمركب ان يكون له مكان فيفسره القاصرون ويخافون عليه هذا بل المراد الكمال الذي وقع فيه
 الغيبة وتختلف الى السفر وهذا بقية عمال الخمر والجماعة فيخرج الجواب بالبرهان اعلم
 السائلين انهم اذا علموا اخوه فكان يبلغ البحر والاسطان فيحصل لهم الفرد ففقدوا مطلق
 سواء كان بالتعريف ام بالتصريح بالقياس الى ما في نفسه ووقت مخصوص وذلك بعد
 اخر غير انقطعت به الايات ولما قول القوم في صريح منطوقه في دفع اعمامه عن ذكر القام باسمه
 النسب ما دامت الغيبة لم تكن بالقبول او بالكتابة او بالعلم الموثوق
 واختصاص علم الحكم ببعض افراد الموضوع لا يوجب تخصيص الحكم بذلك الفرد بل يتم الحكم
 المحلل لعلم بالنسبة الى افراد الموضوع على العموم بغير وجود الفرد في العلم بغيره وانما يخص
 الحكم بذلك العلم لان الفرد في اخر تخصيص الحكم بذلك الفرد للموضوع في العلم بغيره وذلك
 حكم بالعموم على الخرافة معقل بالاسكاد والاستكاد فيكون مقتضى الحكم بعموم الفرد
 ويستوعب العقل والكره وايضا الفرد لا يوافق الطبيعة بل يفتقرها والمقتضى لا يوافق المطلق
 بل يخصه ويأبى ان يكون الحكم المستوعب للطبيعة في بعض الافراد الذي لا يرتفع الى استيعاب الا ان
 يكون هناك معارف وضائف فيخصص الحكم بذلك الفرد خاص مخصوص فيقتضيها الملائمة
 بين الادلة والايتم ان الادلة هنا متعارضة اذا اصرحوا في تسمية المهرر علم بالبرهان به
 كغيره من التسميات فيسوغ لنا تخصيص اعمامه بالنسبة لان الاصل الحكم لا يفتقر الى فرد
 وهو اضعف الادلة فلا يحسن فرض بل غاية ان يوجب حذف الموضوع المتعارضة فيرفع
 الادلة المتعارضة في مسئلتنا هذه نصرة على التوهم غير معارضة بما وافقها والادلة الاصلاح
 فلو لم يخص علم الفرد بغير الاسم وقد تقدم وهو التاسع في جواب الجواب وكنت
 الاسم في الجواب المتطوع قال هذا ايضا ان يخرج شاهد المتواتر هذه هي الاحاديث
 ان اسم اسم النبي وكيفية كنيته ومعلوم انه كان له اسمان احدهما الشهير والظاهر وهو محمد والآخر

دونه في الظهور والبرهان وهو احد علم او دونه احد في ذكر الاسم العام في العلم بالمتطوع
 ثم او دونه احد في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 جملتها في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 لا يدخل بالمتطوع في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 الجمل وان كان ذلك قد صار ظاهر بعد ما تقدم في النصوص والادلة فتقول **قوله** ولم ينظر الى ان
 يخرجوا عن ذلك ثم لا ينبغي غرض من هذا الكلام من ذلك انما هو في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 استعماله بالنسبة الى ما هو صريح في التسمية في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 بعض الرأيا واحاديث الامم باسمه عموما وخصوصا فقد ورد في جملة ذلك خبر الملقاة و
 توفيق لنا ويل البقي واما ما نجفاه فانه يزيل كل شبهة وليت شعرك من مثله نظيره يوجد عليها
 والنصوص والادلة التي هي من هذا المسائل **قوله** بل وردت النصوص على ما هو في الاعقاب
 دون التصريح بالاسم اقول ان ادراك الجميع فهو صريح في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 التي قبلنا بعضها في التاسع وكثير من ان اراد البعض فلا يترتب له ان التسمية في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 ملاحظة المقتضى في ذلك المعنى والكلية والصفات بكونها كثيرة كما رايته **قوله** بل وردت النصوص
 التسمية والتكليف في وقت الخوض او في وقت الشك لان ذلك ورد في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 ولعل ذلك لا يكون الا بعد ان يخرج عن طريقه وتبين مقتضى فالله اعلم بالباطن الذي قد عرفت
 ان ذلك محمول على التسمية وان هذا التسمية في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 لم ير في الموضع واحد **قوله** والحكمة في الاسم الذي لا يظهر وجهه اقول قد عرفت وجه الحكم في
 العلم المنصوصة الموافقة للاعتبار ولتقرى في الاخبار ومعلوم ان لا يوجد ما يدل على علم
 سمول في اخر وقت التسمية ولا ما يدل على ثبوت الجواز لوقت التسمية فتلك الحكم منصوصة ظاهرة واضحة
 جدا وناهيه ان ذلك ايضا وان كان مبني في دفع من ذلك كلية ودفع النقل عن الوجه المذكور

منطوق في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان
 ذلك التسمية في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان في العلم بالبرهان

والتيه ولذا لم يقع قريب لادراكه ونفع من غرضه في اداة موسى لما عرف اسمهم وقد تقدم ذلك في هذا
الزمان وهو سبب في دفع مفاسد خبره كما **قول** ولذا لم يثبت هذا المسمى في المحدثين
بل حكموا بالقيم والنسب والصدوقا بابا بابويه بن خنيس كل من لم يدر في علمه عرفت جملة وعادتهم
وتصريحهم بورد الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام والتابعين لهم
بعض الاحاديث التي رواها الكوفيون وعلمنا ورواه حاشا خلفا عن سلف العريضة في الجواز
بل الامر والرجحان وذلك لكونه على اتقان والطباق على الجواز وهذا التمسك بالاسلام ابو جعفر الهادي
اور باب النسخ في كتابه وورد فيه لسانه احاديثا صحيحة في ان النبي استخوذ
التقية فلم ان مفهوما في قوله اخبرناه وكذا في بابا بابويه فان كان من بعض احاديثه التي لا يثبت
الكلها في الصحيح والجواز والامر بالسنة واخفاها في النسخة في كتاب كل الدين وعيون الاخبار
والمالس والعلل وغيرها وكتبه بل وورد في كتابه في بعض النسخة التي لا يورثه الاثبات في
به ويحكم بحجة ويستدل به في ما يورد به وقد قلنا بعض ذلك مع انه لا يوجد في تلك النسخة
تخصيص ولا استثناء ومصرح في الجواز والامتنان اياه بما صرح ولم يصحف حريشا ولا هو
الاحاديث الواردة على التسمية ولا توقفنا ولا يثبت فيها لانه روي ما هو مصرح في اختصاصه من النسخ
بالجواز في التسمية بل في بعض النسخ تلك الاحاديث ومصرح به في الجواز المذكورة سابقا فلم انه
يقصد ضمها في ما قال عند اراد حديث وهو ما جاهد الحديث هكذا استعمله العام والذين
اذهب اليه لم يثبت في الحديث ولا اوله وذهابا الى انه في اعتقادهم لم يثبت بل ان
يكونوا يثبتوا اختصاصه بقرينة التسمية وهو المحدث او يقتضيه عدم الاختصاص في كل ما في
لا وجه له في كونه رواية وتقرينه الدالة على الاول مع ان زمانه كان في داره في النسخة كانت
التسمية في ذلك الوقت كذا ما قالوا واما في ذلك المحدث فليس فيه ذلك اجل كلامه
ابهم وانه ارادة لاختلاف المصنفين ورواه في المصنفين ذلك الوقت وهذا هو السبب

فاجاب بعض لها في هذا النهج والتمسك في مواضع اخر الامر انهم اوردوا بابا بالذي ليس هو
احاديثه بل تركوها متوقفة في الابواب لاجل ذلك المطلب وقد عرفت بقية الكلام في
الفصل الثاني وادان كان الامر كذلك فكيف يجوز ان ينسب الحديث لمصنف القوارير في الاثبات
المؤثر التي رواها هو وغيره وحكمه انصح ولم يولدوا لسانها ولا اقله والافضل في موقع
ثم انهم ومنه مثل هذا القول الذي بابا بابويه وغيره في نظير ما استمر من قوله اليه بجم نافع
شهر رخان وعدم مخرجه مع تعلقه في الاحاديث بالاجماع على المروية والاستحباب وورد
الاحاديث الكثيرة بذلك كلامه في التقييد في ذلك وانه انما في تأكيد التمسك وقد صرح في
آخر كلامه بذلك حيث قال انما اورد هذا الحديث في هذا الكتاب مع عدولي عنه وترك الاستيعاب
ليعلم الناظر في كتابه في هذا الحديث ورواه وتعلم واعتقاد فيه انه لا يربط بابا باستعماله
فلما صرح هل فهم هذا انه قال في التيمم ام بالانابة ام بالاجتماع ان في الناس مصرح في نفي
التيمم والعبادة لا يكون مباحا في غير ذلك التوراة من هذا النوع المعيد في الطهارة
وابن طاهر في ما وضع في ذلك فانهم لما قالوا في الاخبار انه لا يباح في شعبة فاورده رواية
فتور والترك في التيمم وذلك مجمل لقضائه ما تقدم الاثر انهم قد قلوا اكثر احواله الجواز
قد كانا ايضا قريبا او اذ في الغيبة وكان السعيد في ذلك المحدث في قوله الاثر ان الطهارة
وابن طاهر قد صرحا بالتسمية في الجارية الثانية التي نقلها السيد ولم يطلع على كلامه على بابا
في ذلك والوجه فيه ان ثبت هو ما قلناه وقد صرح في التيمم باسم العام في الطهارة في نسخة
صحيحة في كتاب اعلل الورق ورواه بابا بابويه في مواضع كما تقدم في الناس وغيره وذلك قرينة صريحة
في اقلنا وبالجمل الاثر احواله في غيبة ما ذهبنا اليه لانه لم يذكر احد منهم تيمم التيمم في وقت
التيمم وغيرها وعند توقع المحدث وعند الاثر مع روايتهم لما هو مصرح في الفصل وغير ذلك
والاثر في ما بعد غيرها **قول** وادان ما عرفت في قوله ان وقع ذلك المحدث عند حديث واحد

میرزا

<http://fb.com/ranajabirabbas>

و

<http://fb.com/ranajabirabbas>

۶۴

علي محمد بن والده انتهت خطه
الذيق رحمه الله

علی

[illegible]

هو حق الإجماع والكلام في صحة عدم الاستدلال ببعض أقسام معلوم مقول وبعضها هو
 فالأول ما إذا كان العلم واليقين بالاعتقاد وبغير المصمم فيه أيضا بحيث لا يدل فيه على
 يصير ضرورة لا بد من ضرورة ما لا يذهب فيقول كل واحد من الذين لا يوافقوا على القول
 الصلوة وعزم الزايف في الأدلة وضع الجليل في الحق وبإمام المسند في الثاني وهذا القسم لم يتحقق
 في المسائل النظرية وإنما ثبت في المسائل النظرية التي هي محل البحث والاستدلال فهو حق على
 من خرج بالمخالفة وسببها العلم العام والخاصة ونفعها أدلة على ما لا يخفى على أهل التحقيق
 ومثل هذا الإجماع يتمثل بطلان صدق غيره من غير ضرورة لا تصح في حق من لا يملكها ولا يرب
 وهذه المقصود وإن كانت تنفي عن الإجماع لكنها تنفي في حق لا يملكها بل لا يملكها في حقها
 للتقوى لو لم يكن العلم بهذا الإجماع الذي هو حق المصمم فيه وأن كان لا يتوقف في حجة
 لكن المحققون هو ما إن حجة ما هي باعتبار قول المصمم لا باعتبار قول غيره وعلى هذا الإجماع ليس
 بحجة لأنه إذا اعتقد ولم يعلم قول المصمم لم يكن حجة وإذا علم قول المصمم وأنه لا ينعقد الإجماع
 فهو حجة وعند التحقيق لا يدل على حجة غير قول المصمم فالقول بأنه حجة في الحقيقة باعتبار أنه
 مشهور حجة وهو قول الحق فهو نظير ما إذا قيل قول ليس معقول النبي حجة ولا يخفى فيه أنه إذا
 جمل على حقيقة وحجة إذا أريد منه الحجاز وهذا الإجماع يقدم على الحديث الصحيح عند المصنفين
 تأويل كل ما قاله بقوله كما رواه في ضعف سند بعض الوجوه والآراء والهاوية
 في حديث أبي هريرة الخويرة المتضمن قوله في هذا الجمع على ما يرام بل فإن الجمع على ما يرام فيه وعقد الحديث يكون
 السور والجماع هنا على قول المصمم الذي ثبت للعلوم التي لا يملكها من لدن قول الحق تعالى أنه لا بد
 له من سند واثق (أي ما على أن حجة الاستدلال على قول المصمم وإنما هي هذا الإجماع مع ظهوره
 أو كونه ظاهره فهو ما يحكم بما لا يقطع عليه فان الأول ما إذا كان قول المصمم على ما لا يملكها
 إلى الاتفاق بينهما وانحصر في ما لا يملكه التعليل ويستعمل عندنا وحسنه وان كان لا يملكه

ذلك وانظر إلى قوله ولا يزالون محتجين المورج ركب ولو كان قولهم أو دللهم فلو لم يخلو
 ليعلموا ما يستحقون به رحمة في حقهم كما روي في الأحاديث المعبرة وأول الأثر ما هو لما قلناه
 والعلم الثاني والإجماع هو ما يسمى بالإجماع ويطلقون اسم عليه ولا سند له وكلام المصنفين أوله
 من الإجماع وهذا على قسمين قسم منه هو النص القطعي الذي يستدل به أهل العلم على ما لا يخفى
 الحكماء ويستدلون به في العلم على ما لا يخفى فيكون له معارضات من قسم لا سند له
 له سند وحجة ضعيف ولأنه معارض ما هو أقوى منه أو منه في القبيات والقول في العلم
 الظاهر في قوله أنه غير ما ولول الإجماع وقم وهذا القيد وغيره دليل على أن ما على ما لا يملكه
 فتدفع إليه البرهان الذي حتى مضى من قولنا لا يتصور الإجماع على الفرع بالحق فيه فالجواب ينكر
 ثم يقول على ما لا يملكه من قولنا لا يخفى وقد صار ذلك الإجماع إماما للاتباع في العلم ومقتضى
 للاتفاق المتخالف في العلم ولا يوجب الإجماع أكثر من العلم ومع ذلك لا يخفى في طلائع
 ولا يشبهه في نفسه لعموم سند له ونفوذ في وجود الفرع على تقيده وإنما كان بناء على المراد
 والأهول فظهر أنه لا بد من إيجاب الإجماع ونفوذ في العلم إجماعا على حجة كما هو ثابت
 في القسم الأول والثاني وسنورد ما له وإماما ما لا يملكه من العلم بطلان الإجماع في العلم
 هذا القيد والواضح على سبيل المثال لا العامة من الإجماع لو كان حجة كانت حجة باعتبار استناد
 قول المصمم إلى أن ما لا يملكه من العلم أو بوجه المصنفين في كماله وبقوة ذهب الحكماء إلى أن
 انقضاء ما يسمى به إلى أن الإجماع حجة على العلم وجوبه حجة وجوبه منسبة لهم قالوا الإجماع
 ليس حجة ويختلف وقاله حجة فالمراد من قوله حجة حجة في العلم ثم لا يتصور أن يذهب
 داود وغيره وإماما بظاهره إلى أن الإجماع حجة هو حجة دون غيره من أهل العلم وذهب إلى ذلك
 من أتبعوا إلى أن الإجماع المراد هو إجماع أهل المدينة دون غيره من غير حجة في كل عصر وذهب إلى قول
 لو أن الإجماع حجة ولا يتحقق به العلم به ولا بإجماع أهل المدينة والذين ذهب إليه أن الأمر لا يجوز أن يجمع

7

<http://fb.com/ranajabirabbas>

مع عدم وقوعه على غيره غير أنه قد قيل في المسألة في الغاية من قوله
 أصل الحجة لا يثبت في العلم ويكون قد وجد في قول الإمام في بيانها لا يخفى في ذلك ما بينه
 اعتمدوه فهو قول مجاب للعقيد صاخيض لما قد ورد في قولهم وهو يهين الحجة
 اتوال الجاهل للخصومة دون غيرهم المسلمين ومنى بل قولهم الاستلال من الجاهل في عصره
 الابقه حد الانه والاعمال ببلد الحجة لا يثبت في جميع الاعصار محصورون مضبوطون
 بالاشهاد والكتابة والتمسك بالحق لا يثبت في جميع الاعصار محصورون مضبوطون
 ولهم من محبوا الحق في حق الناس مع بعدهم من الحق والحقين فان هذا اذا كان
 وجوده مع كل ما لم يكن مثله هذا لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 الا بجملة من المصنف فلو خلا المصنف في قولهم انما كان قد وجد في العلم
 قولهم لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 والاصحاب مع جهالة قولهم في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 القطع في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 على الاطلاق في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 اور على نفسه انه لا يمكن العلم باتفاق الكل على وجه يتحقق في العلم ولا في العلم
 في اذ الاجماع انما يتحقق في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 ما وصفناه وبير قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 يقع في اذ الحجة في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 المرضح كونه مجتهد مطلقا ما يستحقه من الجاهل في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم
 لظهور المسلمين في قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 الظن المستأنس للعلم الكافي في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم

المجوز عنه وحكم وكلام في هذه الاعصار المطاولة بكونه فان اذ قال القطع في العلم
 قوم معلوم في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 لا بآراءهم في مسائل كثيرة انفق فيها على ما سيعلم والادب الجاهل في قولهم لا في العلم
 في الوضوء والمنع ومنع الحجة في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 قد وردت في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 والاول المعبر عن العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 العلم ومنى الباقي في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 كلام الشهيد الثاني في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 والاجماع هو العلم الاول والاول قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 الرجوع الى القول في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 اعرف في اذ الحجة في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 في الشرح الضعيف وقد استدلوا على باطلهم على خطية مخالفة العلم وهو كما ترى في غاية
 الضعف وجهه بتوضيح ذكره هناك لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 العلم والاعمال ابو علي ان لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 ضعيف جدا لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 بالادلة المانعة من اتباع الظن وما ذكرناه هنا يظهر من احوال الكتاب المذكور ولا يخفى في رد الادور
 وزوره في موضوعي وكلام هنا مضاد الى عدم ظهور دليل قطعي على حجية كاعتباره مع رد
 الهاديت عنهم ثم بعد ذلك من الحجة في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 كما اعترفوا في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 فالجواب في حق قولهم لا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم ولا في العلم

خامنه

<http://fb.com/ranajabirabbas>

نور

<http://fb.com/ranajabirabbas>

يخبرون ذكره عليهم بهم كيشفاه كل بدعة ينشور عن هذا الدين انما المبتطلين تأويله انما هو
 اجزاء وامواتا بريد من رباته واربعة من رباته اولها في مناجاة العار كبرية جدا ولا يفتي
 على وجوب الرجوع الى ربه الحديث وان قولهم لا يفرغ من جديا ربه لا يفرغ من جديا ربه في
 حجة اتقانهم على العمل غير ترك معارضة بالضرورة وهذا هو قسم الشا والارواح بل هو قسم لا يفرغ
الحادي عشر ما رواه النكاوت في قوله لا يفرغ من جديا ربه في ربه لا يفرغ من جديا ربه وقد تقدم
 تقدم في جمل الحديث ومعلوم ان الاعتبار انما هو برب الاله وهو الامام فلا بد من تحقق وفاته
 انضمام الباقي اليه الا ما هو في قوله لا يفرغ من جديا ربه لان قوله لا يفرغ من جديا ربه
 لا يفرغ من جديا ربه فان هذا الاجزاء وهو قسم الاول والثاني فخره في قطعها هذا خلاف
 الا حديث وهو ما استرنا اليه **الثاني عشر** ما رواه النكاوت وغيره من الحديث في رواية كبرية في يد
 المؤمن وسعيه والشهادة لهم بالجماعة بطريق كبري وجوب الرجوع الى ربه الحديث منهم وانهم
 السعي في ربه الخبير وباني بعض ما استرنا اليه وقد تقدم في جمل الحديث في قوله لا يفرغ من جديا ربه
 وباني لم يندم معصون الله **الفصل الخامس** في المعاني التي يستعمل فيها لفظ الاجزاء احيانا هي
الاجزاء اتفاق جميع المسلمين على حكم منصوص عن ربه كوجوب الصلوة وتحميم الزنا ونحوها **الاجزاء** اتفاق
 جميع الامامية على حكم منصوص عن ربه كوجوب الصلوة وتحميم الزنا ونحوها **الاجزاء** اتفاق
 جميع الاجبارية على حكم منصوص عن العلم بعدم في لغتهم **الاجزاء** اتفاق جميع اصوليين على حكم منصوص
 بل سنده بعض الاعتبارات الطولية الاصولية ولا يفرغ من جديا ربه واما اتفاق الاصوليين على حكم منصوص
 فذا في ذلك لان الاجبارية لا يفرغ من جديا ربه في قوله لا يفرغ من جديا ربه في قوله لا يفرغ من جديا ربه
 والاجبارية يجب لظهوره في قوله لا يفرغ من جديا ربه في قوله لا يفرغ من جديا ربه في قوله لا يفرغ من جديا ربه
 نادرا اذا وافقهم **الاجزاء** اتفاق جماعة الاصوليين كذا وهذا القسم والاول قبله بطريق كبري
 في كلام الفروعين وقد استرنا اليه في الحديث **الثاني عشر** وجود حديث في بعض الاصول انما هو

معناها ومعنى الاجزاء الذي يدعى على الحكم المذكور في ذلك الحديث هو الاتفاق على قوله لا يفرغ من جديا ربه
 وقد يكون له معنى اخر اضعف منه واقر وقد يكون مراد بالبقية اذا عرف ذلك فلا يخفى على من يتفهم
 المسئلة الاولى في العلم بدعوة الامام والفرق على جهة كما عرفت وان الراجح يرجح لما مضى وباني
 واما الثاني من فهمه للفرق ان كان طاهرا او معارضا في ذلك على وجوده وان لم يكن طاهرا او معارضا
 ذلك باليقين قطعا والسالك لهما في ما ذكره من ضعف السام اضعف منه بل لا يخفى ولا يصح
 واما الثالث في حكمه طاهرا ويجب العمل به مع عدم المعارض والرجوع بالوجه المتفق لغيره ثم هو
 وباني انما الله تعالى تحقيره **الفصل السادس** في وجوب معارضة دعوى الاجزاء كبر العلم انه قد ذكر دعوى
 الاجزاء من بعض العلماء على حكم منصوص عن ربه او دعوى المدعي الاول الاجزاء على خلافه واما دعوى الاجزاء
 في كل النزاع فهي كبرية جدا وما ذكرنا في اقسام الاجزاء وذكر معانيه التي يطلق عليها على الحكم من دعواه
 في تلك الصور ودعواه في نفيها او ظهورها خلاصه وقد عرفت ان الحديث في الذكر بربك خبير
 والعباد لما عرفت اعتبار الخلف المعنى واما تسميته للمشهد اجزاء واما عدم ظهوره حين اعمى
 بالملف واما تأويل الخلاص على وجه يمكن بمقتضى دعوى الاجزاء وان يكون الحكم من باب التغيير
 واما الاجزاء على ما ذكرنا في نفيها معصيا الى المبررة انه لا يخفى على احوال كبرية دعوى
 كبر الاجزاء الاجزاء في موضع النزاع وكبرية معارضة دعواه في مسلمة واهل على حكمه يمكن بوجوب
 عدم الوثوق بعلم وعدم **الاجزاء** استعمال استرنا اليه باقيا ويؤيد ذلك ما ذكرناه من كبرية معاني
 الاجزاء التي ذكرها لربنا تحت واما من كلامهم في هذا المقام فيكون ما قلناه من وجوبه ونسبته الى بعضهم
 بقصد تحقيق الحق وكشف حقيقة هذا الامر وانما هو المحقق الجليل السيد الصادق في جعفر عليه السلام
 واما ما اتفق كبر الاجزاء من جهة المرتفع المتفاد واليه في الخلاف مع انها اماما امام الله
 ومقتضاها في دعوى الاجزاء على ما ذكرنا من اختصاصه بذلك التوراة من الاجزاء لا يسنده
 الموافق لها فهو كبر لا يقتضي الحارز من العجبة دعوى المرتفع والكتاب المتفاد لاجزاء الامامية

انکم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

7

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الوامع

<http://fb.com/ranajabirabbas>

حوا

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

کعبہ

<http://fb.com/ranajabirabbas>

کے

<http://fb.com/ranajabirabbas>

من تتوهم من جهة من ادانوا انهم يعلمون في كل وقت واطار الموضع فسادا وفناء
 بها وبجها سلكا وحليما وانما خارج الناس في الطر وحاصلهم اذ من وعظهم ساكن في اقل
 الموضع فابعدوا وهو في كل وقت منقطع الخلق وهو في بعض الخواص بحسب الامور التي
 الناس لا يعرفون ذلك الاسرار ولا دليل عليه وهل يجوز ذلك المجاز في كل وقت وتصفين
 وهذا يعلم ان اتفاق الفقهاء والعلماء في عصر الامصار عليهم السلام والحكام لا يكتفي في العلم
 الامام اذ لا يكتفي العلم بامام اتفاق الفقهاء والعلماء وراي القصاص والتصنيف الذين
 اجابهم متواترا وانما هو متواتر مع ما يكون في البلاط وحول الامام والاماني
 محصورين محدودين ولا يسل الا في ذلك ويجوز ذلك لا يكتفي في جميع الامور المتواترة
 من كلام السيد الذي في بعض رواياتهم واما ما كان من بعض مظاهر ما فانه تارة يتوهم
 وجود الامور من جهة حتى يكون هو الامام ووجه ذلك ان يكون في الامور من جهة
 الامام كما لا يخفى وتارة يتوهم ان الامام هو العلم بغير قول الامام وتارة يتوهم ان
 مستان فلا بد للامام ان يظهر قوله نعم اما بظهور العلم واعلامه بالحق او باعلامه
 ممن لم يخرجه عن صفة حتى يروى عنهم الاختلاف في الحق ان هذا الوجه فسادا واطار
 وتارة يتوهم ان لا يظهر الامام لاننا نرى في الاستشارة وتارة يتوهم ان لا يظهر
 نعم لما يمكن الاحتجاج بالاطاع وكل ذلك كما ذكرنا في التوهم عليه ولا ينافي مع كلامه
 الراجح الطوسي في كتاب العقد السمين ما ذكرناه من الاختلاف في الظاهر والباطن من ما هذا
 لوظف فصار كلف العلم بالاطاع في غير قوله ان كان المتوهم في كونه حجة قول الامام المعصوم
 فالمراد الى ما هو قوله في شأن احدوها السلام منه والما هو قوله والى النفاذ
 يجب العلم في كل وقت في علم احوال الامور غير متغيرة فانه يجب ان ينظر في احوال المتغيرة فكل من
 العلم ويكون قوله في علم احوال الامور غير متغيرة فانه يجب ان ينظر في احوال المتغيرة فكل من

خالف من يوزن به ويعلم من انه وعرف ان ليس هو الامام الذي له الدلائل على صحته وكونه حجة
 واراد ان يقدر ويعبر الى قول الذين لا يعرفونهم لجاز ان يكون كل واحد منهم هو الامام الذي هو
 اقوالهم في كونه حجة الى ان قالوا قولكم اذ اختلفت الامامية في مقام كيف تقولون ان قول الامام ظاهر
 في علم بعض ما دون بعض قلنا اذ اختلفت الامامية في مقام نظرنا في تلك المسألة وان كان عليها
 العلم وقتا وانه منقطع بما هو على وجهه في تلك الاقوال المختلفة قطعنا ان قول المعصوم موافق
 لذلك القول مطلقا وتوهم ان لا يمكن على احد الاقوال دليل وجب العلم نظرا في حال المتغيرة فكل من عرفناه
 بجهة من جهة قالنا يتوهم والباقي قد علمون بالقول الا انهم لم يقبلوا قول وعرفناه لاننا علم ان ليس في الامام
 المعصوم العلم بوجهه فانه كان في التوهم اقام الاقوال لعينهم وانما هو مع ذلك في كل وقت
 المسألة وماذا يكون في ما يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 لحد ما على الاثر على ما في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 يمكن الوصول الى العلم لا يمكن دل على انه قريب من الحقيقة وفيه ان يكون في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ما يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 او يعلم بعض ثمانية الذين يمكن العلم في تلك الاقوال حتى يبين في تلك الاقوال حتى يبين في تلك الاقوال حتى يبين في تلك الاقوال
 على صفة لانه متى لم يكن ذلك كما يحسن التكليف في علمنا بقا التكليف وعدم ظهوره او ظهوره في كل وقت
 ولعلنا ان ذلك لم يتوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 على الحسب الموروث في قوله في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 في الظهور لاننا نرى في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 قوايتنا وقيل في قوله في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 عند من علم لانه يري في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم
 بينا في قوله في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم في ما لا يريه في التوهم

قوله كلام الرقي رحمه الله هو انه يجب المصير اليه والابواب مفتوحة في كل ايام ما ذكرناه سابقا ولو كان
عند وجود الاختلاف الظاهر واستدراكه انما الاختلاف في المصير والاختلاف في الواقع في اكثر الاما
اصولا وادعاء الادلة متعارضة والاقوال متباينة وفي عدم ظهور علمها وازالة الاختلاف عنهم ليلواهم
على صحة كلام السيد الرقي رحمه الله في هذا **الفصل الثاني** في بيان الاحاديث المتقدمة على ما اوضحه
اقواله تحقيق الاجماع هنا سهلا واداه واضحا فانما نلخص بالنبط ونصير على ما سألنا ان الاصول الاربعية قد اوجها
على صحتها وكما نرى في ذلك في كتبهم والصدق في غاية الشهرة والظهور وجميع ذلك في كتب المحققين
يظهر من احوالهم طعن في صحتها واكثرها غرض على التهمة ومعلوم بالشيخ انه لم يثبت في حضور المائة
بأمرهم والاختلاف الواضح في هذا المعنى وانما لا يقبل التمسك ولو اردنا جمعها وذكر بعض الادلة الى
الطعن وكذا في الحديث من وجد او كذا في ظاهره وادعاءه في هذه الامور المتقدمة في كتابه
ونقلها من كتب الاصول المتقدمة وهذا الاجماع قد علم دخول المعصوم فيها وانما هو وليها متباينة في
علم وامرنا بالاجماع واشتغالنا على تصنيفها ولاننا اجتمعنا على صحة ما عرّفنا من خبره في هذه
الذين ردوا كراهية لنا للمعجزة في الكتب الاربعية وغيرها وهذا الاجماع اقيم قد علمه بالجماع بالقبول
لم يطعن فيه احد منهم وسنذكر في الاحاديث الواردة في الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
برواياتهم في احاديث كثيرة جعلت في بعضها وقد ذكرنا في كتابنا في الامور ونقل الاجماع على صحة ما تقدم
الاجماع في الكتب والكتاب الاجماع في كتابنا في اجتمعنا على صحة ما عرّفنا من خبره في هذه
اجماعنا في خبره وادعاءه في هذه الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
خبره وادعاءه في هذه الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
بعضهم مكان في بصير الاسرار في بصير الاسرار وهو ليس في الخبر حيث لا يجب من خبره في
قال في خبره عنده قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني
ديلم قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني

الخبر الاول من روايات ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الله السمعاني عن محمد بن عبد الله السمعاني عن محمد بن عبد الله السمعاني
سرجان قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني
حديث علي بن ابي طالب في امرت عموما ان يتكلم او يهتف قوما فكلنا في النفس يريد المعصية في
فلو سمعوا او اطاعوا او دعاهم ما اودع اليهم امانه ان احب اليك ان تاتوا فينا احياء وامواتا
ازارة وحمد وكرم ومنه ليس الا ان يريد العمل هو لا يقرأمون بالقسط هو لا يقولون بالصدق
هو لا يتوروا في توراة ذلك المتورين انهم قال في موضع اخر في نسخة الفقه اجاب في خبره
اجمعنا على صحة ما عرّفنا من خبره في هذه الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
الذين ردوا كراهية لنا للمعجزة في الكتب الاربعية وغيرها وهذا الاجماع اقيم قد علمه بالجماع بالقبول
لم يطعن فيه احد منهم وسنذكر في الاحاديث الواردة في الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
برواياتهم في احاديث كثيرة جعلت في بعضها وقد ذكرنا في كتابنا في الامور ونقل الاجماع على صحة ما تقدم
الاجماع في الكتب والكتاب الاجماع في كتابنا في اجتمعنا على صحة ما عرّفنا من خبره في هذه
اجماعنا في خبره وادعاءه في هذه الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
خبره وادعاءه في هذه الامور ما لا يربط الى الرواية المذكورة في العمل
بعضهم مكان في بصير الاسرار في بصير الاسرار وهو ليس في الخبر حيث لا يجب من خبره في
قال في خبره عنده قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني
ديلم قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني قال في خبره عنده عن محمد بن عبد الله السمعاني

كان لا يعارض لانه في علم **س** ما ظهر في جملة الاجابير به من ظهور في الفروع
 فانها لا يعلم وجودها في الامور المعينة عليها بذلك المفعول وبما يطلع على هذا العلم السهلي قد
 اثير اليها في حجية غير منظم الباق **الفصل الثاني عشر** في ذكر القواعد المتقدمة بالاجماع
 المعينة وبالايجاب المعينة عليها وفيها يجب تعيين المصير اليها قد ظهر لك ان اتمام القواعد المرجحة
 السابقة وعرفت بعض ما يدعيها وانا اذكرها فيما يلي من القواعد الدالة على صحة الكتب المتقولة منها
 المذكورة التي هي سند الاجماع وذلك وجوه قد اوردتها صاحب القواعد الموندية فقال **الوجه الاول**
 والوجه الثاني الذي هو ادراك الكتب لادبها ولعلمها باصطلاح قدامنا انا قطع قطعا عاليا
 بان جملة اكرامنا من اهل البيت اعلمناهم ومنهم جماعة الذين اجبت صحتها على انهم لم يتلقوا الا الصحيح
 باصطلاح قدامنا انهم فروا اعمارهم في من زيد على ثمانين سنة في اخذ الاحكام عنهم ثم عدوا ليومنا
 يسعون منهم ثم وعرضوا للمعاني عليهم ثم التابون انهم يتقدم في طريقهم واستشهدوا في
 وفي الامم الملتزمة بهم **الثاني** انا نعلم ان كانت عند قدامنا اوصافهم من اهل البيت في الميزان
 الامم الملتزمة كانوا يعقدون عليها في عقولهم واعلم انهم كانوا على ما كانوا متمكنين واستسلم
 تلك الاصول وافضل الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ونعلم انهم كانوا على ما كانوا متمكنين
 القطع واليقين في احكامهم انما لا يجوز الاعتناء على ما ليس كذلك وانهم لم يعقدوا في ذلك واستمر هذا
 المعنى ايضا الى يوم الامم الملتزمة **الثالث** ان تلك الاوصاف كلها صحيحة باصطلاح القواعد
 ان مقتضى الحكم الربانية حقيقة سيد المرسلين الامم عليهم بالسيوان ايضا فكان في صلاب الرجال
 منهم وتممهم اهل اصول معتق يعملون بانها في ذمة الغيبة الكبرى **الرابع** تواجد الاجابير بانهم اعدوا
 سيقم بتاليفها يسعون منهم وضبطوا نسق لتعاليمهم في الغيبة واخره ابو جعفر **الخامس**
 ان اكرامنا موجود في اوصافهم في اتم الوفاء لجمع الغيبة على تعيينهم على ما لم يتلقوا الا
 الصحيح والعلم بوجودها في تلك الاصول طريقها ان نعلم قونية التمام ان الطريق المذكور للكتب

انما كانت بانهم غرض صاحب المعاني في القواعد
 المشايخ والاهل انما هو ليعلم
 مصنفه للعلم ولم يفرغ
 مودعه في الكتب ليعرف
 وطريقها في

كان لا يعارض لانه في علم **س** ما ظهر في جملة الاجابير به من ظهور في الفروع
 فانها لا يعلم وجودها في الامور المعينة عليها بذلك المفعول وبما يطلع على هذا العلم السهلي قد
 اثير اليها في حجية غير منظم الباق **الفصل الثاني عشر** في ذكر القواعد المتقدمة بالاجماع
 المعينة وبالايجاب المعينة عليها وفيها يجب تعيين المصير اليها قد ظهر لك ان اتمام القواعد المرجحة
 السابقة وعرفت بعض ما يدعيها وانا اذكرها فيما يلي من القواعد الدالة على صحة الكتب المتقولة منها
 المذكورة التي هي سند الاجماع وذلك وجوه قد اوردتها صاحب القواعد الموندية فقال **الوجه الاول**
 والوجه الثاني الذي هو ادراك الكتب لادبها ولعلمها باصطلاح قدامنا انا قطع قطعا عاليا
 بان جملة اكرامنا من اهل البيت اعلمناهم ومنهم جماعة الذين اجبت صحتها على انهم لم يتلقوا الا الصحيح
 باصطلاح قدامنا انهم فروا اعمارهم في من زيد على ثمانين سنة في اخذ الاحكام عنهم ثم عدوا ليومنا
 يسعون منهم ثم وعرضوا للمعاني عليهم ثم التابون انهم يتقدم في طريقهم واستشهدوا في
 وفي الامم الملتزمة بهم **الثاني** انا نعلم ان كانت عند قدامنا اوصافهم من اهل البيت في الميزان
 الامم الملتزمة كانوا يعقدون عليها في عقولهم واعلم انهم كانوا على ما كانوا متمكنين واستسلم
 تلك الاصول وافضل الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ونعلم انهم كانوا على ما كانوا متمكنين
 القطع واليقين في احكامهم انما لا يجوز الاعتناء على ما ليس كذلك وانهم لم يعقدوا في ذلك واستمر هذا
 المعنى ايضا الى يوم الامم الملتزمة **الثالث** ان تلك الاوصاف كلها صحيحة باصطلاح القواعد
 ان مقتضى الحكم الربانية حقيقة سيد المرسلين الامم عليهم بالسيوان ايضا فكان في صلاب الرجال
 منهم وتممهم اهل اصول معتق يعملون بانها في ذمة الغيبة الكبرى **الرابع** تواجد الاجابير بانهم اعدوا
 سيقم بتاليفها يسعون منهم وضبطوا نسق لتعاليمهم في الغيبة واخره ابو جعفر **الخامس**
 ان اكرامنا موجود في اوصافهم في اتم الوفاء لجمع الغيبة على تعيينهم على ما لم يتلقوا الا
 الصحيح والعلم بوجودها في تلك الاصول طريقها ان نعلم قونية التمام ان الطريق المذكور للكتب

طريق الى الاصل الماخوذ منه الحديث وذلك القينة واذ في كتابي لا يعرف الغيبة في في عند النظر
وقد ذكرها في كتابي في مستند المطابع التي نقلت في حق هذه الجماعة الرواية التي نقلت في مستند
في كتابي روي **الحديث** توفي اجابوا الامم الله فكل امرء على محض احاديثهم ولا يقع في ذلك
استسألوا في كثير منها على من توجب له الاستقامة **اما** بانها في المذهب النجاسة او ظهور الكذب
وطرد الاختلال عليه بعد ان كان متصفا **الحاج** ان لو لم تكن احاديثنا مستخرجة من الاصول
عليها لقم ان يكون اكثر احاديثنا غير صالحه للاعتماد عليها والحاداه قاصه بطلان **الان** ان كثيرا ما يطعن
رئيسي في المصاريح الصيغ باصلاح المتأخرين ويجعل فيها الضعيف باصلاح المتأخرين
فلما امكن ان يراه لما وقع ذلك من قبله في هذه عادة **الحاج** انه كثيرا ما يتقدم في الحديث على طائفة
مع منعه من طريقه صحيح فلي امكن ان يراه لما وقع من قبله في هذه عادة **الحاج** انه كثيرا ما يتقدم في الحديث على طائفة
الاستقراء بان كل حديث على ما خوذ من الاصول المعتبرة في حقها ونحوها في قطع عاده بانها كاذبة **الحديث**
التي فيها الصدوق تدبر ذكر من قبله في حقها ونحوها في قطع عاده بانها كاذبة ما كان
وكذلك تولى في حق الكافي للامام محمد **الحديث** اما قطعها قطعاً عادياً في حق الرواية
احاديثنا بوثنية ما بلغنا من احوالهم ايضاً ما لا يفر في رواية الحديث والذين لم يقطعوا في حق ذلك
كثيراً ما يقطع بان طريق الاصل النجاسة الذي يصفونه الحديث والعامة في ذلك من عند التبرك باخبار
سلسلة النجاسة والسياسة ولا في غير العامة من الروايات على ذلك من عند الاسلام في او الكافي
بصريح احاديثه وكثيراً ما يذكر احاديث الاسانيد وليس بها حتى احاديث السوء هي موقوف بانها
بعض الروايات بعض ثقات بوثنية تناسل جرح الحديث وثان بوثنية السواد اجوب ومان توان
اخر واما كون الكتب لا تدر ولما لها من ثبات النسبة الى مولعها وان هذا التواتر عند قطع المطابع
وان اطلع التعقيب بمحضها الاحاديث يجعلها بالقران المتأمية كانت في النسخ كافي في كتاب
هذه المذهب وان يرا في غير الكتب في بعض هذه صاحبها حيث قال ان راثر المذهب بالنسبة

الى الحال انما يظهر حيث لا يكون متعلقاً معلوماً بالتواتر ونحوه ككتب اخبارنا المروية فانها متواترة اجمالاً
والعلم بصحة تلك المصاحف مقامينها تفصيلاً مستقاراً وقرار المطر والامطر للاجانب في غالبها وانما
نحو اتصال سلسلة الاسناد بالثقة والامانة وذلك امر مطلوب من غير اليقين كما ينبغي انتم كمالها
الوثوق الحديثة في هذا المقام وقد عرفت منه القواعد العامة ان علم اكثر الاحاديث في الوجود على الكتب
المروية ونحوها ولذا قد روي في بعض النسخ **الحديث** كذا الرواية في حقها فان ذلك في حقها
الحديث بمعنى ثبوته وكثيراً ما يجعل ذلك العلم حتى لا يمتنع من اطلاقه خصوصاً اذا انضم اليه ذلك جلالته وهذا
امر وجوب اني ساعد الاحاديث الواردة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي التي هي مناهما وروفي
الامر بالاجماع الى كل صاحب الرواية فيكون من ثقاته وكذا كثير من الرواية وهذا الغنى المتعدد على
الثقة هو المتعارضة كلام قدامنا وفي كل مقام ثباته وقد مر في السند الثاني في بحث العمل بوثنية
في اسنادها باري ان يبر الثمة ويطبق العلم العام وقصصها ووجه وقد مر في الحديث في ثبوتها بانه كثير
واجاب في الاصول كانه يتخذ المذهب النجاسة وكانت كتبهم معتقده وصرح في كتاب العقائد بانه يجوز
المعاني في الرواية وان كان فاسد المذهب فاستجاب ارجح بانها من ثقاته اتفاق الامم على ذلك
فاذا كان الرواية في حق الطائفتين فهو في حق المذهبين في حقها وقد تواترت الاحاديث
بوجوب العمل بغير الثمة وتواترت بوجوب جواز العمل بالحق وذلك ينتج ان خبر الثمة في العلم العام
واذا كان كون الرواية بوثنية فكونه او ثوابها في حق الثمة **الحديث** كون الحديث موجوداً في
كتاب الروايات لما تقدم من انه في العلم العام واما في المصاريح الواردة في حقها بوجوب العمل
فذلك الكتب التي فيها الثقات خصوصاً وعوام كونا اسنادها كانت على رواه ضعفاً قطعاً
لو اردنا ان نقل بعض الروايات الى الاطباء **الحديث** كون الحديث موجوداً في الكتب لا يدرى ونحوها
لما عرفت سابقاً وتواترها وكونها من الروايات المعتبرة وما هو معلوم من جلاله من ثباتها
ما هو المعبر من ثبوتها **الحديث** كونها من ثقات اصحاب المطابع وذلك علم بالثقة والقواعد

على ما عداها او حتى لا تقع في المسألة اليه **فك** كونه موافقا للقرآن كما وردت الاماير والكبر والعلو
والمراد بالامارات الوافق كما **فك** كونه موافقا لافرادية افران قاض الاماير وتوافقها على معنى واحد
وتنظاها وتوافقها على مبادئها واعادها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
فك كونه موافقا على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
اذ كان لا يوجد في القرآن كونه موافقا في مبادئها وتوافقها على مبادئها
موافقا لافرادية الاماير **فك** كونه موافقا لافرادية الاماير وتوافقها على مبادئها
عدم وجودها في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
لنقل المبادئ بل على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
وانما تسمى موافقا في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
وقد قدمنا في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
عملها في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
الامارات وهي الاماير **فك** كونه موافقا لافرادية الاماير وتوافقها على مبادئها
على ما ذهبنا اليه ومنها ان يكون موافقا لافرادية الاماير وتوافقها على مبادئها
موافقا لافرادية الاماير **فك** كونه موافقا لافرادية الاماير وتوافقها على مبادئها
على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
ففي مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
بما عدا الاماير وان كان هناك خلاف في مبادئها وتوافقها على مبادئها
في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
الطائف وليس التوافق في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
ورد في لساننا قول الامام في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها

فانما عناه الى الترتيب وهو كونه ناسيا فيها الزكوة لحد الخبز موافقا للكتاب او الموافق بها فانما عناه
وكذا ان دانق احد هما لهما في المصلحة فاما في مبادئها وتوافقها على مبادئها
كان راويا بها جميعا على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
وتنظر الى مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
المبادئ الاخرى بل على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
لم يكن ذلك كان في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
ايضا وقال في موضع اخر في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
الاجل ليس موافقا في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
كثرة في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
والا فها قد فعلنا انما ليس بل مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
عملها في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
وبعضها في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
احسن تلك المبادئ في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
ايضا في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
وما خذوا في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
تولم في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
او لو كان ذلك في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
المجمل على مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
كان في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها
لم يصب في مبادئها وتوافقها على مبادئها وتوافقها على مبادئها

461

اسم الكتاب المستور في النسخ السريّة

۱۵۵۰

صحیح کلمہ

[illegible]

6

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

[illegible]

بسم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

وہاں

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

3

14

لی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

6

<http://fb.com/ranajabirabbas>

المفرد

امروز

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

اوشیوم

۷۰

<http://fb.com/ranajabirabbas>

مجله

المحور

[illegible]

2

[illegible]

۱۱۱

15

7

<http://fb.com/ranajabirabbas>

لما تقرر انهما العدل والعدل كونهما واحداً من عند الله تعالى على ما علموا من علمهم وقدرتهما على
 التمييز ما يكون من غير ذلك والاحاديث في ذلك كثيرة واذا جاز ذلك ادى الى ان كل واحد منهما لا يوافق
 وهو بطلان **الفصل في معرفة السوء والعدل** لما علمنا ان السوء والعدل هما في غير السلم على قولهم
 وكل واحد منهما لا يوافق في اقراره على الكذب من عند الله تعالى والعدل هو الذي لا يوافق في اقراره
 لا يوافق لما لم يوافق ان اقراره الكذب يعني النفي لا هو غير محض بل هو علم كما يظهر من الصحيح
 وغيره وتخصيصه بالعدل قوله ان اقراره على الكذب بوجه كاذب فهو على المشايير اي خلافها
 فلما لم يكن ارادة هذا المعنى هنا كونهما المتقابلين في العلم كما ينبغي **الفصل في معرفة السوء والعدل**
 على المعصم لجازيانه الحق التي قد ذهبت من القوم وقيمة السجادة وغير ذلك واما العلم بها جازيه
 ان يعين منها لعدم علمه بها في ذمته ومعلوم ان ذلك خارج عن العلم فيكون قد علم ان العلم انما هو
 فلا يكون اما ما لم يتعلم ومعلوم ان كل واحد منهما لا يوافق في اقراره على الكذب من عند الله تعالى
 ليس هو جيب لعدم صدقهما **الفصل في معرفة السوء والعدل** ان اقام الحدود وعقوبة لا يبلغ وهو واضح فلو جاز عليه
 السوء والنيش والخطا في الجادة لجاز ان ينفى اقامه الحدود وبالكيفية وبما يغيرها وتعدى
 حدوده وزيادتها ونقصها بنابل اقامتها على غير حقها حتى السكينة يا وغلها ومهورا وذلك
 يلزم من غير غاية الفساد وينقص الغرض من نصب النبي والامام **الفصل في معرفة السوء والعدل** ان لو سها المعصم
 في صلح جماعة فختلف عليه فخلع فقال بعضهم صلحك كثر وقال غير صلحك اربعا فاما ان يعلم
 ان يحكم بينهم ولا يسئل له الا ذلك جهل وعدم امکان الترجيح لاحد الناس وانما لا يعلم فيجوز ان
 الرائد في الخصومة وان تنهوا المحرم بقله النفس وهو ضايع لا يجوز على الحكم الامره ولا
 التعريف على ان من جيب لنقص الغرض من نصب المعصم **الفصل في معرفة السوء والعدل** يلزم في الصرة المرفوعة ان
 يعلم ان يحكمه فاستجيب من اعدم قد علم على حكم او يعلم وهو عيب بخلاف وجهه والقسمان
 باطلان بقوله تعالى ولا يردنكم على غير ما كنتم عليه فاستجيب من لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ليلا

سليما وغيرها **الفصل في معرفة السوء والعدل** ان لو جاز على المعصم السوء والنيش لجاز ان يكون غير ضابط ويكون
 كثير السوء اذا فويير التعليل والكثير في التجويد والفاوق خارج للصلح فان يجوز السوء بعد
 بالعلم وكذا ما في السوء ولو جاز عليه ذلك لكان غير مقبول النهاية ولا الرواية والكل حاله اسوا
 وحال كثير من رعيته فيلزم تقديم المعصم على الفاضل وهو بطلان **الفصل في معرفة السوء والعدل**
 ان حديد جنود العدل والعدل هو الحبيب الذي المذكور يتعايد على ان يكثر ان يترقى في المعصم
 بسبب ابعاده والعدل يحفظه وكثرة العباد واستعماله العدل والعدل كما انما هو في
 عنه السوء والنيش وقد ذكر في حق كثير من الفضا والفضله والعلو في ذلك كما يظهر من كثر التراجع
 والرجال فمن عبد الكريم ابراهيم طاهر المذكور في الرجال الزمادخل سموة طه في كادينا به وغير
 ذلك فيلزم على قول وجوب السوء على المعصم ان يكون هذا القسم علم افضل من واحد من العلم
 تقدم علم لما **الفصل في معرفة السوء والعدل** ان كل واحد منهما لا يوافق في اقراره على الكذب من عند الله تعالى
 قطعا وكل دليل يستحق منه نقض للدول والامام يكرهه فقولهم ما يستحقه فبطلان كونه
 خطا غير جواب وذلك يستلزم العهدة ونفي السوء مطلقا **الفصل في معرفة السوء والعدل** كل واحد منهما لا يوافق
 دل على العهدة وهو كذا وان يحصى فهاهيك كتاب لا يفيده واسأله ومعلوم ان العهدة تستلزم في المعصية
 عداوه واستلزم نفي السوء والنيش مطلقا كما يتبادر الى الهم من معناها لغيره ونزاهة الفصل
 لا يمكن فيه ضابطا فلو اودى دليل غير تام كما استوفى ان الله تعالى **الفصل في معرفة السوء والعدل** في بيان بعض
 للناس المتربط على تجويد السوء المعصم وقد عرفت كثير او ذلك بقاء وذكر هنا على وجه الاختصاص
 اسأله الى في ذلك ونقصه على الشيء **الفصل في معرفة السوء والعدل** خط من لته والعلوب وقوله علم النفس الا
 تدر ان من زعمه الامراض التي تضر ذلك من الجذام والصر وغير ذلك وعداؤه النبي كذا الاباء
 والامهات وعداؤه بوليه الله وعداؤه كذا هو دور السوء في الفادة الموجب لنقصها لاد
 بطلانها وعدم قبولها **الفصل في معرفة السوء والعدل** احبنا المعصم الى رعيته كما تقدم **الفصل في معرفة السوء والعدل** عدم امکان التوقيين

النعم **الاب** عدم كونه فاعلا وقا حجة مطلقا واستنباه السبل بغير غالب **الامام** الحكام ووقع المعصية
 وفعل الجرم وذل الابل هو وهو بطبعها واما **الامام** **الاب** اختصار المعصية بوقوع التبليغ
 وجواز المعصية قبل عدلها وهو اوضح بطلان **الامام** وجوبه في الزمان بالمعروف ونهاية
 عن الفكر كما **الامام** جواز كونه غير متصور في الزمان والاولى في بعض الصور **الامام** جواز فعله
 للمؤمن بل المعصية هو او ترك جهاد الكفار **الامام** جواز فعله في الحجة هو **الامام**
 جواز الكفر بالحكم والنهي المعروف في الصور الجارية هو **الامام** جواز كونه بغير عيب
 في بعض الصور فليعلم بقوم المعصية في الغافل وهو بطبعه وله تمام **العمل** **الامام**
 في ذكره هو وحز السوء على المعصية في العبادة دون السليغ وهو اجابة عن معارضة
 هو اكثر منها واقرن مع انها معصية ثم لا يثبت والوجه الكثير في ذلك وفيه شدة
 سجد عبد الله عن احد من النبي عن فضالة عن عيسى بن عمار عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله
 في حديثه يقول في آخره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعبته ثم ذكر حديث في السائر فقال ثم قام
 فاضاف اليها كعبته **ع** وعنه عن محمد بن الحسين عن جعفر بن عيسى عن محمد بن المغيرة عن ابي
 عبد الله في حديث قال ليس قد انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعبته فقام ببر كعبته **ع** وبأسناده
 عن ابي عبد الله عن منصور بن الجهم عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب قال لا يركب الا في الاداء اسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركبة الا ولتين فقال نعم قلت وحاله قال انما اراد ان يركب في الركبتين
ع وعنه عن ابي عبد الله عن سعيد بن الاعرج قال سمعت ابا عبد الله يقول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديثه
 وخلفه يا رسول الله احسن في الصلوة شي قال وماذا قال قالوا انما احسن في كعبته فقال انك لا تتركها اذا اتيك
 وكان يدعها اذا السائر فقال نعم فبني على صلواته فقام الصلوة اربعاً وقال ان الله وطره هو الذي
 انشاه وطره لانه لا نور له وان رجلاه صنع هذا العير وقيل ما قبله من كعبته في ذلك الموضع عليه
 ذلك قال في رسول الله وصارته اسوة ومجد سجدة لمكان الكلام **ع** وبأسناده عن محمد بن عيسى

ابن ابي عمير عن حماد بن اسد بن عبد الله بن عمر عن حماد بن كعب عن قيس بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر حديث في السائر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع مكانه ولو لم يدع مكانه لم يدع مكانه
 عن حماد بن عمر عن حماد بن اسد بن عبد الله بن عمر عن حماد بن كعب عن قيس بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 احسن في الصلوة شي قال وماذا قال قالوا انما احسن في كعبته فقال انك لا تتركها اذا اتيك
 وعنه عن الحسن بن عمر عن حماد بن اسد بن عبد الله بن عمر عن حماد بن كعب عن قيس بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركبة ثم سها فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركبة ثم سها فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذا قال انما احسن في كعبته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعبته فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعبته فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سجد في السجدة **ع** وبأسناده عن سعد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى
 عليه السلام عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى
 يا رسول الله هل ينزل في الصلوة شي قال وماذا قال قال صلى الله عليه وسلم في كعبته فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكبر وهو جالس ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه
ع هذا الحديث لا يعمل عليه الا في الركعة الاولى في الصلوة وعلم ذلك بحديثه عليه السلام في الصلوة
 واذا اسلم في الركعة الثانية سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه
 واحول لم يكن ما قطع به ويجوز ان يكون على طائفة وانما سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه
 السابق في الركعة الاولى في الصلوة وادرك ذلك الكلام وغيره مما تقدم **ع** وبأسناده عن
 احمد بن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى
 ان قال فان بني امية علي بن ابي طالب في كعبته ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه ثم سجد سجدة في ركعتيه
 الصلوة شي فقال انما احسن في كعبته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعبته فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ركعتيه **ع** وبأسناده عن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى
 بالاسم على غير طهر وكانت الطهارة دخل فخرج منها يد ان لم يكن طهارة على غير طهر فاعيدوا في

[illegible]

۱۵۱

۱۵۰

كونه قام غضبا بجرده فهدأ الغضب ان كان قوامه الغضب لم يتوعد قاتلا في زمانه وانما على غلبته
 وكان رسول الله الحق واراد الخلق ان يغضبوا في ذلك الذي يلقون به ان كان غضب
 ذلك يكون عراة لهم عليه وسهاده لبعضهم بعض وهذا هو المناسب لغضبه واللايقين مع الغضب
 الذي ذكره لا يخفى وان يكون لا فخر لهم عليه ومخجل بانكار ذلك او ردهم عليه والادخل على انفسهم اليه
 ويتوعد بنبوته واقع من خروجه وانما الصلوة فانه اذا اجتمع على انكار جاز عليه الاصرار وهو اخف
 قبحا من الاعتراض بعد انكار هذا اما تصفته لصادقهم واما لصادقنا فانها وان لم يكن فهاذا ذلك
 لكن كونها موافقة لما عليه العامة مع شرب بينهم وعدم علم الغالبية بما لا يرد في قولها لا تدرك
 تركوا الجلبان انهم وقد تقدم كلام العلامة في التذكرة وما ذكره في تصحيح حديثه في السلي في
 اول الزائدة **الفصل التاسع** في بيان اضطراب حديث السهو وضعفه وعدم جواز التويلد
 عليه وحمل على كونه مضافا الى ما تقدم وهذا الفصل في كلام الشيخ المفيد في الدرر التي نقلها
 سابقا ونسبها لقاتلها وهو مشتمل على مضمون كل ما هو عاقل في خبره ورسالة والشيخ الاطري المعتمد
 بعونه فاعلم انما هذا الفصل على انهم قد اختلفوا في الصلوة التي ادعوا انهم ساء فيها
 حال بعضهم في الظاهر وقال بعضهم في الباطن انهم قد اختلفوا في هذا الاختلاف في ذلك
 الحديث وخبره في سقوط وجوب ترك العاربه واطرافه **فصل** على ان في الخبرين ما يدل على اختلاف
 وهو ما روي عن ابن زيد اليماني في الرواية الاولى والصلوة الثانية اجماع الصلوة
 بارساء الامام ليست فقال رسول الله كان في كل ذلك ما كان في حق ان تكون الصلوة قد فترت في ان يكون
 قد ما فيها فليس يجوز عليه عندنا وعند الحنابلة المجوز عن النبي ان يكون في حقهم مستورا واساها وذا
 كان قد اجاز ان لم يسره وكان احاديثا في حقهم فثبت كذب في الرواية وارضاه الى السهو وضع
 بطلان دعواه في ذلك لا ارياب **فصل** وقد تاملنا بعضهم ما حووه من قولهم كل ذلك على ما يحرم
 عن الكذب مع سهو في الصلوة بان قالوا انهم غفروا ان يكون وضع الامار ما يربطه انهم تخم قضا الصلوة

نقد على ما وردوه ولقد قدروا فيه وفي اكثر رواياتهم ان ابداد عشق امرأة او ربا صبا
فاحتمل في قتلهم ثم تعلم اليه مردوايتهم ان يوحى به مقتور عليهم بالزنا وغيره وغير ذلك
اساله مردوايتهم التشديد بخلقه والتجويد في حكمه فيجيب على الشيخ ان حكمنا اليها الا من
ان يدري الله بكم ما تصفونه هذه الاخبار **فصل** في ذكر غز الفلوع على ما ادعاه فان دان
خرج عن التوحيد والشرع وان ردها فاقض اعتدله وان كان من لا يحسن فالمناقضة
لضعف بصيرته وان الله التوفيق **فصل** والخير للمرد واليق في زنا النكاح صلى الله عليه وسلم
لغيره سوره في الصلوة فانه من رضاء المهاد التي لا توفى عليها ولا على غيرها على النكاح
يعتد في ذلك دون البقي وقد سلف قولنا في نظر ذلك ما يوجب عن عادته وهذا الباب مع
انه يفتقر خلاصا عليه صا لم يوافقناهم لا يفتقرون في ان من فاته صلى الله عليه وسلم فليس عليه
اي وقت ذكرها لميل او نهارا لم يكن له وقت مضيقا الصلوة وفيه حاشية واذا احرم ان يكون
في ربه قد دخل وقتها لم يقضى فضا فانه كان خطر الزنا فاعلم عليه قبل قضاء فانه في التوفيق
اولى هذا لسر الرواية التي في ان الاصل في العلم على ما يبين ان لا فاقا لم عليه **فصل**
ولما انكر ان يظلم النعم الانبياء في اوقات الصلوة حتى يخرج فيقتضوها بعد ذلك ليس
عليهم ذلك عيب الا انهم لم يسيئوا بغير علم النعم ولا ان انما لم يعيب عليهم وليس كذلك
لانهم لم يسيئوا في الكمال في الانسان وهو عيب يخص به واعتراه وقد يكون من فخل السامعي تارة
كل يكون من فخل غيره والنوم لا يكون الا من فخله تعالى فليس من مقدور ان يبادى على حال ولو كان من
مقدورهم لم يفتقر به نفس وعيب لها جبه لعموم جميع البشر وليس كذلك السهل لانه يمكن التجزئة ولانا
وجوب الحكم بيقينون ان يودعوا المواليم واسرارهم في السر والعلانية ولا يفتقرون
ايداع ذلك في علم النعم احيانا كما لا يفتقرون من ايداعه من تجزئة الاموال من الاستقامه ووجوب
القبول ما يرويه ذوال السهم الحديث الا ان يشركهم فيه غيرهم من ذوال النظم واليقظ والمظنة

والنكاح

والنكاح والحداقة فمما يبر السهو النوم ما ذكرناه ولو جاز ان يسهل في صلواته وهو قد
فما حتى يسلم قبل ان يسهل في صلواته كما وسهله الناس ذكره فيه ويحيط به علما بجهته
لما كان يسهل في الصلوات حتى ياكل ويشرب بها راقي من رضاء بغير رضاء به وبعدها من رضاء
يستدركونه على الخط ويمنونه عليه بالتوقيف على ما بيناه ولما جاز ايضا ان يجامع النساء في ذلك
ومضان نهاده ادم يور عليه السهو في مثل ذلك حتى يلهو المرحا عليه النساء وهواه في ذلك
ظان انهن ازواجه ويتعدي من ذلك الى وطء ذوات الحاد كما هي ويسهر في الزنا في فخرها
عوقتها ويودعها المغيرا لها ساهيا ويخرج منها ليطمئنه ناسيا ويسهر في الحج حتى يجمع
في الارطام ويسعى قبل الطواف ولا يحيط علما بكيفية ذلك ويحذر من ذلك الى السهو في كل
اعمال السهر حتى يتفلسفها غلوه ودها ويضعها في غير اوقاتها وياتي بها على غير حوائجها ولم
ينكر ان يسهل في تحريم غير فسيها ناسيا او يظنها ناسيا باحلاله لا يتم بيقظ بعد ذلك لما يسي عليه
وصفتها ولم ينكر ان يسهل في غير نفسه وعمره لم يسي عليه بعد ان يكون مقصوبا في
الاداء ويكون مخصوصا بالاداء وتكون العلم في جزاء ذلك كلاما لها عبادة وشكره بنية وبيراقبه
كما كانت الصلوة عبادة وشكره بنية وبيراقبه حسب اطلاق الابل الذي ذكره عنه انها لم تترك
ما اعتدله ويكون ذلك ايضا لا اعلام الخلق انه فخلوا من يقوم معبود ويكون علة على
الزمن لم يتخذه ربا وليكون له سببا لتعلم الخلق احكام السهو في جميع ما ذكرناه في احكام السهر
كما كان سببا في تعلم الخلق حكم السهو في الصلوة وهذا ما لا يرهف القلم ولا غار ولا وجد ولا
يجيزه على التقدير في البقرة الحمد وهو لازم لم يكن علة ما حكيت في الفتي من السهو في
اعتدله ودل على ضعف عقلم وسوء اختياره وفساد تخيله ويبين ان يكون كل من سهر السهو
التي في غاليا وضاجا عجز الاقتصاد وكفى عصارا الى هذا المثال خري **فصل** في العلم
بان هو النبي في ربه وهو سوره وراثة سائر البشر غيرها واليطان غير علم ما ادعاه ولا حجة

عزیز بن

פג

اول الامر كان الكون وان الرسول كان مأمورا بعبادتهم كما تنص باب المداواة في اصول الكليات وغيره
 وكان يقرر الزعم في قلوبهم بالتزيغ بحسب ما يقولون كما هو موجود فيهم في احوال الكافي وغيره
 وقد روي الكافي في كتاب الخصال ان ابا عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط وقال انا
 معاصر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ولا نعني انهم لم تقع النصيحة بانهم صلبهم رغبة اخوين
 الا في حديث واحد وانما ان كل واحد منهم اتم حلوته وهذا على ما يقرر في كتابه ليعلم ان يكون
 مأمورا بذلك ويكون مخصوصا به او قبل اختصاصه به وغيره على الجملة بالوافر فقد كان في
 بعضهم جماعة قبل فرض الصلوة كما هو مروي في احوالهم **السادس** ان يكون صلى في الواجب
 فلما نظروا صومهم وانتفقوا على ذلك امره الله بان لا يظهر لهم اكله وان يصومهم الصلوة ويجوز عجز
 ليعلموا احكام السهو ولا يخرج احد بالسهو والفرق بين هذا والاوان الموقوف هذا ارفعا
 وهناك عام ويكون مرفوعا وذلك ان لو اظهر حصة اكله واكله السهو لم يكره من كثرته الى الغلو
 لضعف الايمان جدا في ذلك الوقت **السابع** ان يكون صلى في الواجب رغبة عن اقبل ان توفى الصلوة
 اذ كان وقتها قد روي ان الصلوة كانت قد فرضت رغبة رغبة فكانت الخشيعة توافر رغبة ثم زاد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغبة ثم اوجها لعل الناس وقد كان الكلام يقع غير محرم في الصلوة ثم صار رغبة
 ومن حرم بذلك السيد لم يرض في تربية الانبياء وغيره فلهذا علم رغبة قبل ان توفى الايمان وكان
 قد امر الناس بها على وجه الاستحباب فظنوا الوجوب فتعد التزكيات واطهار صورتهم سهو لدفع
 المغن بالانته وقصص المصالح المستند وغيره **الرابع** ان يكون صلى في الواجب رغبة بعد
 فرض الاية وكان مأمورا امر القاصية بان يخلو ذلك لظهور الصلوة سهو وهي في الواجب
 عند الاجل المصالح الباقية والحكم للناس اياها فيصدق ان ذلك كان مريدا كما وقع التصريح به
 سابقا كما انه لا يابى به معنى ان هذه صورة سهو كان مأمورا بها وليس هي في الواجب عند بان
 صدور السهو الخشيعة من الله كما يقرر وانما يمكن فرض ان يكون الله قد امر بذلك حكمه ظاهره

المر

السادس ان يكون مجزوا على ترك الاية في ذلك الوقت ويصير غير مكلف بها ويكون ذلك ايضا
 خاصا بغير واقعة معينة بحكم السابقة وللرؤية على العادة والمغضوعة معلوم ان مجزاة الخلو في التوفيق
 قول جماعة زعموا ان المعبد قد تامة لا يتقرب احد على سبيلها حتى لو اراد الله منه فعملها قد علمه
 وقد ذكر في ذلك في الاصل الكافر وطاهر كونه سهو ليس يعقني ان يكون امره به او جبره عليه
 كل حال الا يكون وقع منه سهو حتى يلهو بماز وبالمجاز واسمع والمسا به هنا طاهره لكل من يلهو
 ويمكن ان يتوان هذه العسرة نادرة ويجزى بطل مع تعاقب الكيفية فلو سلبه قدره عبدا واجب
 واستعطفه لم يكن فيه فسخة **السابع** ان يكون السهو النسيان بمعنى التكرار فانه احد ما في النسيان
 وقد استعمل في كثير من الاحكام السابقة وقد قال صاحب التماسك وغيره سها في الامر سهوانية وقال
 ايضا النسيان في النسيان التكرار وان كان هذا امر معناه النسيان وهو المناسب لجال النسيان وجب عليه
 ويكون ذلك حكما مختصا بغير الحكم السابقة وقد فرضت ان الامتعة فسر والنسيان المنسوب الى
 اسمهم وغيره من اهل العقيدة في القرآن بالترك وهو معنى صحيح ويجوز ان يفسر وجه الوجوب
 او نحوها **الرابع** ان يكون النبي صلى في الواجب رغبة عن اقبل وجوب الصلوة وفرضها وكانوا يصلون
 في وقتها استقاموا الصلوة وذلك قبل ليل العراج من طييم وكانوا يصلون جماعة فلهذا كانوا يصلون
 تلك الصلوة **الخامس** ان كانا داما ولا يستلزم ذلك الوجوب وان توجهوا في السنين وبعض المنفعة
 لهم فيكون ترك رغبة لظهور المصالح السابقة لا الوقوع السهو والنسيان بل النسيان الخلو وابطال
 التوفيق وتعليم احكام السهو والنسيان في السهو او غير الافراط في التغيير والمبالغة في المنايا
 البنية او نحو ذلك الحكم الظاهري او الخفية لم ينزل في احوال السهو ان امر المؤمنين او المؤمنين
 اوله او المؤمنين المتخلفين او اهل المعبر كان حاضرا وعلى هذا الوجه وبوجه الرجوع الى الباقية
 يكون نقل القضية على وجه الاحوال وعدم بيان حقيقة الحال واطلاق لفظة السهو للملاحظة التمهيد
 وعدم الخروج عن رعاية تلك الحكم والمصالح المتكافئين بحسب المكان مع انهم قد يفتنون ذلك في

احاديث كثيرة وخاصة صريح في المعارضة وقد تقدم بعضها **التاسع** ان يكون في حيد في الواقع كثيرة
نافله فظنوها فيه فافتداه فلما فرغ قالوا ما قالوا وفتداه ما فتداه فلم يخلص في اظهار الحال
ثم قام فذكر كثيرة اخرى نافله وكان ذلك من افعال الظهور وغيرها فلم يكلمه بحجة لانها امور باين حكم
الناس على قدر عقولهم كما مضى ولقد علمت فاعلم ما فعل وسجد بحجة شكر فظنوا انهم ساءوا
صلواتهم ونعمتها العامة فما على اعتقاد اهل النفاق ورواها الامم في الملاحظة السقيمة ولا
يتكرر المناقبة في مثل هذا الجهد بل العبد في بعض مواضع بالنية وجوب بيان الحق عليه لا ينافي
ما قلناه لانه قد يستلزم مخافة وقد علم عدم قوله وليس ذلك من **السادس** ان يكون ما موراء قال
وما فعل في قوله واذا علمه وهذا التفسير ما لا يعد ولا يحصى وقد روي **الشيخ** في الرواية
عن رسول الله انه قال والله لو ان يقول الناس ان محمدا استعان بقوم فلما نظر فيهم قد علم
كثيرا من اهل بيته فخرت اعناقهم وقد روي العامة والخاصة عنه انه قال الحق على ما عليه والله لا ياتي
اذا فان تحولت في طوائفهم ما قالوا له الناس في المسيح لعل في اليوم قولا لا ترمي على الاصل
التراب في تحت قدميك بغير كونه ومثل ذلك كثير **السابع** ان تكون الروايات الاخرى بان تكن
واجبة على النبي في اصلها فانه هو الذي زادها ووجه على الامم فاجاز الله ذلك كما هو ويحتمل
كونها غير واجبة عليه ويكون ذلك في خواصه وان لم يتناولها تصحيح ذلك فليس كل خواص قد
نقلت واذا لم تكن الاخرى واجبة عليه فلا يجد في تركها اعداء المؤمنين بها اهل الحكمة والمحيي
الابته وعرضها **الحادي عشر** ان يكون حديث في النماين لا اصل له ويكون من مخترعات العامة
وما نسبوه الى الرسول غير اصل ويكون رواية الامم لم تعلم اياه لاجل تعليم السيرة الاجتهاد
على العامة فما تضمنه من الاحكام الشرعية التي خالف فيها كثير منهم والاجتهاد على العامة بما يعتقدونه
حجة فمما رويهم الموضوعة والكاذبة التي قد وقع في الامم من خواص اصحابهم على وجه الالتزام و
المعاضة في اهل البيت كثر جدا ولا ياتي في هذا الوجه من اهل البيت السوي فقد ساء رواة الاحكام

اساوات على ذلك بل هو في بعض الروايات كما ذكرنا في بعض احاديثه فلو علم من اهل البيت
بالمعنى واعلم اني كنت اذكر على بعض علماءنا في كتب الاستدلال انهم يستدلون على ما يعتدونه ورواه بعض
الاستبساط الطيفي حتى بالقياس ثم يقولون ويرون صحيحة زكاة مثلا ويروا يستدلون ولا يروا
عنايتهم وعمره والى ههنا ولما لم يجلوا فيه المحاجة ويوردوها على وجه التأييد ومعلوم ان
يبتغي ان يكون الامر بالحق ثم تعظمت ان فعمل هذا الاجتهاد على العامة لانهم يقولون انهم
الشيء ثم يعتدونه وقولهم ويحج عليهم وجود الشيء ثم يعتدونه فاعتدوا بذلك في بعض ما قلناه من الخلف
اننا استدلل في النظر بقرينة العامة وبما نستدل باحاديثهم وانما دليلنا في الواقع ونسب الامر هو اجاز
الطائفة المحقة اقول ومما رويهم من مواضع وكلامهم بالاجاز هذا الموضع على التوضيح
لا يخالف احد منهم والموضع على التذكير ان يروى الحديث في بعض الاحوال اربعة التي اجمعوا على صحتها
وسويتها عنهم وقد سري الوهم من هنا الى بعض المتأخرين فظنوا ان استدلالهم بذلك الاستدلال
الظني في الواقع يفتيهم من العلم وكانوا يعتقدون في مواضع وكلامهم وغيرها من المعقولات
بجلا **الثاني عشر** ان يكون حديث في السالير واهاديه السوء المتشابهة الى تعارضها
الحكماء ويكلموا في اخرهم نطلع عليهم لم يحفظ لنا بالان فان كثير من المتشابهة بالحق الصرة يجب
عليها التوقف فيما ورد امرها الى الله واليه هم وما نذكر ما نذكر على وجه الاحتال وبذل الجهد
في رد المسألة الى الحكم على مكان كما امرنا به الامم من المعلوم انه مع وجود المناقشة الكثيرة
التي تقدم بعضها واسرها الى ما قبلنا وترتب المعاسد الكثيرة كما لا يسيل الى محل احاديثه على
ظاهرها وان لم يكن بالمكان السوء المحض ووقعه في النظر الى سوا الطريقه وباقواله واذا
معاذ الله وان ينسب في ذلك **الفصل الحادي عشر** في الجواب عن استدلال الامم
في الكلام السابق وعرض احاديثهم بالتقصير وتوضيح ذلك وايضا كتمانهم وتوضيح اخوان
لما نفي الذي اوردوه من سجد الامم في خلافتهم منه وقوعه صحيح واقعي والرسول في النظر

وزن

<http://fb.com/ranajabirabbas>

انما لا والله ولفظ اسماها يكون على التكرار غير بعيدا يكون امره به واما حديث جليل فلهذا
 به وانما قال في ذكر حديث في السير ووجه ما تقدم في مثل بل اقرب الوجه من بعض روايات في قوله
 حديثا في بعض نسخ مع انما في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 بالسوء ولا في اسماها واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 كلها مع ان قوله في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 لحدوث قوة وانما في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 ما تقدم من المعاجزة والعلوية والتقليدية على ان سائر الروايات التي تضمنت في نسخة واحدة
 وهذا التناقض يفسد الاجماع بما لا يدركه العقل والسخف الذي تقدم قوله في انما في
 ما فيه المناقزة لاوله والاطار والاسكال في السيرة وقد تقدم حديث عبد الله بن مسعود
 في حجة السيرة في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 في الغم او في غير ذلك من النعم والاعمال المعصية كما عليه في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى
 اضعف من اوله والى النسخة للاطراح وسنذكره وعدم عمل الرواية في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى
 على غير ذلك من سيرة بل كمال ولاختصاص رواية الزيد بن ثابت ولا في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى
 بحديث السيرة لانها في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 لا يجوز اطلاق هذا اللفظ لما ذكر في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 بل في الحزم بالعكس والالفاظ في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 الواقعة تامة والسجود المذكور في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 ارادوا الباطل صلواته واعادتها واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 السيرة وغيرها واتوا في جميع ذلك الحزم على كذب المنادى وغلطه في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى

وتعد الكذب في قوله كما في بعض النسخ والمناقب التي يردون في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 حكمه به واوله واوله في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 عليه استحقاق العقاب كان القول في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 اوله واوله في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 الخ في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 او حلفه على ما كان لما تقدم من ان سائر الروايات في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 غالبا ولم يتبع منه في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 اسناد الى ان السيرة في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 واما حديث في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 هذه النسخة في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 ولا الحجاز ولا في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 المستدلال وقد ورد في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 حكمه ما يصح في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 قوله في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 الحقيقة والمجاز في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 والخوض في نسخة واحدة وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى وفي نسخة اخرى
 قد عرفت الوجه فيها وادعها اعلم **الفصل الثاني عشر** في ذكر بعض الظواهر والاشباه

لا عار في السوء التي تادى بها ولا يجوز انبا وهما على ظاهرهما وذلك كبر جد ولتقرر وهذا القسم
 اني عسى **الاول** ما رواه الشيخ ابو بصير بابويه في كتابه في بعض الفقيهين باب ما يهل فيه قال قال
 الصادق ع في قوله لا يعرف الرجل الجاهل ع فاحل ع فيك انك بالواد المفسر طرس قال كانا جالسا
 ميت وقد روى ابن بابويه في كتابه ساكال الورد في النسخ الطبرسي في كتاب العقبا وغيره فبان
 سحبه بعد له صاحب الزمان ع ما هو صريح في انكار هذا الزاوية وان موسى ع اجل اند
 وان يجهل ذلك لا ينبغي عليه وبالجملة في قوله تعالى وان ذلك فقد انزل عني
 واستجبه في نبوته ع ذكر ان معنى فاحل ع فيك انك بالواد المفسر طرس في الحديث فافظ
 انهم تارة كانوا يرون ما يروى في القصة ويتعلون في الاستباضة والاداء لطلوعهم فاحل
 ورعاية المصلحة وفي المحدث وغيره من القرآن بذلك لاجل ما ذكر فلا ينكر وانه طرس
 وان لم يكن اتعاضا وجه الختم لمافيه الحكم والمصلحة **الثاني** ما رواه الشيخ في
 علي بن ابي حمزة ع في قوله تعالى في قصه عرفت وما روت فتدبر الامعة انهم ورواها كبر
 العلة والعصبة طوله موجوده هناك وقد انكرها الامام الحسن العسكري ع كاداه ربي
 ابو بصير بابويه في كتابه في اخبار في باب ما جاء في الرضا ع في هور وما روت فتدبر
 محمد بن الحسن المفسر في بعض محمد بن زياد ع في بعض ما رواه الحسن ع في
 ع ابا عبد الله ع في قوله تعالى وما انزلنا على النبي من قبله من شيء الا ما كان بعد
 نوع ع قد ذكر السجدة والمهجوت فبعث الله ملكا الى النبي في ذلك الزمان يذكر ما يجرى بهجرة
 وما يبطل به سحرهم ويرد به كيدهم فقلناه النبي الملكين واداه الى عبد الله با واداه
 ان يتقوا على السحر وان يبطلوه ونهاهم ان يسحر واداه الى اس وهذا كبر اداه النبي هو
 ثم قال في خطبه ما علق في كبره حتى يتولاه ناس فينته فلا تكونوا عني ان ذلك النبي الملكين
 ان يظهر الناس بصوته بشريته ويعلمهم ما علم الله ذلك وذكر الحديث الى ان قال في بعض

7

ويعني في ذلك وفي غيره من المعاني
والتي هي اثار الله ولا وصف لها احد
ويعني في ذلك وفي غيره من المعاني
والتي هي اثار الله ولا وصف لها احد

رسالة جابر بن عبد الله
للمحقق الشيخ علي بن عبد الله
الكاظمي رحمه الله

وقوله في جوده وجدا لا افسد في غير ذلك ما تضمنه كتاب تبيين الالهيات للشيخ في غير ذلك والاول
جميع ذلك لما للمادة العقلية والسلبية الجارية في الوجودات والافعال ونحوها بيان عمل المحصية او على كمال
وحمل النفس على التمييز والتحريم وحمل قولهم على الاستفهام المتكابر او على اعتقاد قومه في حقه
وحمل قولهم في السوء على مخالفة الوجود او على قبحه او بضمهم لوزنه عند قومه وحمل الفصل على
الفصل في الطريق بان يكون استنباطه الطريق بمرحلة واحدة وقت الجهر بالا فكل في الدين
حمل الفصل على معنى المجبانا اذ هو غاية التغيير وغير ذلك ما هو مذكور في الكتاب المذكور وغير
فالعجب من قولهم جميع ذلك بوجوه قريبة او بعيدة عن الحقيقة بل هو مع انها لا دخل لها في
التسليم بل هو الاصول المستركة والعبادات العامة التي لم لنا حكمهم ثم متوقف على ما ذكره في حديث
السالكين مع احوالهم تقدم وغيره ومعارضة جميع ما ذكرنا وغيره مما ذكرنا **المراد في**
ما تضمنه الاحاديث ايضا من نسبة الانزوب المعاصي الى الانبياء والائمة واثباتهم بها وهذا
ليفا كثر في الجواهر ما مضى او يحتمل ما تقدم **المراد في** ما تضمنه المروية المذكورة في العيفة
الحاكم وغيرها والادعية لروية الانبياء والائمة من الاقرار بالانزوب المعاصي واظهار التذم
والتوب والاستغفار والاعتذار واستحقاق العذاب ودخول النار وهو اكثر مما يحصى وقد
اجموا على ما يعلم وصرفه عظامه لقوته معارفه رتبة النبي لبره صا واخا له الدنيا وبلد الكبر
وعدم احوال المعاصيات الى ذلك فماتة يحملون على الجازبان فيسمى من ان القديس او صوفيت
والحد في غير عبادته واصل ويزيد وعلم ذنبا ومحصية قياسا على فعل العبد ذلك في حق
سيد او على المبالغة في التواضع معه وهضم النفس او على تعليم الناس او على التوبة او على
ارادة العامة في ذنوب الامم والسيئة وجعل ذنوبهم بغير ذنوب انما على جعل الاقرار
معلقا بغيره عدم العفة اي لو لم توفعت المحصية او على نحو ذلك من الوجوه المحررة في
عملها فالعجب من يعرف جميع ذلك عظامهم مع عدم حلقه بالتسليم ثم يتوقف في صرف

حديث في السالكين عظامهم وعلم على بعض ما تقدم او غيره وبالجمل فليس ذلك بجائز
لا ريب ولا توقف ولعلنا اعلم تمت الدلالة المروية بالتقية بالمعلوم من البرهان
في تبيين المعصوم عن السوء والنيان يعلم مولانا الجليل محمد بن الحسن بن ابي
عالم له بلطف الحق في اخر شهر رمضان ١٠٧٨
انتهى فتقوله رضى الله عنه

٩

ص

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل العلم والصلوة والسلوك على رسول محمد **و بعد** هفت جمله كافيه بيان
صنع العقود والالتزامات اذ كان لابد من معرفتها لمحتاجها الى الحق منها والخطا في الوقت
حصول الامور المطلوبة منها شرعا على التيقن بها على الوجه المعبر الذي يثبت كونه مقرر المحصو
دون غيرم والوجه فان تعلم الملك عيين ومنفعة وابقا قد العزم وقطع هذه النكاح والزام
الزوجة البرية في حق المحقوق واستطاعا في الزمان ليكون بالبرية المعين لذلك شرعا دون
التقيد والزام في المتعاطين والمنساجين الا ترى ان المرأة لو رزقت بالوطى لم يرد ذلك
فلان كانت خلية الموانع وصاحب المال لو قصد تعلم الزوجة لم يكف ذلك ولم يفتد المال
ملك لما لك وكذا لو اتيك من غير النكاح المعبر لذلك شرعا فلا تعدوها **واعلم**
ان العقد صيغة شرعية لابد لها من تيقن طيب ولو باقوى يترب عليها فكل ملك او مستوط حق
حل فرب او تسلط على نفسه والعقد عقد ليس والقوف والوهن والعلم والظن والحوالة
والكفالة والوديعة والحايرة والوكالة والقبول والرضى والمجاطلة والشركة والمضاربة والوكالة
والمرارة والمساواة والمجبرة والصدقة والعهر والمحبس والوقف والوصية والنكاح والكتابة
وفي حكم ذلك الخلع والمباراة والعقد على بلد اصف لان من الطرفين باعتبار اصله وهو
لا يتسلط على صحة الاسباب اجني وذلك ليس والعلم والظن والحوالة والكفالة والامانة
والمرارة والمساواة والصدقة والعهر والمحبس والوقف والنكاح والامانة والوديعة
الذي لا يتسلط على صحة وطرف الا من الاسباب اجني وذلك هو فان لازم وطرفه بالاهن
جانف وطرفه المهر في بولاية الخلع والمباراة فان الزوج لما كان لها الزوج في النذر
وكان للزوج الرجوع مع نفوق في حق الفسخ فهو لازم وطرفه جانف وطرفها غير لازم لانها في
وهو الجانف في اصله وكله تسلط كل منها على الفسخ وقد يجوز ان لازم بنذر وما جبره في الزمان

الزوجة

العقد والالتزام صيغة شرعية كفي فيها الواجب يترب عليها قطع وصلته او نقل ملكا او استحقاق
او عقوبت او سقوط ذلك والالتزامات الطلاق والرجعة والظهار والايلاء والعتاق والعتق
والنذر والامانة والنفقة والوصية والمحبس ومنفعة والحكم ومعلوم ان المحر لفسق والنذر في حقها
منه في الحكم وليس الاقرار والالتزام لان اخبار النكاح والالتزامات كونه انشاء **اما البسيع**
فاقسامه باعتبار التقيد والنية التي في المهر او بعد وباعتبار الاضمار او المهر او عدمه او بعد وباعتبار
وجوبه بمساواة النكاح فتنقسم فتنقسم اقسام بعد ان لا يلزم العلم ان فيها ثلاثة وهذه هي
التقيد والنية للفسق ومع الكمال الكافي ومع المراجعة والموافقة والتمسك والمساواة ومع الزوجين
وذلك العرف وينقسم البسيع باعتبار ان اقسامه فيها سبب الخور وبينه الملاقاة والمضامير ومع
الحصاة والمنابذة والملازمة وغير ذلك والسبب الخلق على شرط او صفة ومع شرط وبينه خيار الشرط
الذي ينسب مع المواترة والسبب المشقة على شرط او المهر او شرط في وقت معلوم واسترجاع المهر وبسبب البراة
وعين معين او غير معينه او سائر العيوب ومع التمسك قبل ظهورها علما وازيد مع التحريم وبندها
وبسبب بعد الظهور قبل بدء الصلاح وبسبب المزاينة والمماثلة وبسبب العيوب وبسبب الرتبة والتقسيم
واعلم انه لابد في كل عقد لازم ولو لم يرد الطرفين ودفعه بالنكاح الصحيح في كل شيء اجبره اذا علم
المستأجران او احدى اهما ذلك في حق المباشرة والابدية وقوم المباشرة والقول للفظ الماشي وقوم المباشرة
على احوالهم وفرضه التواضع لا يتخذ كلام اجني ولا سكوت طويل في العادة ولا ينظر التفتيش في الساعات
وتخو ذلك في حق العقد الجانف وبسبب ايضا انشاءها بالانطاط الصريح في بابها فلا يصح البسيع للفظ
المضاجرة والنكاح وبالعكس فان كل شرط من هذه الاطراف غير ما به تنفسه وبشرط في الانشاء
انما وقومها بالنكاح الصحيح الذي هو الامكان وبشرط صريح في ما به تنفسه فلو اقرت بسببها قلنا
وعلم الرافعي منها كما عاينا طائفة من المذهب بالعدس الجعيني وكذا القول في الجارة ونحوها على حسب
النكاح والطلاق ونحوها فلتوسع اصلا **فان** يكون انسان الاقرس الدالة على ارادة صلح العقد والرضا

الحق

کتابخانه
علاء الدین
کذا

2

<http://fb.com/ranajabirabbas>

وضيف الخس في دهرها واجر هذا الجوز وكل من استبد به عجزا ولا رغبة له على الاخر **فصل**
 في المسألة وهو المبيع غير مرفوع في كذا من المال وصيغة معلومة بآبته وهو ارجو ورافي الاكتمال
 لما فيه السلامة والرفع في الكذا في مقدار او غلظا واما بيع الربوا فلا يفرق بصيغته انما يجب فيه التحرز
 من الزيادة مع اتحاد الجنس انتعاها يجوز مع الزيادة كالآبته والزوجية وكذا التولع الصوفانية
 لا يفتقر بصيغته بآبته اقسام البيع ثم في شرطه في التعاقب قبل التوقف والسلامة في الزيادة انما يمكن
 والحائزين وكذا بيع الارض والجوزان وبيع المذابة هو بيع ثمرة الثمار بعد خضها بعد خضها ثم ان
 لم يشرط كون الثمرة بها وليكن في ذلك ثمرة باقية او يتجر المثل وبيع المذابة في الزرع وبيع
 وان خضر وبيع بقدر خضره او شرط الثمن في الزرع او باع بمثل على الزرع **فصل** في بيع الثمرة
 بغير ثمرتها في الثمرة لو الزرع بان يخرجه حصة احد مما جازته ثم يبيعها بغير ثمرتها في الثمرة
 صحيح لو ردت الثمرة عليها ولان ان المصلحة في العقد والزم المالك اخرج دليل وذلك قضية كلام الفقهاء
 وصيغته قبلت ان يبيع في هذه الثمرة كذا فيقول قبلت او قبلت وكلها وجوب العوض مع
 والافقة ولو قبلت فلا شيء ولو تلف البعض فان وفي الباقي بالقبالة والاستطاعة فلا شيء
 فتص ويقتضى زاد المحرر ع قدر ما لا القبالة فالزاد المستعمل اياجه ولو نقص كل واحد وهل حق عقد
 براسه ام ضرب الصلح قال في الاربعين انما في بيعه يلو الصلح والنظر في ذلك في الاربعين
 الصلح على الاصح ولان لا يسلط قبلت المحرر بعد التبرع وليس بجديد ان يكون ذلك عقدا براسه
فصل في العوض في بيع المملوقة وهو مبيع ما في بطون الامارات وبيع المصايف وهو مبيع ما في
 اصحاب النحل وبيع الحصة وهو ان يقول ارم هذه الحصة فكذا في اي ثوبه وقت فهو كذا في بيع
 المملوقة وهو ان يبيع غير ما عهد على ان يتي لم وقع البيع وبيع الملبات وهو ان يقول ان بعتك
 الى فكذا اسير بكذا وعن البيع المعلق على شرط وهو ان يبيع المصوغة عادة مثل قبلة ان يظن زيد
 الدار وعلى غيره وهو معلوم الحصة عادة مثل قبلة ان يظن ان يظن **تنبيهات الاول**

للمو

المقصود بالبيع الناسد لا يجوز التصرف فيه للغير وهو موقوف عليه يعني انه لو تلف او نقص على كذا
 كان غير خاتمة ويغير القوي بيمينه في التلف وكذا زوايد **الثاني** الشرط الواقع في العقد
 يجب ان يكون لازما فلا يخلو اشترط المسرط وفعل الشرط كان للاخر دفع الامر الى الحاكم ليجري عليه
 او فوا بالعقد والشرط وجعل المحقود عليه ولو لم يرد المحذور عند وطء الامر عصى الله و
 الاكر على عدم وفاء الشرط عندهم تسلط الاخر على الفسخ **الثالث** لا يبيع استرطاطي ولا غير
 المشرط ولو قال ابيع عبدا وطلون علي ان علي فسخا بكذا فباعا على ذلك البيع لانه خلاصه مقتضى البيع
 بكذا فلو قال لو لا عتق عبدك وعلى كذا وطلون ففعلك وعلى كذا فانه اذا اطلق او اعتق لم يرد العوض
 فان ذلك تسليما كان فكذا لم يكن مائة حصة كان المبدول فزاد الجاهل ولو كان في الصورة المرد
 مائة قاله على طريق النقصان جاء الباع الجدل لزيد بشرط ان يفرغ من العقد المذمور ثم يبيع
 الشرط وكان يباع بشرط **فصل** في اقاله في بيع سباع في حوائط المصايف وغيرها فلا يبيعت بها خا
 المالك ولا يستوفى لو كان المبيع قصاصا مفعولاً وبيع في المبيع البعض مع قبالة المودع في المثل
 او القدر ولا يبيع زيادة في الثمر ولا المثل ولا العوض في احد مما وصفتها ان يقول تعالينا في مائة
 ونفاسنا او اقلتك في مائة الاخر ولو اتى احد مما اقاله قال الاخر اقلتك في مائة بالاشهاد
 عقبه المثل في مائة ولا يربا بين العوض او في **الموقوف** عقد جازم والظن ثمرة عليك العين مع
 العوض في المثل المثل في القوي القيمة ولا بد فيه من الرأى وقبوله فاما ان يقول فلا بد ان يكون
 بالتوقف فيكون الدفع على وجه الوقف **فصل** في حصة المالك في مائة كذا في التوقف كالمطاة
 في البيع فيتم اياه التصرف فاذا تلفت العين وجب العوض الزين والية النظر ان الماطاة في
 البيع ثمرة كالمطاة ولا بد في بيعها بحد العينين وبعضها ومقتضى هذا ان انما اخص المبيع
 قبل التلف في العينين يجب ان يكون المشرط في الدفع للوقوف هنا فانه لا يبرأ المخص الا في
 التصرف باحدة الا فلا فوجب ان يكون ما العين للوقوف لهما على الملاك اذا لمعاضة هنا ولا

اد

<http://fb.com/ranajabirabbas>

اوتى جدار البحر زرع عرس مبرك كذا اذ في يوم كذا اذ علم كذا اذ علم عرف العود يكون فيه الفعل وكل من هذا النوع
 قبل الزرع في العود كذا ابعده الابانية الما مضى والحق فافضع الجماع لا يستطاع سقا قهر المحمل
الحاجات عقد ثمة نقل المنفعة خاصة بغير معلوم ممتد الاجابا جرتك اذ اكونك الوار التولية
 شهر ابكوا او ملكك سكي هذا الدارهم ابكوا ولا يستعد بانها الحارية والسبع بل كقول جات فاقبت
 ولا بد من التبر وهو النسخ الال على ان كبتك مستاجر زرعوه ولما كان هذا من العقود الدائمة
 اعير فيه ما استر ك فيه العقود الدائمة بل فريد البتور وكونها بالبريد ربيع لستراط مالا لست في
 العقد شرط واطاعة العلوي حتى الجيار ويزان شرط **المزعة** معامل على الموضع مخرجا
 والجار اذ اعدك او ما ملكك على هذا الموضع او ملكها اليك لانك اذ اذ استبذك من نفسه على ان
 لكل من نصف ما يملكه والبتور فليد زرعوه وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل ويستتر فيه
 ما يعير في العقود الدائمة وبيع استراط الساع الزل لست في موصى العقد ولا يقتضي جهله ولو شرط
 مع الحصة شيئا او ذهب ففقد جاز على كراهية **الساقا** معامل على اصول النجاسة ففقد جاز
 جاز من جاز التوديع عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل والاجابا سقيك او ما ملكك او ملكك اليك هذا
 البست التعلل فيه من كذا على ان لا يصف ثمة من كذا وما جاز هذا المجرر ولا بد من البتور لفظا وبيع
 الاستراط في كذا **الرك** عقد جاز من الطرفين ثمة جاز الاذن في التصرف لمن اتمى وما لا يجب
 لم يتين والصيغة قولها استر كنا وما جاز جاز مخرج وكل منهما الحرف ثمانية العظم ولا اختص
 بالاذن جاز الزل التصرف خاصة ومع الطلاق اذ لا تصرف مع خطبة كذا تنبأ ولو قيد بوقت او موضع
 او يوم لم يخرجنا وبيع جاز استراط الساع ولو شرط التناوض في البيع قاضي المالين او التناوض
 في بيع مائة منها فلا يصح البطلان لان يحقر ذل الزادة بالحل او بالزيادة فيه **الزرف** عقد جاز
 من الطرفين ثمة جاز الجار ولا ينفذ جبه مرجح والاجابا ضاربك وقتك او ما ملكك على هذا
 المال او المال العود في على ان اذ بيع شيئا اثنين مثلا والبتور مادل على الرضا ومنها شرط في شرط

۱۵۰

<http://fb.com/ranajabirabbas>

٤

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

جلاور

<http://fb.com/ranajabirabbas>

ولا تستعبد الا بشر فلا تارة ان كان الجور والحق والبيع البصر وان نزل بها الخلف لا يقدرة الله على
تجلاؤنا اذا قصدت ان تارة او ذاعلم ولو قال وجعل الله عظمته ما ذكرنا باليد ولعلنا قد اقمنا
والخلف باليد واقسم بالله وطولنا به وقولنا ان قصد به الله الحق والمستحق لا يلهيه في قولنا ان
قصد به ما يبيح على عباده وكذا لا تستعبد لخلقنا بالطلاق والعاق او الخلقوا المشبهة
الائمة او المرأة لغيرها او زوجا له واحد الائمة على قولنا وجوز ذلك والاستثناء على ما يترتب
اليقين مع الاضمار عادة فلا يطرئ التسلسل السواء ونحوها والنقطة فلا انزل لئلا التزم
المكلف السليم القاطعة مقدرة نانا بالقبول قوله ان انا فاما من جهة علمه او صوره او
غيرها مما يحيط طاعة ومعلم ان وفقي لم يلج واعطى في الاسناد واعانني على التفسير المحصنة
وهذا انزل البر والطا ولو قال ان عصى الله على خلقه صلى الله عليه وسلم من الموطأ فبعد وهو في الخلق
والمخبر من قولنا ان لم اجد فقهه على خلقه صلى الله عليه وسلم من الموطأ فبعد وهو في الخلق
وهو المبرع به ولا بد ان التوطأ بالصفة فلو اها لم تستعبد على امرهم يعني الوفا به وسرط في
المنذور ان يكون طاعة مقدرة او فلا في العبيد فانها تستعبد على المباح اذا اقتضاها في تركه في
الدين والدنيا **والحمد** كالنذر في ذلك وصيغة عاهد له او علمي عهدا اني كان كذا فاعلم كذا او
جوده الشرط مثل علمي عهدا ان اقول كذا اجاز ويسرط فيه ما سرط في النذر والى ذلك في انقضاء
بالنذر كالنذر **والنذر بالصفة** قد يكون فعلا بان ياحق النفع ويدفع الضر او يرضى المستر بالصفة
ح وقد يكون فعلا كونه او تمكته لو اخذت بالسمع وما استندت فيه ويسرط علم النفع
بالسمع والمسمع او يرضى المستر بالسمع الذي قبله **مقد** يقتضي الحرمة ان يقول الحق المتعادي
عاقلة على ان يرضى وان يرضى عنى داخعا عندك وقطعا عنى واعلم عندك وترى في
انك فيقول قبله وهو القيد الذي لا يرضى فيه ما يلزم في **ما هو** حكم الحكم الذي لا يرضى
اليتصور الحكم بجعل استيعا المقتضا حكمت كذا او اخذت او ارضيت او اذمت او ادفع اليه

ماله او اخره اليه حقيقة او يامر بالسبع ونحوه ولو قال انك عند ربك عتقك او انت قد عتقت بالحق
او دعواك يا ابنه شرعنا لم يعد كذا حكما او لوقوتيه وبشر الغيور ان تعلمه لا يكون الا حقا وتعلق
الغيور على الحكم بالحق بالسمع والعلم قسم الحكم واخذ المال في الدين ونحو معاهدة في حق
الجواز لا يشترط فيه النقط بل يكفي الفعل المقتضى ما يدل على ارادة ذلك وان اتى بصيغة توكيد ذلك
كان اولى وكذا التمسك للبعد بالحق في قوله **واما المأثر** فليس من العقود ولا ياتى في الالة
ليس بانك وانما هو لاجل انما عتقك لانك لم تلج وضابطه كل نوطه الال على السبق ان فقه المخرج
قوله له على او عندي او في فتي او قبل كذا بالعبودية وغيرها فسرط علمه على لولا نوطه ولو قال
نعم او اجل عقيبت قوله **المدة** على كذا فهو قرار ومثله قوله عقيب صدقت او برت او انا
لك به او دعواك وكذا الوفا قضت لابي اياه او عتنته او وهبته او دعت ونحوه وكذا الوفا
اليس عليك كذا فعل لم يلزم الوفا نعم فتي كونه قرارا ولو ان اصبها الما فخذ خا ليقال ان تارة
او زنة وقدره او عتق او عتق الاقرار بشرط مثل علمي كذا ان اقول الدار او اطلو السور او كما
التعليق **شبه** الله على المصالح المار يصح بانه تعدا لبره وكذا الوفا اذا جاز داس الشهر الا ان يفسر
بإرادة التاجر ومثل ما لو قال ان شهر فلان ففوضا دق وان شهد فانه لا يكون مقرا في
من ذلك ولو قال اني في ارضي او في مائة او كذا فان قال يجوز لاصبا او قبيح جميع ونحوه
لزم وان اطلق في كونه اقرارا قوله ان اصبها نعم ولو اصبها الاقرار في شير طلب بالبيان والقر
بلوطهم فكل انواع ولو استثنى من المقبول فلم الحام واحكام وجميع ذلك منكر في معاذرة من
كتب الاضحاب رحمهم الله فيطلب هناك ولكن هذا الاقرار لا يوجب له في العالمين **مما**
على عهد والاعبين **هـ** تمت اليه بحمد الله

۷

<http://fb.com/ranaiabirabbas>

فان قيل العم في ادعية غير اذ قطعنا وانا هو لا يستحقه فتسقط الازالة ما ثبت فيه النقص
والهونان يسقط ما عداه على حكمه فان العام المختص من غير دليل باطل ولا دليل سوس القياس على ما
ثبت فيه التزم من المحرم بالارضاء ولا يجوز التمسك به فخذوا عن ان يحق نعم الكتاب **قوله** انما
اظهر لكم ما وراهم بعد تعواد المحرم لا يكون في الجهر وذلك في الباب ودلالة على المطابق
فان المحرم واسم علم واحل لكم ما عدا ذلك المحرم المذكور **فلهذا** معلوم انما هو المتنازع في غير
شيء المحرم المذكور ولا اذ اظهر في منزه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه في الازالة اذ اعد
لكم انما وخضها بالتميم واحل ما سواها استغن عن الحل في غير المذكور والاكراه غير باق
فان قلتم قد ثبت التزم في بعض غير المذكور كما لم تلزم في البعض والمعتوق عليها في البعض
العلم اذ الاصل وغير ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم المحذور لو لم يكن هناك معارضة بينه وبين
الكتاب اما مع ذلك محذور لا شيء مما ادعى عن خارج في الازالة بابتغية التزم الاولى ساهدا
بما عدا ما عليه ويحل تحصيل الكتاب والفرق ان التمسك بالاساهولة اعللها ولا سافر اذ عي
خوله البيان **الاطاع** فان جميع اهل العلم يفتون اقولهم واستشهد بصفتهم بعدد والاحتياط
في التمسك واما حواكم ما سواها ولم يولد احد منهم شيئا من المسامحة في علم المحرم باطل ولا يتكلم
احد الابناء الذين يرجع الى اقولهم ويولد على امهاله لم يفتوا به جهم ما يدعى الله
ونشر اليه في موضع فرائض التيم في شيء من ذلك اصاب مع اقامة الدليل على سلفه في افع
طرح يكون خارجا لا يطاع فان في هذا الاطاع الزم ادعية لو ثبت كان اجزاء سكوتيا وغير
تجوز المحقق كالتور والاصول قلنا الاطاع السكوتي حقيق ان يفتي واحذر اهل الفقه حذرة
الباقين فلا يصح حرجه في ذلك ولا يردون فتواه ولا ذلك في قول التمام لا يفتوا لما عدا ذلك
التمسك في التمسك بابا واستوفوا انما من وتروا ان لا يدعوا اوراق المحرمات الا ذلك كان
ذلك جارا بغير التزم على ما سواها وهذا حقيق لا سكوتي فان قيل قد ذكرنا في ما سبق نسبة

بذلك

بذلك الى السيد ثم فقد ثبت القابل بالتميم وانما المحذور قلنا هذه التمسك غير التمسك فانما في
موضع من التمسك ولا سمعناها من كثر من اقولهم انما علمه فتدبره وانما انما في ما مكتوب في ظهر
بعض كتب الفقه وفي خلاص المحاور وكذا سمعنا من بعض الطلبة الذين عايناهم وهو لا يوافق لوطوا ساهدا
في ذلك فكل من انفس المصلح من والي السيد لا يوافق هذا الا يفتي عليه ولا يعطى عليه وقد اشتهر في كثير
من المحرمات والوقوف منسوبة اليه وانا اخبرم بنفسا بذلك العيب والسر في ذلك تعرف الطلبة الذي تعرف
سلامة من الزيادة والنقصان والخطا وسواهم وما هذا انسانا كيف يجوز ان يجعل قول المصنف القدر
او يحرم به على ما لم يطمع او ما يكاد يكون له في ما عدا ما في الفقه اهل الكتاب والمفسر والاوله الجلية الصريحة
ويجزم اطمع التيم ما هو معلوم كل وتوطئ بعد التمسك ويجعل روجه الاطاع بغير سوا ذلك بسقوط الحكم
الزوجه الباقية غير سببه لان هذا الاوطع بغيره **قوله** المستحق بالارضاء وهو وجه استحقاق
الحال فان الزوجه قبل الرضاء المذكور والاطاع ما كان على ما كان الى ان يثبت لنا في حكم
الاصول انما لم يولد من ادعى ساهولة البيان وما يمكن ان يتولى التمسك بالارضاء باصنع
سبيل في موضع في قوله **الاطاع** استحقاق الاطاع الى موضع الزم فان الازالة قبل الرضاء المحذور
الاطاع فكلنا بعد عملا بالاستصحاب وهذا ان التمسك والاستصحاب مجزئين في موضع **قوله** ان
حقوق الزوجه ثابتة قبل الرضاء المذكور في الفقه فكلنا بعد عملا بقوم الاستصحاب فيها يحتاج
الى دليل **الاطاع** فان الزوجه **قوله** حقيقا طائفا ولا يربط على المرأة المذكور في غير
زوجته بل مجرد الرضاء المذكور قول **قوله** بالارضاء طبل للذين وفيه الرضاء على الصحيح لله في الفقه
لا ينادى السنة المطهرة ما هو بين على ما قيل في قوله المراد على كل النكاح مع علمه ايضا فانما في قوله لا حقيقا ط
فتاخر الرضاء عليه قلنا نعم فان ذلك لا ينافي الفقه لا حقيقا طبل وانما الدليل في كتابه واوله والاطاع
على خلافه اذ كان ثم خلا في الفقه ظاهر شهر على انه لو ثبت فذلك مستويا في الحكم على ما ثبت في
ليس كالحكم على ما كان صلا ولا يرد هذا في ذلك **قوله** استحقاق التمسك للتميم في المسائل المذكورة

قوله
اظهر

المراد بالمعنى ما يصلح كونه علم الحكم فى
العلم المستنظم
بكتبة دار

المعنى ما في **الاول** ولد المرضع اعني اذا المرضع صار ولدا لها وللغلا واخذت الولد انما قرع بالبنية
او بالوفور ياها ولهذا اذا اعتنى الامر انما جاز الكفاي في اخذ اخي الولد مع انتفاء العلل المذكورة
انتفاء الامور ههنا على ان الشيء انما لا يجرم الرضاع ما عديم النسخ باخذت الولد انما قرع حرمة
النسب لان كانت بنتا والاخوة بها بالملحاه اعني كونها ربيبة موقوفه لا بها والرضاع كالنكاح
كالملحاه واما **الثاني** فلان اقصى ما يقال ان الرضعة اعني المرضع صارت مال ولد وعقته
ولا يلزم من ذلك تحريمها لان عمر الولد انما قرع على عمر اخيه اذ ليس في الكتاب تحريم ما يد على تحريم
عمر الولد بوجه الرضوع الا اذا كانت اخفا وجع فالتحريم بسبب الاخوة لا بسبب الولد ولا اخوة
بغير المذكورة وبين ان الرضعة اعني زوجها بسبب الرضاع وانهم في المسئلة **الثاني** اعني لان خاله الولد
لا تحرم الجمع منها وبغير اخها وذلك مستفاد واما في **الثاني** فلان اقصى ما يقال ان المرضع صارت
جدة والرضع من الرضاعة وانتفا تحريم جد الولد الرضاعة سياقي مائة في الكلام على المسئلة **الثاني**
التي هي موضع خلاف الاجماع على انه لو ادعى انتفاء التحريم فها هو خلاف ما يمكن نظر الى حقوق الرضاع
المذكورة في كونه محررا للكفاي المعلوم حكم وان جعلوا ان لا يقدم فوق واما في **الثاني** فلان المرضع
اعني الرضعة صارت بنت اخي ولها صلا للاب وبنت اخي الولد انما قرع للسبب ليس بغير اعني كونها
بنت لابس او كونها بنت لابس الرضعة الموقوف بها وكلها مستفاد واما في **الثاني** فلان المرضعة
صارت بنت اخوة ولها صواب ما تقدم وفي ذلك يعلم الرضعة في **الثاني** واما لان المرضعة
صارت بنت ابراهيم ولها وصية وبنت ابراهيم اذ له اوطالة واما في **الثاني** فلان الرضعة قد
صارت ام في الرضوع وام الاب الماتة بالامور ما يكونها موقوفه لا بها واما في **الثاني** فلانها ان
صارت ام اخا له الا انها لا تحرم الاب كونها ربيبة ولد واما في **الثاني** فاطلة الام ولد الام
لا تحرم واما في **الثاني** فلانها واهلها صارت ام عمر وعقته لا تحرم في التحريم وذلك لما اوردت الام
لكونها موقوفه للجد ورتبته الحكم في **الثاني** وما يشهد ذلك من عبارات الفقهاء والشيخ في

بحر

بعد ذلك ذكر الحكم الرضاع اذ ثبت هذا فاما حرم الرضاع والاعيان ليس التي نصف حرمها فهو
اراد بالاعيان جميع المصحات والافواه والاشبال والاموال وما لا يقع فيها الاخذ وهذا صحيح
وقال ايضا يجوز للثمن ان يتزوج بهام الرضخ وبسنة واحدة وجوز له ان يرضع الرضخ ان يتزوج
بالتى ارضعته لانها جازلان يتزوج ام ولد من النسب فيجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع
اولى قالوا اليس لا يجوز ان يتزوج ام ام ولد من النسب ويجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع
فكيف صار ذلك وقد علم ان حرم الرضاع مما يحرم من النسب قلنا ام ام ولد من النسب حرمته بالنسب
بما لم يصاهر به قبل وجود النسب التي هي ام ام ام ام ام الرضاع مما يحرم من النسب فانظر الى ما اراد الله
به من العلل والنسب وان التحريم في الرضاع فرع التحريم في النسب لم يثبت فيه حجة النفس حقيقة
للتحريم لم يثبت التحريم وكل العلامة في لغة عبادة ابرهة وهي لا يحرم الرضاع بل يحرم في غيرها
صورتها ويجوز للثمن ان يتزوج بهام الصبي وجزائه ولو ازال العلي الزوج بما لم يرضعها وبجوابها
وقال ابن ابي عمير في المذهب ويجوز ان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعته بسنة وكذلك زوجها غير الذي
ارضعته لانها ليست امه وانما هي ام اخيم الذي ارضعته فلا تحريم عليهم لانها ليست نعمة لا يميم وانما
حرم للثمن ان يباها وهذا المرأة ليست من الاب يسبل وهذا يجوز ان يتزوجها ابنتها التي هي
رضيع اخيم وولدها وولدها وكذلك يتزوج الرجل بنت المرأة التي ارضعته وولدها وبناهم
ايضا لانهم لم يرضعوا منه ولا يرضعونه وتزويج الرضاع ولا يحرم ونكاحه من على الرضخ
فانظر الى موضوع تحريم التحريم في المذكور انفس المتقضى لحيث ان المعتق للمالك الوالد بالنسب والرضاع
او المصاهرة ويجمع ذلك شفع في المذكور وهذا اخيه ان في المالك المذكور والحق في ذلك
ان تحريم الرضاع مقصور على نظير المصاهرة بالنسب من المصاهرة بالمصاهرة والمصاهرة المذكور في ذلك
العلامة في الذكر ما هو صوته يحرم من النسب ان يثبت وقد يجوز من الرضاع وقد يجوز من ام
الاخ في النسب ان المصاهرة ام او رضة ارجع ام ام الرضاع كما كان كذلك حرمته ايضا وان لم تكن

كذلك تقوم كل الواضعات اجنبية لافادها في المقوم **ب** اهلها والواجب انما انما كانت اوزر حرام في الفاعل
 قد يكون احدها مسل ان يضع الاجنبية لافادها في المقوم **ج** ولولا الولد وليت حرام **د** حق الولد في البنت
 حرام لانها اما انكلام ادم ارضع وفي الفاعل قد لا يكون كذلك كما اذا ارضع جنيته ولولا فانها
 وليت ما لم يرضع **هـ** اخت ولدك في النكاح عليك لانها اما بسبب ارضعك واذا ارضعت
 اجنبية ولدك بنتها اخت ولدك وليت تسلك ارضعك **و** لا تقوم اخت الام في النكاح في الفاعل اذا
 لم تكن اخته فان يكون له امر الاب واخته من الام فانه يجوز للاب والابن نكاح الاخت من الام وفي
 الرضا لموارضتك المرأة وارضعت صبيها جنيته مسل يجوز لاخذها معها وهي اختك من الرضا
 هذا يصح من قبل المراء وتنبه على ان علم الهم هي صيرت المرأة بسبب الرضا **ز** احسن ما بالنكاح
 بالمعاهرة فان قلت سياتي في كتابه فلا يصح في بعض المسائل المذكورة قلنا لم يكن لانه باع
 كونه للولد الاعلى المراء ونافيا لمقا للضم وقال في قيد وللان يتكلم البنت التي لم ترضع وتكلمت
 مراده لولا ان تضع صبي وصبيها جنيته امرأة بلبس في ولد واحد كان لها ان يتكلم ام البنت التي لم ترضع ولولها
 وان كان ام اخته الا انه لا نسب بينهما وبينها ولا معصاهرة ولم اخبر النكاح ما حرمت ام لانها ام او
 لانها موطوءة اي قال النكاح لولا وارضعت امرأة صبيين صار الزوجين وكل منهما ان يتكلم ام اخيه من البنت
 بخلاف الزوجين من البنت لان ام الماع من البنت ما حرمت لانها موطوءة الاب بجوارحه ام من الرضا
 وكذا لو كان اخيه من البنت من الرضا جاز لان يتزوج بها وكذا الواضعات من الرضا صباها واما
 وكان لها ان يتزوج ام هذا الكلام فانه الرضا من الممسك التي نفي عنها التيمم والواستدراك كيف
 يعصى على محل النكاح في كلامنا باقتضا التيمم اذ لو ثبت التيمم في محرم المسائل انما لم يلزم علمها
 اذ الام والاخت من الرضا قد صار بينهما الام والاخت من الرضا وقال المصنف في ذكر العوان ما صورته
 قال التيمم في الرضا قالوا نعم الرضا كغير البنت الا في معتبر احداهما انه لا يجوز للبنت ان يتزوج اخ
 ابنه والبنت يعلم وطوء امها وهذا المعنى غير موجود في الرضا وثانها لا يجوز ان يتزوج ام اخيه

ان يقول الناس حرم قدامه ان يقول ان هذا هو النكاح فقلت له انما لم يردت ان المرأة التي ارضعت
 هو ابنه فقلت انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 كتبت في هذا في ان المرأة ارضعت ولها ولد على النكاح لان يزوج ابنه هذه المرأة
 فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 طار ان تزوج محض ولها ولد على النكاح لان يزوج ابنه هذه المرأة
 انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 غرضي من هذا ان اقول انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 الزنا فان قيل انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 كذا الاستدلال في هذا في انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 والناية فانها وان لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 النصير وانما يصح في النكاح حيث ثبتت تلك الواجبة لاحتسابها لان ذلك على القياس
 المنصوص ونحو قولنا بالوجه فانما يصح في النكاح لان ذلك على القياس
 غير ان الولد وهو المنصوص في المتنازع فيه اذا صار بمنزلة المولى مطلقا وان هذا اذا كان
 حاد في قوله انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 مستبها فقد اركب العمل بالقياس في غير هذا الموضع المستوفى في ذلك العمل كذا ثبت فيما هو
 ان في العقل انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
ب انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 بانك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 الوصف المستحق للزنا وانك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 الحرام في ذلك المعنى ليحصل تعدي الحكم الى محل اخر سلمنا ان هذا هو المتنازع فيه في هذا الموضع
 للمادة ان يوجب الرجم ام يوجب الاجازة ان يراى في العرف واللبس في النكاح بالماضي امر ما ولا

جاء ان يكون للمادة وجوب الاستمتاع بغيره ولا وجوبه بغيره ولا وجوبه بغيره ولا وجوبه بغيره
ج انما اذا سلمنا كذا لا اقول انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 في السؤال اني قوله امرأة ارضعت اصبها فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 صاحب اللبن وغيره ومع ذلك فيكون اللبن كونه منها وعرضها وركب الاستمتاع في غير ذلك
 العم فبقية في حرم بستان زوجها وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن وهو يملكه بالبيع وماله هذا
 بعينه استدل في الثانية والناية لان قوله في السؤال انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 قوله هل يجوز ان تزوج محض ولها ولد على النكاح لان يزوج ابنه هذه المرأة ارضعت ولها ولد على النكاح لان يزوج ابنه هذه المرأة
 لغيره ايضا وكذا في كونها ابنه لغيره لان يزوج ابنه هذه المرأة ارضعت ولها ولد على النكاح لان يزوج ابنه هذه المرأة
 بنت لغيره الرضا بدين في الخبر على ان الصبي وهو يملكه بالبيع ومع ذلك فيكون كونه مكاتبان وماله هذا
 شأنه كونه مكاتبان بل كيف يحد حكمه الى غير قياس وامر المسائل الاول التي تكلم فيها الامام
قال اولي ام ام الرضعة ارضعت اهل حرم عليها حرم على غيرها في النكاح لانك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 قال في النكاح طيب من ذاب الرزق والعلا في الزنا والقواعد والتجديد في ظاهرها وفي لسانه
 عدم التيمم لعدم المستند في انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 حرم على المصاهرة اي في الزنا وانك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 الثاني وفيه انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما فقلت له انك لو لم تأكل من لبنه لم يكن حراما
 في ذلك النكاح المليل الى التيمم ونحوه ما تقدم الاجابة عليه وجوب الاستدلال بما حكم به في التيمم
 اخذ الامر بالرضا ووجهه في موضع البت واختار ابن عمر بما بالنكاح كالمكاتب والناية كانت
 بنت الزوج والتيمم بها بالمصاهرة وقد جعل الرضا كالنكاح فيكون في ام الام كذا في لسان
 قياسا لانه يجرى مجرى كل حكم الكلى كذا في قوله في الزنا وفيه نظر اما اذا قلنا في المسألة
 بقوله في ذلك هو حرم بنت الزوج في جعل الرضا كالنكاح فيكون بنت الزوج اي كما حرم بالنكاح

الرضع ولد له من قبله رضاعا
حل الزمان بالرضع
عبد المولى

بالرضاع ومعلوم ان تزويجا اذ لم يكن بنا بالرضاع بالماضي ولا يستقيم قوله حمل الرضاع كما في ذلك
واما ما ياتي من ذلك بالرضع في حق الرضاع في حق الرضاع مع خروجه عن حكم الاصل وظن القائل الموزع لورود
عليه خصه بغير الحكم الى ما اسببه للمساواة في ذلك غير قياس ادعاءه في القياس وادعاءه في القياس
بحرف في حكمه على الحكم لا ينفذ في ما لا ينفذ في القياس وادعاءه في القياس وادعاءه في القياس
الزمن بولم يمتد فيها والاصل في اذكاره هو اخذ الولد بالرضاع والفرع هو حق الولد بالرضاع والحكم
المطلوب بقية هو التيمم التام في الاصل بالنفس وما يظن كونه علم التيمم هو كونه رخصة الولد في مسمى التيمم
والنسبة في النسب وهذا هو المقام في حق الولد بالرضاع فانها في موضع جود النسب لما ذكره
اسوا حاله في القياس لانه قد عرفنا ان القياس يعبر عنه الحكم ووجه في الاصل لاستمرارية ما في القياس
وهو ردة وادعاءه الحكم والحرف في الحكم ووجه في القياس وادعاءه الحكم وادعاءه الحكم
فمن ذلك تنبأ على الحكم وتنبأ على القياس في ذلك لا يحسنه الايراد والاعتراض في ذلك على القياس
التمسك لانه قاسا **الثاني** الوالد النكاح والاداء ورضاعا هل علم الرضاع ام لا الخلفه كما
في استغناء التيمم هذا ما لا يخفى على كماله في القياس السليم والاعتراض في استغناء القياس وقاعد عدم
التيمم في الرضاع بالماضي لا اختصاصا بالنفس فاني في القياس السليم على التيمم او اداء الرضاع وهو
يقضي في الرضاع عدم التيمم في الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
والكامل في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
الخير تنبأ واما بالنسبة الى اولادها من حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
بالزمن فانه وان كان اعم من النكاح والاداء مطبقا على اداءه صاحب الدين ولو لم يمتد في حق الرضاع
اليه ايضا الا ان لم يكن واما الامور التي في القياس السليم في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
التي هي في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
اخذته هل علم على النكاح ام لا فان في القياس السليم في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع

الرضاع

الرضاع الحرف على النكاح اخذ الرضاع بالماضي ولا يصح له ولادته ورضاعا منها لا راحة واحاطة
بغيره ولادته في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
المؤكدة في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
بنات النكاح في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
كانا في وجب النكاح على المصنف والماضي التيمم في القياس في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
اول هل الرضاع بالرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
اولا فلها ولادته ورضاعا عام او لا في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
قال البرادير في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
وليس في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
يتم في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
والتي هي في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
وطبقته لانه لا ينفذ في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
الزنا لانه لا ينفذ في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
ان يكونوا لادله كالاخوة في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
متلذذا في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
فيلزم التيمم قلنا نعم الدلالة ان الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
بل غنى التيمم اصله فان ثبت في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع
لا في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع في حق الرضاع

تمت الرسالة
دعوى الله

الرضاع ولد له من قبله رضاعا
حل الزمان بالرضع
عبد المولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابرك الخلق بالبراهمة الطاهرة، واعلى كل الصلوة بالجمعة الاخرة، ودفع انا طيل
 الخرب بالبراهمة الدامعة، واذل اعداء المفاصل بالبراهمة القامعة، والصلوة والسلام على
 خير الاديان، محمد المختار وشيخ بني عذران، وعلى اهلها المهتدين، وعترته الاخيار الخفة
 للدين **وعلى** قائلها توكل على الله تعالى يصدق بجماعة المستعدين بتمت اصلاحه ولا غنى اجمع
 الشاع ابناء كل ناعق الدين اخذوا بالجملة فخطوا في استولى عليهم الشيطان فخل منهم
 في سويد الخاطر لتفريق الوفاء من تريق الاديم والودع بجملة السوء الكرم والمزود عرس
 المنيع القوي حيث انما لنا اقام ببلاد الوفاق ونفوز علينا الانتصار في الاغارة لا سيما
 ليس هذا الخلد ذكر عالم نجد بدار الملتقى بالبراهمة لرفع الامور الضرورية من لوازم تتمام
 المعية مقتضى في ذكر انجيم كبر العظماء وجمع غير الكبراء الاتقاء اعتماد اعلى ما ثبت
 بطريق اهل البيت ع مراد من الوفاق ونحوها ما نفع عنقه بالسيف لا يعلما ما كان مخصوص
 بل في العلم طابره يوفى فيها الخراج او المفاصلة ويعرف في مصارف التي بها رواج الدين
 بامر امام الخلق واهل البيت ع كما وقع في ايام امير المؤمنين صلوات الله عليهم وفي حال غيبته
 قد اذن اعتناهم ليعتقهم في قنا ذلك وسلاطير الجور كما سذكوه مفصلا فلهذا اذنا اول
 العلم الماضون والسلف الصالحون غير مستكر ولا مستهزء وفي زماننا حيث استولى الجهل
 على اكثر اهل العصر اندرز بينهم معظم الاحكام وخفيت مواقع الحلال والكرام هدت شفاقت
 الجاهلين وكثر جرأتهم على اهل الدين استخفوا كسبت في محرم هذه المنه واليه ضفتها
 ما نعلم نعلمنا في ذلك من الاجزاء المنة الاطهار وادعها ما حواري في كتبهم والفتوى
 ذلك جلا الاشك في وطني لشيء تهر على وجه يديم تدعى لرفلوي العلم والاعجاز اساع
 الفضلاء واعلم في ذلك ان ابيس في هذه المسألة التي اقل بدها وجهل قدرها غير

على عقائد المسائل الاصل على حطام هذا الجاهل ولا تغاير ما لم يوفق جاهل فان لنا ^{لينا} اهل البيت ع اعظم اسوة واكمل قدوة فقد قال الناس فيهم الاقا ويل ونسبوا اليهم الاطوار
 وبلا حظ لوكا المور في جرجب يبر وكل غليل والي لم اقصر في امرت اليه على محمد ما نهت
 عليه بل اصفحت الى ذلك في اسباب التي تفر المملك وتفيد الخلق لا يسيرون سلك ولا يلقون
 وشراة حصنة في الاجار والاختصاص بقدر ما يبر من الدين فذكر اوصافها بطرق التخلص
 واستطاع الشعة ونحوها هو مشهور ومنداد ارب لا يشك انها الاقلية النادرة وقد
 استقر في القوس قوله وعدم النعمة منه مع ان ما اعتدته في ذلك اولي بالبعد الى الاحرى
 ببلون جادة الزيادة ولم ادر هذه الكلمة من القوس الاما اعتقد صحة واقتبت
 الى لقاء الله تعالى مع علمي بان خلا قلبه من الهوى وبصر بصيرة من القوس ورايت في
 سريرة وعلايته لا يبر او امر الاعتراف به والحكم بجمته ووسمها بقاطعة الحق في تحقيق
 حل الخراج وبقية على مقدما في مسائله ومعارفها واما السان بلحق اصابه الحق
 يجنبني التوا بالجهل ما نه في ذلك والقادر عليه **المقدم الاول** في اقسام الارضية وهي
 في الاصل على قمر احد **ع** ارض بلاد الاسلام وهي على قمر اربع عام وموت فالعالم
 ملك اهل الامور المقر في الابد ملائكة والموات **ع** لم يجر عليه ملك فهو امام المملوك
 برهاني وليس هذا القسم **ع** محل **ع** المقصود القسم الثاني ليس كذلك وهو اربعة
 اقسام احدها ما يملك الاستخفاف ويؤخذ قرا بالسيف وهو المسمى بالمشرك عنق
 وهذه الارض للمل طابره لا يخفى بها المتانة عند اهلها ما كان خلاصا للبعض العامة ولا
 يفضلون فيها على غيرهم ولا ياتي الامام بغير قسمتها وتوزيع اهلها عليها بالخراج بل يملكها
 الامام لمن يقوم بمادتها ما يراه من النصف او الثلث او غير ذلك وعلى المتقبل اخراج مال
 القبالة الذي هو حق الرقة وفيما يفضل فيه اذ كان نصابا بالعشر ونصف العشر ولا يصح

قد تيقن ان هذا القسم راجع الى
 القسم الثاني والثالث
 فانظر في كتابها

القرى في هذه الأرض بالسج والشر والوقوع في ذلك للامام ان يتقبلها من قبل ان يخرجها ان انتقلت
منه القباله وان شئت المصلحة ذلك وله القرض فيما يجنبها به من المصلحة للمسلمين وارتقاء هذه
يصرف الى المصلحة الى حالهم وليس لها ثمة الاصل ما لغيرهم من النقص في الاموال وما يربوا
ارض من ارضهم اهلها على طوعا وعرضا قالوا حكمها ان تنزل في ايديهم ملكا لم يقرضوا فيها بالبيع
والشر او الوقوع في سائر انواع القرض اذا قاموا بها رتبوا ويؤخذ منهم العشر او نصف زكاة بالشرط
فان تركوا اعمارها وتركوها فربا كانت لم يقرضوا طيلة جاز للامام ان يجعلها من بيعها بما يراه المصلح
او اللطيف والبيع ونحو ذلك على المقتدر بعد اخراجها حتى القباله ومونة الارض ووجود النصاب
العشر او نصف وعلى الامام ان يخطاها حتى الرقبة من القباله على السور اذ في البيع في طوينة
وابو الصلاح وهو انظر عينا ما لم يمتنع من الدين في الزمان واختاره العلامة في المشهور والذكر
الحرر والمصلحة ابن خزيمة وابن البراء ذهبوا الى انها تقبل على طلبة وامرها الى الامام وكلام
شعبي في الدرر قريب كلامها فانه قال بقبولها الامام بما يراه ويصرف في مصالح المسلمين وادريس
منع ذلك كما قال انها باقية على ملك الدار ولا يجوز العرف فيها الا باذنه وهو متروك اذ في البيع ما روي
صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكر له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما ساد فيها اهل بيته
فقال من ارضهم طوعا وتركوا رضوخا ونصف العشر ما سقت السوا والنها ونصف العشر ما
كان بالسوا فاعلموه منها وما لم يجره منها اخذت الامام فقبله ثم يجره من المسلمين وعلى القبليين
في حصص العشر او نصف العشر في التميمي احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكر له لابي الحسن الرضا الخراج
وما ساد به اهل بيته فقال العشر ونصف العشر فاعلموه منها وما لم يجره اخذت الوالي فقبله ثم يجره
كان للمسلمين وليس في ذلك ان كان اخذت من سواي وما لم يجره بالسيف فذلك للامام فقبله بالزمن
يرى كما صنع رسول الله حينه واعترف في ذلك ما به السؤال في عراض الخراج ولا نزع فيه بل
البيع في ارض من ارضهم اهلها على طوعا وعرضا قالوا فربا كان الجواب في وقوع اولا عراض من ارضهم اهلها على طوعا وعرضا

اجاب عن هذا من الغنى اذ عرفت ذلك فاعلم ان العلامة لم ينفذ في ارضها من الرواية على ما في البيع
الجمعة وهي ان لا يملك على حمار ابن خزيمة وابن البراء اظهر ثم اجمع لما روي في الاموال على مطلقها بل
والا فلتعلم على مخالفتها وليس لها في بيان ذلك كثير فاقول نفع عقبي الرواية المتبعة ما ذهب اليه وقالها
ارض العلم وهي كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجيرة فيلزم ما فيها لهم الامام عليه من نصف ذلك
او ربع او غير ذلك وليس علم شيء سواه فاذا السلم اربابها كان ارضهم من ارضهم طوعا ابتداء وسقط
عنه العلم لان الجيرة ربيع لا يرباها القرض فيما بالسج والشر او الهبة وغير ذلك وللامام ان يهدى من نصف
ما يبيع لهم عليه بعد انقضاء العلم حسب ما يراه من زيادة الجيرة ونقصانها ولو باعها المالك فقل
صح وانتم ما علمه الرقبة الباقية هذا اذا اوصى له اهلها ان ارضهم اهلها لوصيها على ان ارضهم اهلها
وعلى انما لم يجز ان كان علمها حكم المقتدر حتى عامها للمسلمين وموانها للامام وادعوا ارضهم انما قال
وهي كل ارض صالح اهلها عليها وتركوها او كانت مولا لغيرها لا فاحسبها او كانت لغيرها او غيرها
ما لا يبيع فاستندت فزارع فانها كلها للامام فاحسبها لا نصفها ولا العرف فيما بالبيع
الشر او الهبة والعرف حسب ما يراه وكان له ان يبيعها بما يراه ونصف او ثلث او ربع ويجوز له
نزعها من يد من قبلها اذا انتقلت من الفان الاما احسب بعد موتها فان رايها اولي
بالقرض فيها اذا قبلها ما قبلها غير فان كان للامام نزعها من يد من قبلها لم يراه
وعلى المقتدر بعد اخراجها ان القباله فاعلم العشر او نصف **مسألة** في تميم المروزي في
هذه الاشياء المروزيه من ماله في كل ما يربو له كادعائه بقرطاف العبادات المذكورة
هنا وانما لا يربو له الا ما يربو له من ذلك فذكره كذا في جاعة المتأخرين كما بين ادريس
المحقق ابن حديد والعلامة في موطأه كالمشهور والتدريس وسوطه كالتحريم وعقوباته كالتقوى
والارشاد وكذا سيجنا الهدي في الدرر **ثانية** قال في كل موضع اوجبت فيه العشر او نصف العشر
مراعاة المروزيه اذ اخبره الانسان من مونة عياله السنة ورجع عليه فيما بقي بعد ذلك الخ

ما

<http://fb.com/ranajabirabbas>

ايضا سقطوا عن صولان يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر **الثاني** من هذه الارض اعني المعصرة
وهو ما كان في وقت النعم موانا لالام ثم خاضه لاجزاء احياء الامانة ان كان ظاهرا
ولو تقرر فينا متصرف غير ان كان على طسقا وقال الفقيه عليها المسمى غير ان دبر سد الى بعض
هذه الاحكام ما اوردها في الحديث **ابن عمر** في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
انتم رطلين الى العاصم في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
يوتا وغيره فينا غلوا وجر اهل الفضل ابو عبد الله كان امير المؤمنين **عمر بن**
في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
النعم ابي عبد الله **عمر بن** قال **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
والماتوم احوالها في الارض فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
لا يورث هذه الارض فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
احد على وجه التملك لبقية الارض لما يجوز له التصرف فيها ويورث حتى القبال الى الامام ويخرج التملك
اجزاء الرباط واذا تصرفت فيها بالبناء والنسج لم يصبها على معنى ان يصب الميراث في الارض والارواح
الاقتصاد بالتصرف لا الرقبة لانها ملك للملك فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
قل لا يورثه عبد الله في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
اقول عليها والى غير اجهانه وهذا صحيح في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
نور اهل الارض في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
والنصارى قال **ابن** في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
يعلمونها في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
ميرج حقه منها اذ قد صرح اولها بانها ليست ملكا لها فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**

دع

والى هذه وقيل من ذلك ما روى عن جندب بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
مما ستر ارضه وارضه لهما فقال **ابن** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
وهذا في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
بشرها فانها اذا كانت في ايديهم تودي عنها كما يورثونها وادل قوله ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
النعم ابي عبد الله **عمر بن** قال **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
بعد اليوم ولما روى عنه في الحديث **عمر بن**
للمسلمين فانما في الامام اياها فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
غلتهما على ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
اللام وما اوردها في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
والسيرة وكيفية سيرة راس مال مع انهم قد ارضوا عنه **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
ارض لهما في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
المسرة في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
هي الامام **عمر بن** في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
النعم ابي عبد الله **عمر بن** في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
الاول قد عرفت ان المعصرة هي من ارضه فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
وسناد ارضه ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
كما التصرف في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
وتسرون وتقتول ارضه فاعلم ان في جهادهم **الثالث** قال **ابن** في قوله **والله**
نفس ارضه في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**
البناء والتصرف في قوله **والله** ما روى عنه في الحديث **عمر بن**

حقها وانما انحرمت الموات عن ملكها كملك الاجرة والاسباب فانما يكون قابله لتصرفات
 وتكون تصرفات في الموات كملكها فانما لا يملكها الا بالملك لا بالتصرف
 لعدم بيعها بغيرها الاثار المتصرف وكذا قال في غير ذلك من تصرفات الموات قال في
 في آخر المسألة ويجوز ان يملك الموات في هذه الموات فلهذا كل الان الحيا على المولى
 بها هذه الاملاك المواتية وانما الموات في حال الغيبة ملكه للمولى مع وجود الامام لا يجوز
 التصرف فيها الا بانه مع ان المولى لا يملكها في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 التي في الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 ظهوره لا مطلقا **فان** في هذه المسألة التي ذكرناها انما هي في غيبة الامام في حال ظهوره فلا
 انما يجوز التصرف فيها ما يجوز في حال ظهوره في حال غيابه في حال ظهوره في حال غيابه
 الى هذا الحكم كلام الله في قوله فانما ارضيكم في حال غيابه مع رعاية الفاعل في حال
 ان ان قالوا ان الموات في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 الارضين ما يثبت وجوبه في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 التصرف فيها بالتصريف في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 لكم مطلقا وجوبه في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 الانساق فان لنا طرقا الى الموات في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 حال الغيبة في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 على صحة غيبته بالبراهين ومع عدم صحة الغيبة في حال غيابه فانما هو في حال غيابه
 فلهذا انما ارضيكم في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 اهلها عليها فلهذا انما ارضيكم في حال غيابه فانما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 ايضا يصح التمسك بالبراهين في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه

وانما يصح لنا التصرف حسبما اسدل عليكم انما هو في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 جواز بيع انما التصرف في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 التصرف في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 تصرفهم في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 حصة في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 نعم في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 ولا عدم ثم قالوا ان ابن ابي نعيم في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 بولكان ابن ابي نعيم في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 الانفال في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 ما يحضر الامام في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 كل ارض في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 اهلها في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 يتولى الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 غير ان الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 الانفال في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 لم يوضع عليها في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 فلهذا انما ارضيكم في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه
 وهو هذه الولاية مشيرة الى ان الموات في حال غيابه وانما الموات في حال غيابه

التمسك بفاهها اذ غرنا باذن الامام لا يكون غشيمة كل الامام بما اذا عرف ذلك فاعلم ان ارض
 الحدوده وانما ان تكون حجة او موافا على التقدير فلما ان يكون الواضح بوعليها وبقية
 اولهذه (خام) اربعة وحكاما كل ما كان بيدك من ذلك فحصل العلم مع احصاء كل واحد من الحما
 والتمسك لان الامانة لا تكون الا لك ليعتق حال الحجة واما غيرهم فانه علم حرام وان كان لا يترغ منهم
 في الحال على الخطيئة التي لا تزل هو الاما غيرت على استراة منه وهو لم يغير من ذلك قال رايت
 اباسيا سمع عن الملك بلدين وقد كان عمل الى اعداءه ما لا في ذلك كنهه فزده على فقلت له
 لمرد عليك بعد اربعة المال الذي جعلته قال اني قلت حين جعلت المال اني كنت وليت الغرض
 فاصبت اربعة الف درهم وقد جئت بحسبها ثمانية الف درهم والى اباسيا قد طينها لك فضع
 اليك ما لك فاعلم ما في ارضهم في غيرهم فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون فاعلم اني لم اجد
 طسوقا في ارضهم فان قسم الارض فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون فاعلم اني لم اجد
 صغر قال في الصلح الوطيم فخرج الارض فادسى صوب وعرض الحرف من الحجة المصير قال
 دخلت على الجعفر فقلت له فاذا حجة قد استاذن عليه فاذن له فدخل فغشا على كتيبة ثم قال
 جعلت فداي اني اريد ان لساك عن صولك وانه ما ليد بها الا انك لا تفتي في النار فذا نزل
 له فاسترجع قال فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون
 فلان فذل ان قال يا حجة لنا الحرف ثمانية وثلثا فقال فلما صغر المال وهاول له او فلما
 حقا في ثمانية وادول على الناس على ثمانية وادما ونا في ثمانية الى يومئذ فلما اهل البيت
 وان الناس لم يبق في حرام اليوم الذي يظلم اهل البيت قال يا حجة وانا لا ارجو ان يهتك
 في كتيبة قال فخرج من الواد فاستقبل اليه فدا بوعليهم فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون
 وهو يقول اللهم نادنا حلتنا ذلك ليعتق قال لم اقبل البساجه فاعلم اني لم اجد في ذلك الا ان يكون
 غيرنا وغير حقا وهذا الحرف وخرجها والاصابع كثيرة ما الاضحة في مفسرنا من الامام واد

من

<http://fb.com/ranajabirabbas>

درواه الصدوق في الفقه
الكلية وغيرهم في كتاب

سنة ورام على الخط البدرام على السنين مدين ثم كتب ذلك الى عمر فاضاه وروى عن ابي
كافي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قرأ القرآن فليذكر الله
ثم ساد في كلام الشيخ محمد بن مازاد لا تقصر وكذا ادخل في التوثيق في باب الجهاد في التورم
يخبر في ذكر تبارك هذا الموضع في كتاب كبري الاصل ما فيه لكنه في باب احكام الموضع في كتاب
الركن ذكر ان ارض العراق مقسمة عن وذكر في احكامها في باب احكام الموضع في كتاب
الشيخ باسناد صحيح عن يزيد النضاري قال روى عن ابي بصير السمرقاني عن العلامة قال استعمل
امير المؤمنين علي بن ابي طالب على اربعة راسات للمدان البهقي ذات ومنه سيرة من جريد
فهر الملوك امر في ان يضع على كل جريد رزق غليظ درهما ونصفا وعلى كل جريد رطل وعلى كل جريد
رزق ويوق ملو درهم وعلى كل جريد عشرة دراهم وامر في ان يلقى كل رجل سائلا في التورم
الطريق وابن السبل ولا يفتنه شيئا وامر في ان يضع على الدهاقين الذين يركبون البراذن فيجني
بالارض على كل رطل منهم ثمانية دراهم وعلى اوطم والجارم على كل رطل رطلين وعشرين درهما
وعلى مقلتهم وفواهم اشاعر درهما على كل انسان منهم قال فيجنيها ثمانية عشر الوالد في سنة
قال الشيخ في توطيف الخزينة وهذا الجمل لا ينافي ما ذكرنا وان ذلك منوط بما يراه الامام المصطفى فلا يشترط
ان يكون امير المؤمنين عمدا في المصلحة في ذلك الوقت وضع هذا المقدار واذا تغير المصلحة الى زيادة
ونقصا غيرهم وانما يكون منافيا لوضع ذلك عليهم وعلى الزيادة عليه النقصا عنه في جميع الاحوال
وليس ذلك الجمل في توطيف الخزانة منوط بالمصلحة وعلى الزيادة عليه النقصا عنه في جميع الاحوال
التقدير ليس على سبيل التوطيف بل على سبيل الحكمة الوقت واعلم ان الواو رتبة ولفظ الجدي هو
او رتبة في بيت لكن وجوده في نسخة فمتم في ايراد اسما والاسانق المذكورة في بعضها ثم
سيرا ونحو جريد وفي بعضها بهر سيرا باللمعة او بالالمكة وانه جريد في التورم
المفتوح واليا المشاة تحت جعد او او وقال البرادير جعد او او الحوي في السرا يعطف

المعد

المعد على الموان بالواو بهر سيرا بالالمعة وتحتها نقطه واو وكي غير المعجم على الموان
على ذلك لئلا يرد على الاستحسان على اربعة راسات ثم عد دختة فذكر الموان ثم ذكر جريد الجدي
بهر سيرا يعطف على النوط دون المعنى ثم شرع في بيان جواز مثل هذا العطف الموان قال اما البهقي
ففي تلك البهقياد الاعلى وهو سطر اسبع ثم ذكر اسماها والبهقياد الاوطى اسطر اسبع وذكر
اسماها والبهقياد الاسفل اسطر اسبع وضع مثل ذلك الذي وجدته في نسخ سائر الموان البهقي
بغير واو وكذا وجدته في نسخة التهذيب وجدته في نسخة حجة او رتبة العبد بنقطه وروى في
الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سألته عن الامام في الموضع التي فتحت عن بعد رطل
ان امير المؤمنين قد ساد في اهل العراق فبيرة فتم امام سائر الاطراف فلو قلنا الري قال في
ما صوته وعلى رواية اخرى انها كل عسكر او رتبة غير امير الامام ففقت يكون
للامام خاصة تكون هذه الاطراف وغيرها فبيرة الامام ففقت يكون امير المؤمنين
في ذلك يكون للامام خاصة ويكون جمل الانفال التي لا يتركها غير هذا الكلام معناه ان
تكون ارض العراق من المفتوح عنوة فله الجواب عن ذلك ووجه **الاول** ان الشيخ قال هذا على صورة الحكم
وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما قاله الشيخ في ذلك الكلام
والعلامة في الشهر والذكر او الكلام ثم هذا احكامه واما اربعون افعى على كلامه في اوج
قال في اول كلامه وهذا **المراد** في نسخة آه ولم يتوقف لما ذكره اخراجه **الثاني** ان الرواية التي
اسما واليا الشيخ ضعيف الاسانق **الثالث** اننا لو قلنا حصة الداية للزكاة لم يكن هذا لا على ان ارض العراق
الشهر ضعف العمل **الرابع** اننا لو قلنا حصة الداية للزكاة لم يكن هذا لا على ان ارض العراق
فتمت امير الامام فقد سمعنا ان عراست امير المؤمنين في ذلك وما يدر عليه فعله فانه خطبا
امير المؤمنين ولولا امره لما ساعد في الزكاة في امها وما يقطع مادة النزاع ما رواه الشيخ في
محمد بن الحنفية قال سئل اربع رطلين عن كبر الامانة فقال هو جميع الماله هو اليوم ولم يوطى في الاسلام

بعد اليوم ولم يعلو بعد فقلنا ان الرضا تفرق ايضا لان تفرق عن علي بن ابي طالب في رضى
عبد الله بن الحجاج قال يا ابا عبد الله عما اختلف فيه بيننا وبينك في السواد ولقد خففنا اليك
الي بيوتنا انهم اذا اسلموا احرار وما في ايديهم ارضهم لهم واما ابن زيبر فخرجهم عن عبيد ان ارضهم التي ايديهم
لست لهم فقال في الاوقاف ما ابرئهم وقارنا الدجال ما ابرئهم الي انهم اذا اسلموا احرار وهذا
قاطع الا انهم على ما قلناه لا اوقفوا ارضهم في رضىهم سواي لو كان في الجبال لثروا واما انهم
فقد ذكر كونها منقوصة عن بعض ارضهم في ذكر ذلك العلل في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
لحدودها واما السواد في ذكر حكم الخط ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
وانظر على ما في كتابنا من ارضهم التي ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
حواليها انهم ليسوا بغيرها ووجهه في حصر في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
في بعض من اجزاء وانهم هل يتقدمون لا اعلم ان اجزاء هو ما يقرب على الارض في الاجزاء لها وفي
معناه للمعاصرة في المعاصرة تكون اجزاء ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
بالسواء والسطح في ظلام الغمها ووجه ذلك انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
نظر الترمذي في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
المعاصرة كالاثر وهي منوط بالوقوف متغايرة متغايرة ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
الارض ولا يريد عيبا بها للاثر الا ذلك وما لنا نرى خطا في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
قال البغاه في تعميم كلامه في رضىهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
رد الادل على المعنى اراه الى اهل المعنى لم يتقبل قولهم وجهه ان اجزاء معا وضلا لا معنى او اذرة
فلم يتقبل قولهم في ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
الطويل الزنبر ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
مردته في يد رضىهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر

اولا للمسلمين وعلى قدر ما يكون لهم حال ولا يرضونهم بحديث وهذا صريح في اقله فان تنبيهه لجزءه الى
والله المليك واناطة اياه بالمعنى بعد ذلك في عدم الاختصار في بعضه ولا اعرف طهرا اياه
الاختصار **الاجزاء** المستفاد من تنبيه كلامه في حصر السواكل في الاختصار وعدم العود على الواو في كتابنا
كلام المتصديك في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
المنقوصة عنهم وكان على الامام ان يتبعها لم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
بابكم الا ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
اولا لثروا في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
بلسانها في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
ان يتبعها لم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
الماخوذة ما ليس عن يمينها الامام لم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
ما ليس عن يمينها الامام لم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
لم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
باراه خطا للمسلمين ويصير طاهرا في حالهم وقال في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
المعقول في التسليم ولم يتقدم بها رتبة اياه في النصف والعدل او ابعث وقال في خطبتي
تعيي الاجزاء الى العرف في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
بنظر الامام في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
الا حادثة الواردة في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
الاجزاء والمعاصرة ووجهه في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر
بنظر الامام فاذا اورد الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له وعلى ما هو منوط بنظر الامام استدل لا ينبغي كان
الوزر عليه او كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم ارضهم في كتابنا ايضا المتوكل ذكر انهم اذكر

عروحا

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

حجیم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فان علمك لا ينفك عنك فاما ما اخفونه من الخراج والصدا وان كانوا غير متقين كما جاء ذكره في
 هذا الكلام وقال الحق في الريح الرجام ما هذا الظلم ما اخذوا اللطائف من الغلة وتبايعوا المعاشة
 او الاموال باسم الخراج عرضوا الارض ورواها باسم ما لو كانوا يتجروا ببيعهم وقبول هبة ولا يجزى
 على اربابهم وان عرفهم في حقهم في الشهر يجوز للامان ان يتبايع ما يخذ سلطان الجود
 نسبة الذل والابل والبقر والغنم وما يخذ عرض الارض من الخراج وما يخذ يسه المعاشة من
 الغلات وان كان غير متقن لاخذ شيء من ذلك الا ان يتعين له شيء منه بانفاده ان غصب فلا يجوز
 ان يتبايع ثم اتمم لذلك بريد جليل صالح واستحقه عاروا وعبيد السائق الى ان قال اذا ثبت
 هذا فانه يجوز استبايع ما يخذ من الغلات باسم المعاشة او الاموال باسم الخراج عرض الارض
 ورواها باسم الخراج وقبول هبة ولا يجزى على اربابهم وان عرفهم في حقهم في الشهر يجوز
 هذا بغيره هو ما استغنوا بما بقا ودار في الذل ما اخذوا من الخراج والى اربابهم المعاشة
 ورواها باسم الخراج عرض الارض ورواها باسم الخراج حتى يضره وانهما به ولا يجزى على
 وان عرفهم لان هذا لا يمكنه لزاما وصاحب الانعام والارض فانه حقه في حقهم فثبت
 ذمتهم وجاز ان يرد ثم اتمم لذلك بريد جليل صالح وعبد الرحمن السلفي وقال في التحرير ما اخذ ظالم
 بيبه الكوكب والابل والبقر والغنم وما يخذ عرض الارض بيبه الخراج وما يخذ والعقبات المعاشة
 حلال وان لم يتقن لاخذ شيء من ذلك ولا يجزى على اربابهم وان عرفهم في حقهم في الشهر يجوز
 تناوله ولا يضره وقال في عقد الدار ما اخذ الجار من الغلة تبايع المعاشة ورواها باسم الخراج
 عرض الارض ورواها باسم الخراج حتى يضره وانهما به ولا يجزى على اصحابه وان عرفهم او
 في حوائجهم شيئا السيد على التواعد ما حوته وان لم يعقبها الجار وكذا غنم الكرم والحبان وقال
 في الارشاد عطا على الشياخ ما عليه بيعها وتناولها وما يخذ الجار باسم المعاشة والنفقة و
 الخراج والارض والذل ورواها باسم الخراج وان عرفهم المالك فانه في الدار كمالا في هذا الباب

فاما اوردناه من الاخبار عن الامم الاطهار وكيفية عرفت انهم البراري من الزلال كما
 صحابي بقاءه والبقاء اليه فهاهنا به وكانوا الحق بها واهلها واسمهم على مراتب الحق
 تمسك بهذا قادة الخلق والائمة عصبون الصواب والحق والبر والعدل وان كان باطلا مع ما
 ابتناه من الاجبا والكثرة والاقوال السنية فكل من اهلها والمجاهدين وسلكوا غير جادتهم والخال
 انهم قدوة في احوالهم ودينهم وعبادتهم في اركانهم وعبادتهم في اركانهم وعبادتهم في اركانهم
 ويجوزون عظاما واما انهم غير ان غوت غوت وان تربيد غوتهم انهم على الحاسدين
 وان رقت صولة الامم والمفوض اليهم وان في بالي البينا ولولم يمنع عقابهم فكل من عدل في رقاير
 حل الغنائم وطلما في غير هذا انما سوي في ان فان ذلك اذا لم يبع له والادب في انما اولها
 فاي مجال للثلاث واسم موضع الطعن لولا عين البغضا وطوبى الشحنا وجدير عن علم كيف كان
 الحاسدين وانكار الغرض على سيد الكون وماما التعلين وبنيت اليه الا باطل وفداهم عليه
 الانبياء ما يشق بذيئ الماير ودفنت قلوب من البصائر ان ظهوره على من هذه الاحوال
 السخيفة والامكار الفاسدة فاني جري بعدوها من تخرج ولاهناك تخرجها من
 ولنا من خلال المذاكر في مجلس التحصيل من اخبارنا الما من ولنا العا لحي بها
 جمال السواد على ما نذرية والامل الدالة على جميع ما نحيه في ذلك ما تكرر سعادته في احوال
 الشريف لم تقض علم الهدى في الجدين اعظم العلماء في زمانه العا من جعلوا المرتبة في اوانه على الحسين
 الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما استمر وصلاحه في العلوم وانه في المرتبة التي تنقطع انقال
 العلماء اليها وقد اقتدر به كل قرائحه على اهلنا بلنا ان كان في بعض دول الجور
 ذلهم عظيم في رة جسيم وصور معجزة وان كان له ما نون ربه وقد وجدنا في بعض كتب الاماير
 ذكر بعض هذه الاخوة والفضل الشهير في العلم والخير والعفة الحاشية والنفقة القوية
 الذي ربه في المرضوع له وروى كان له رتبة لا يات علم بل في غير احد من صلحا ذلك

العصر

للدي

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

[illegible]

أحمد بن محمد الكوفي رحمه الله
 اذ خربت الخراب المملوكة العاقبة والذرية آثارها بعد ان كانت ملكا مسلم فاما ان يكون ملكا
 موجودا لعلوا او لا فاما ان يكون قد استعبد له بالزوال والهبه او شهما او اجمالا
 فان كان ملكا اياها بالشر او غنى لم يملك بالاجابة بعد خرابها بغير العيان فاعلم ان ذلك
 العلة في الذكر وان كان ملكا بالاجابة ثم تركها حتى عادت من لا فلا صحابي في ذلك اقرار
ام انها كالمملوكة بالزوال او بغير الاجابة وهذا لا بد ولا يملك بالاجابة والمانع بل يملك
 اولورثته وهو المالك على ابراهيم **الثاني** ان المملوك يملك اذ كان في زمان غيبة
 الامام ثم دبر ليل والتمسها منه اذ كان المفقوع نعم الدين سعيد الزعام وقرب منه اخيرا والعلة

للشيخ علي بن الحافظ

30

عنه بالبجور الشرف

بید فقیر و دیر لغوی معنی مختار

عمر بن الخطاب

9

